



جامعة البليدة -2-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الصناعة النفطية ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود مالية وبنوك

إشراف الأستاذة الدكتورة:

خضراوي ساسية

من إعداد:

الطالبة: بن حليمة سليمة

لجنة المناقشة

رئيساً	جامعة البليدة 2	أستاذ التعليم العالي	لسلوس مبارك
مقرراً	جامعة البليدة 2	أستاذة التعليم العالي	خضراوي ساسية
عضواً	جامعة البليدة 2	أستاذ محاضر أ	محفوظ مراد
عضواً	جامعة الجزائر 3	أستاذ التعليم العالي	بن موسى كمال
عضواً	جامعة المدية	أستاذ محاضر أ	جايدار حسان
عضواً	جامعة بومرداس	أستاذ التعليم العالي	أوسير منور

السنة الجامعية: 2018-2019

الشكر والتقدير

الشكر والحمد والفضل أولاً وآخرًا لله سبحانه وتعالى الذي وفقني وأعانني

على إنجاز هذا البحث.

كما أوجه فائق احترامي وشكري إلى أستاذتي المشرفة الأستاذة الدكتورة:

“خضراوي ساسية” على جهودها، نصائحها، وملاحظاتها السديدة والبناءة، والتي

كانت وستكون لي خير سند في مشواري العلمي.

وأوجه شكري كذلك إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم

لقبولهم قراءة ومناقشة الأطروحة.

والى كل من ساعدني على إنجاز هذا البحث.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى عائلتي الكريمة.

والى زوجي وولداي

محمد وآدم

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصادية	24
(2-1)	برنامج تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية	47
(3-1)	دليل الصحة الاجتماعية لـ Miringoff	51
(1-2)	تخصيص الاستثمارات خلال المرحلة (1978-1967)	78
(2-2)	مخصصات الاستثمارات لكل من المخططين الخماسي الأول والثاني	81
(3-2)	نصيب الاستثمارات الصناعية	82
(4-2)	توزيع الاستثمارات العامة داخل القطاع الصناعي	83
(5-2)	حصة القطاع الصناعي والزراعي في القروض	84
(6-2)	تطور إنتاج النفط والغاز خلال الفترة (1979-1962)	84
(7-2)	نصيب القطاع النفطي في الاستثمارات للفترة (1977-1967)	85
(8-2)	حصة المحروقات	85
(9-2)	المداهيل الجزائية من الصادرات في الفترة (2000-1970)	87
(10-2)	حصة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية	88
(11-2)	تطور الموارد والاستعمالات (1995-1970)	90
(12-2)	تطور نصيب الفرد السنوي من الناتج الداخلي الخام	91
(13-2)	توزيع الناتج الداخلي الخام لكل فرع نشاط	92
(14-2)	تطور نسبة الاستهلاك والاستثمارات والادخار من الناتج الداخلي الخام	93
(15-2)	المعدل السنوي المتوسط لنمو الاستثمار والاستهلاك	93
(16-2)	تطور الميزان التجاري للفترة (1994-1970)	94
(17-2)	توزيع القروض في القطاع الفلاحي العمومي	96
(18-2)	نمو القيمة المضافة لقطاع النفط للفترة (1978-1967)	104
(19-2)	معدل النمو السنوي للقيمة المضافة خارج المحروقات	107
(20-2)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	125
(21-2)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005)	128
(22-2)	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2014-2010)	131
(23-2)	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2015-2001)	132
(24-2)	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2014-2001)	133

136	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	(25-2)
142	العناصر المكونة للنفط	(1-3)
147	الاحتياطي المؤكد من النفط الخام عربيا وعالميا للفترة (2010-2015)	(2-3)
151	إنتاج النفط الخام في العالم للفترة (2010-2015)	(3-3)
159	النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة (2010-2015)	(4-3)
162	النمو الاقتصادي في العالم للفترة (2010-2015)	(5-3)
163	الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2010-2015)	(6-3)
169	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وغرب تكساس وبعض الخامات العربية (2011-2016)	(7-3)
171	أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية للفترة (2000-2016)	(8-3)
173	الصادرات النفطية في الدول الأعضاء في الأوبك خلال الفترة (2010-2016)	(9-3)
182	عقود الشراكة بالمشاركة حسب قانون 1986	(10-3)
183	عقود تقاسم الإنتاج (PSG) بحسب قانون 1986	(11-3)
183	شراكة عقد الخدمة (RSC) حسب قانون 1986	(12-3)
187	طبيعة عقود البحث و/أو الاستغلال في قانون 2005	(13-3)
196	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	(14-3)
197	الاحتياطي النفطي الجزائري خلال الفترة (2010-2016)	(15-3)
198	قيمة صادرات النفط الخام خلال الفترة (2010-2016)	(16-3)
198	أسعار سلة خامات أوبك ونفط الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	(17-3)
214	اكتشافات النفط في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	(1-4)
219	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	(2-4)
222	تطور طاقة تكرير النفط في الجزائر في الفترة (2006-2016)	(3-4)
223	تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية خلال (2006-2016)	(4-4)
225	شبكة خطوط أنابيب النفط الخام، المكثفات والمشتقات النفطية نهاية عام 2016	(5-4)
225	شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي نهاية عام 2016	(6-4)
226	صادرات الجزائر من النفط الخام للفترة (2006-2016)	(7-4)
227	صادرات الجزائر من المشتقات النفطية خلال الفترة (2006-2016)	(8-4)
230	مشروعات البتروكيماويات والأسمدة القائمة في الجزائر	(9-4)
234	استهلاك الطاقة وفق المصدر للفترة (2006-2016)	(10-4)

236	معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الجزائر للفترة (2006-2016)	(11-4)
238	العائدات النفطية خلال الفترة (2006-2016)	(12-4)
240	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2006-2016)	(13-4)
242	قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2016)	(14-4)
243	فائض أو عجز الميزانية العامة في الجزائر	(15-4)
244	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2006-2016)	(16-4)

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	العوامل المتفاعلة في عملية التنمية	38
(2-1)	التقسيمات المتعددة لمصادر التمويل الخارجية	60
(3-1)	الحلقات المفرغة	61
(1-3)	توزع الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم نهاية عام 2015	149
(2-3)	توزع إنتاج النفط الخام في العالم نهاية عام 2015	152
(3-3)	النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية لعام 2015	160
(4-3)	الصادرات النفطية للدول العربية الأعضاء في الأوبك خلال الفترة (2010-2016)	174
(1-4)	تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	215
(2-4)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	220
(3-4)	مخطط توضيحي للعلاقة بين النفط والتنمية الاقتصادية	233
(4-4)	تطور استهلاك الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية خلال الفترة (2006-2016)	235
(5-4)	تطور العائدات النفطية للفترة (2006-2016)	239
(6-4)	فائض/عجز الميزانية العامة والعائدات النفطية في الجزائر للفترة (2006-2016)	243
(7-4)	الميزان التجاري والعائدات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)	245

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	الشكر والتقدير
ب	الإهداء
ت-ج	فهرس المحتويات
ح-د	فهرس الجداول
د	فهرس الأشكال والرسوم البيانية
ذ	الملخص باللغة العربية
ر	الملخص باللغة الأجنبية
16-10	المقدمة
الفصل الأول التنمية الاقتصادية: الإطار النظري	
18	تمهيد
19	المبحث الأول: مفاهيم أساسية في التنمية الاقتصادية
19	المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها وبعض المفاهيم المشابهة لها، وخصائصها
25	المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية، أهدافها، أبعادها والتخطيط لعملية التنمية
40	المطلب الثالث: أنواع التنمية
44	المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية
44	المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية
45	المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية
46	المطلب الثالث: مؤشرات الحاجات الأساسية
47	المطلب الرابع: مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة
49	المطلب الخامس: الأدلة المركبة
54	المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتاها
54	المطلب الأول: تمويل التنمية
60	المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية
66	خلاصة

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها	
68	تمهيد
69	المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المخططات التنموية
69	المطلب الأول: مسار التنمية في الجزائر
74	المطلب الثاني: اتجاهات المخططات التنموية
81	المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية والاعتماد على النفط
90	المطلب الرابع: نتائج سياسات التنمية خلال الفترة (1980-1965)
110	المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية وسياسة الإصلاحات الاقتصادية
110	المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات العامة الجزائرية
117	المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في إطار برامج التكيف والتعديل الهيكلي
123	المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي
123	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)
126	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2005)
130	المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2014-2010)
132	المطلب الرابع: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي
138	خلاصة
الفصل الثالث أهمية قطاع النفط في الجزائر	
141	تمهيد
142	المبحث الأول: النفط مصدر طاقتي هام
142	المطلب الأول: النفط، استعماله، أساليب الكشف عنه واستخراجه
145	المطلب الثاني: الاحتياطي والإنتاج العالمي للنفط
153	المطلب الثالث: نقل النفط
155	المطلب الرابع: التجارة العالمية للنفط
175	المبحث الثاني: التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر
175	المطلب الأول: بدايات النفط في الجزائر
177	المطلب الثاني: قرارات التأميم وآثارها على قطاع النفط في الجزائر
182	المطلب الثالث: إصلاحات قطاع النفط في الجزائر

194	المبحث الثالث: أهمية النفط الجزائري ومكانته
194	المطلب الأول: خصائص النفط الجزائري
196	المطلب الثاني: نمو الإنتاج والاحتياطي النفطي في الجزائر
197	المطلب الثالث: تطور الصادرات النفطية الجزائرية
199	خلاصة
الفصل الرابع الصناعة النفطية والتنمية في الجزائر	
201	تمهيد
202	المبحث الأول: أساسيات في الصناعة النفطية
202	المطلب الأول: الصناعة النفطية: تعاريف وخصائص
204	المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية
208	المطلب الثالث: صناعة تكرير النفط
210	المطلب الرابع: مخاطر وتحديات الصناعة النفطية
214	المبحث الثاني: تطور الصناعة النفطية الجزائرية
214	المطلب الأول: مرحلة المنبع
221	المطلب الثاني: مرحلة المصب
228	المطلب الثالث: الصناعة البتروكيمياوية
232	المبحث الثالث: دور صناعة النفط في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر
232	المطلب الأول: العلاقة بين النفط والتنمية
233	المطلب الثاني: دور صناعة النفط في التنمية الاقتصادية
247	خلاصة
250	الخاتمة
257	قائمة المراجع

الملخص

يعد قطاع النفط المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بحكم الدور الذي يمكن أن يقوم به النفط في هذا المجال في كونه يقدم رأس المال اللازم لتنفيذ المشاريع الإنمائية ويوفر الطاقة الضرورية للتنمية، ولا سيما في النشاطات والصناعات التي تحتاج المزيد من الطاقة.

وبما أن النفط مادة آيلة للنضوب، وأن العائدات المالية المتأتية من تصدير النفط الخام لا تشكل أساساً ثابتاً للتنمية، لأنها تتأثر بمسألة العرض والطلب من جهة، وسياسة التسعير من جهة أخرى، لا بد من قلب دور النفط من مجرد مصدر مالي للتنمية إلى محور نمو وتراكم لرأس المال والتكنولوجيا، ويعني ذلك اعتماداً أقل على موارد النفط في التنمية وتنويعاً أكثر لمصادر الدخل الوطني عن طريق استخدامه في صناعات تحويلية كالصناعات البتروكيميائية وصناعة الأدوية والأسمدة والنسيج وغيرها.

لعب النفط دوراً مركزياً في الاقتصاد الوطني، حيث اعتمدت الجزائر عليه ومنذ الاستقلال بشكل أساسي خلال مسيرتها التنموية؛ ومع توفر العائدات النفطية؛ انطلقت جهود التنمية بخطى سريعة، وخصصت ميزانية كبيرة للإنماء، فكانت البرامج الطموحة لإرساء البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من أنها قد حققت انجازات إنمائية واضحة؛ غير أن ذلك لا يعني أن هناك تنمية حقيقية، فالإقتصاد الوطني لا يزال يعتمد بشكل مباشر على إنتاج النفط الخام وتصديره، ويعتمد مطلقاً على التجارة الخارجية، فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لم تؤد إلى إيجاد بناء إنتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع سياسات وخطط التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها، وكذلك إلى تحليل أهمية ومكانة النفط في الإقتصاد الوطني، ودراسة واقع الصناعة النفطية الجزائرية وتحدياتها، بالإضافة إلى معرفة ودراسة الدور الذي يمكن أن تؤديه الصناعة النفطية الجزائرية في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النفط، صناعة النفط، الإيرادات النفطية، التنمية الاقتصادية، خطط التنمية الاقتصادية.

Abstract

The oil sector is the main engine for economic and social development, by virtue of the role that can be played by oil in this area is the capital needed to implement development projects and provides the necessary energy for development, particularly in the Activities and industries that need more energy.

Since the oil is depleted, Ayala and proceeds derived from the export of crude oil does not constitute a firm foundation for development, because it is affected the question of supply and demand, on the one hand, and pricing policy on the other hand, it must be the heart of the role of oil just a financial source for development to the growth of the accumulation of capital and technology, this means less on oil resources in development and a diversification of the sources of national income than through used in manufacturing industries such as petrochemicals, fertilizers and weaving and other pharmaceutical industry.

The growth of the oil industry as a result of escalating fundamental transformations that have taken place in the economies of the industrialized countries; Making Of Oil is a strategic commodity and a crucial role in the economic growth, especially after the technological development and increasing the degree of industrialization that led the world economy to be incapable of growth and is unable to achieve economic development and social welfare without oil.

Oil played a central role in the national economy, as Algeria had adopted him since independence, mainly through the development path; with the availability of oil revenues; started the development efforts at a rapid pace, large budget earmarked for development, and the ambitious programs to establish economic and social infrastructure. Although they had achieved a clear development achievements; however, this does not mean that there is a real development, the national economy is still depends directly on the production and export of crude oil, never depends on foreign trade, economic and social changes have not led to the creation of productive and able to support the development process and its continuity.

This study aimed to identify the reality of the policies and plans for economic development in Algeria and the location of the oil sector, as well as to analyze the importance and prestige of the oil in the national economy, the study of the reality of the Algerian oil industry and its challenges, as well as to know and study the role that could be played by the Algerian oil industry in economic development.

Keywords: oil, oil industry, oil revenues, economic development, economic development plans.

المقدمة

المقدمة

يرتبط الاقتصاد العالمي الحديث في تقدمه وتطوره أشد الارتباط بتوافر الطاقة بأشكالها المتعددة، فالنمو المستمر لسكان العالم، وارتفاع مستوى المعيشة في الدول الصناعية المتقدمة، وتطور البلدان النامية وتصنيعها كل ذلك يتطلب مزيدا من الطاقة. حيث تعد الطاقة النفطية حتى الآن أوفر وأسهل أنواع الطاقة المستخدمة لتشغيل الصناعات الحديثة وتأمين المواصلات إلى جانب دورها في تحديث مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وبعد قطاع النفط العامل الأهم والمحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن الدور الذي يمكن أن يقوم به النفط في هذا المضمار يتجلى في كونه يقدم رأس المال اللازم لتنفيذ المشاريع الإنمائية ويوفر الطاقة الضرورية للتنمية، خصوصا في النشاطات والصناعات التي تحتاج المزيد من الطاقة.

والمعروف أن النفط مادة آيلة للنضوب، وأن العائدات المالية المتأتية من بيع النفط الخام لا تشكل أساساً ثابتاً للتنمية، ذلك أنها تتأثر صعوداً وهبوطاً بمسألة العرض والطلب من جهة، وسياسة التسعير التي ما تزال الدول المستهلكة تحكم فيها من جهة أخرى، لذلك لابد من قلب دور النفط من مجرد مصدر مالي للتنمية إلى محور نمو وتراكم لرأس المال والتكنولوجيا، ويعني ذلك اعتماداً أقل على موارد النفط في التنمية وتنويعاً أكثر لمصادر الدخل القومي عن طريق استخدامه في صناعات تحويلية كالصناعات البتروكيميائية وصناعة الأدوية والأسمدة والنسيج وغيرها.

وقد تميزت صناعة النفط بنموها المتصاعد نتيجة للتحويلات الأساسية التي حدثت في اقتصاد الدول الصناعية، هذه الميزة جعلت من النفط سلعة إستراتيجية مهمة تقوم بدور حاسم في النمو الاقتصادي خصوصاً بعد التطور التكنولوجي وزيادة درجة التصنيع.

لعب النفط دوراً مركزياً في الاقتصاد الوطني، وقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على هذه الثروة بشكل أساسي خلال مسيرتها التنموية، ومع توافر العائدات النفطية، انطلقت جهود التنمية بخطى سريعة، حيث خصصت ميزانية كبيرة للإنماء. فكانت البرامج الطموحة لإرساء البنى الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من أنها قد حققت انجازات إنمائية واضحة؛ غير أن ذلك لا يعني أن هناك تنمية حقيقية، فلا يزال الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل مباشر على إنتاج النفط الخام وتصديره، ويعتمد مطلقاً على التجارة الخارجية، فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لم تؤد إلى إيجاد بناء إنتاجي قادر على دعم عملية التنمية واستمرارها.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الجوهري التالي:

كيف يمكن للصناعة النفطية أن تلعب دوراً فعالاً في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وتتفرع عن هذه المشكلة التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما مفهوم التنمية الاقتصادية وما هي أنواعها وما هي النظريات الاقتصادية المفسرة لها؟
- 2- ما هو واقع سياسات وخطط التنمية الاقتصادية في الجزائر وما مكانة القطاع النفطي منها؟
- 3- ما هو واقع الصناعة النفطية الجزائرية؟ وما هي تحدياتها؟
- 4- ما علاقة الصناعة النفطية بتنمية القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الوطني؟

الفرضيات

للإجابة على المشكلة المطروحة سوف يستند البحث على الفرضيات التالية:

- 1- يمثل النفط أهم مصادر الطاقة الضرورية للاستهلاك من ناحية، ومصدراً مهماً للعائدات التي يعتمد عليها في تمويل مشروع التنمية الاقتصادية؛
- 2- ساهم قطاع النفط في الجزائر في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية هائلة، وذلك بفضل توجيه العائدات النفطية نحو تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية؛ من خلال تطوير البنى التحتية للاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية؛
- 3- لم ينجح النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية وطنياً وهذا نتيجة الإخفاق في جعله مدخلاً إلى بنية اقتصادية متنوعة تتفادى مخاطر وجود المورد الواحد.
- 4- لم تحقق الصناعة النفطية الجزائرية ما هو مأمول منها، فلا تزال القيمة المضافة الصناعية ضعيفة، والعائدات النفطية لم تستثمر كما يجب ولم تخدم غرضها كأداة لاكتساب الاقتصاد الوطني القدرة التكنولوجية التي هي شرط أساسي لقيام تنمية حقيقية.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث من كونه سيسلط الضوء على قضية أساسية ومفصلية نظراً للمكانة التي يحتلها النفط ولا يزال كمادة اقتصادية حيوية وإستراتيجية، فهو حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما يوفره من حوافز للنشاطات الاقتصادية المختلفة، وكونه مادة يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية تكون مركزاً لانتشار وتطور الصناعة بمختلف فروعها.

وتتبع أهمية هذا البحث أيضاً من كونه يركز على دور الصناعة النفطية في الاقتصاد الوطني باعتبارها الممول الأول والأكبر لمشروع التنمية والتي من المفروض أن تكون مصدر قوة ورفاهية صناعية حديثة تتغلغل آثارها في مختلف جوانب الاقتصاد الوطني

أهداف البحث

يسعى البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- 1- الإلمام بمفهوم التنمية الاقتصادية وأنواعها وأهم النظريات الاقتصادية المفسرة لها؛
- 2- التعرف على واقع سياسات وخطط التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها؛
- 3- تحليل أهمية ومكانة النفط في الاقتصاد الوطني؛
- 4- دراسة واقع الصناعة النفطية الجزائرية وتحدياتها؛
- 5- معرفة وإبراز العلاقة بين الصناعة النفطية وتنمية القطاعات الاقتصادية للاقتصاد الوطني.

منهج البحث

تعتمد الدراسة على البيانات الإحصائية التي توفرها الجهات الدولية المتخصصة بالنفط وعلى مصادر البيانات الرسمية في الجزائر المتعلقة بالعامل النفطي، وخاصة بيانات وزارة الطاقة والمناجم والشركة الوطنية (سوناطراك) وعلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات بالإضافة إلى الاعتماد على المراجع والدوريات العربية والأجنبية، والبحوث والدراسات السابقة المنشورة في المجالات المتخصصة والمحكمة علمياً، إضافة إلى أوراق العمل والأبحاث الخاصة في مجال الدراسة والتي قدمت في الندوات والمؤتمرات العلمية، والإطلاع على الصفحات الإلكترونية التي عنيت بموضوع البحث. كما تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لهذه البيانات لتحقيق أهدافها والوصول إلى نتائج تبنى عليها العديد من المقترحات والتوصيات التي نسعى لأن تكون قادرة على المساهمة في زيادة دور القطاع النفطي في دعم وتنمية وتقوية الاقتصاد الوطني.

الحدود المكانية والزمانية

حددت الدراسة في إطار زمني ومكاني، حيث حصرت الدراسة في الجزائر بغية إبراز الأثر والدور الذي تؤديه الصناعة النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أما بالنسبة للإطار الزمني؛ فقد تناولت الدراسة تطور القطاع النفطي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2016م، بالإضافة إلى أهم الإصلاحات والبرامج التنموية التي باشرتها الحكومة الجزائرية لإصلاح الاقتصاد الوطني بجميع قطاعاته وتحقيق التنمية المنشودة وهذا خلال الفترة الممتدة بين 1962-2016.

الدراسات السابقة

لقد أوردت الباحثة بعض الدراسات التي استطاعت الوصول إليها، والتي تعتقد أنها ذات صلة بموضوع الدراسة، وتخدم الأهداف التي أجريت من أجلها وهي:

1- دراسة بودرمة، مصطفى، "التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر"، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 07-08 أبريل 2008. وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر من خلال عرض لأسعار النفط خلال فترة الدراسة والكشف عن الأسباب المؤدية إلى ارتفاع الأسعار في تلك الفترة، ومعرفة دور منظمة الأوبك في إدارة أسعار النفط لتحقيق الاستقرار في سوق النفط. كما هدفت كذلك إلى محاولة البحث عن السبل التي يتم من خلالها مواجهة تلك التحديات.

خلصت الدراسة إلى أن الجزائر تواجه عدة تحديات في مجال صناعة النفط وأولها أن النفط مادة ناضبة؛ وعليه لابد من الاهتمام بمصادر الطاقة الأخرى كالطاقة النووية والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة خاصة وأن الجزائر تحتل المركز الرابع في إنتاج الغاز عالمياً.

2- دراسة سرايري، بلقاسم، "دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008، وقد هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير تغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بصفة عامة و قطاع المحروقات في العالم بصفة خاصة على تطور قطاع المحروقات بالجزائر، وإلى تحليل مدى تكيف قطاع المحروقات الجزائري مع تلك التغيرات الخارجية من خلال بحث إصلاحات قطاع النفط في الجزائر.

خلصت الدراسة إلى مدى ارتباط قطاع المحروقات في الجزائر بمتغيرات البيئة الاقتصادية الدولية بشكل عام وبمتغيرات قطاع المحروقات في العالم بشكل خاص، وأن الضغوطات الخارجية التي كان الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات عرضة لها في منتصف الثمانينات تقف بالأساس وراء تبني تلك الإصلاحات. وأن العوامل الخارجية لا تزال هي المحدد الرئيسي لأي تغيير في قطاع المحروقات بالجزائر، ومن ثم فإن استيعاب التحولات الجارية في المحيط الاقتصادي الدولي العام وفي قطاع المحروقات، واستشراف التغيرات المرتقبة، هي شرط ضروري قبل القيام بأي عملية تكيف للإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع.

3- دراسة مقلید، عیسی، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007-2008. وقد هدفت الدراسة إلى مناقشة مدى خطر فقدان الدولة لسيطرتها على أهم قطاع اقتصادي وهو قطاع المحروقات الذي تعتمد عليه تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، طالما تبنت سياسة الانفتاح الاقتصادي. كما تشير إلى تحديات الطاقة البديلة الممكنة للمحروقات من مصادر أخرى منها: الفحم والطاقة النووية وكذلك الطاقات المتجددة مع التركيز على أهمية هذه المصادر وقدرتها على منافسة المحروقات مستقبلاً، خاصة في ظل مشكلة الاحتباس الحراري والأخطار البيئية.

خلصت الدراسة إلى ضرورة المحافظة على ثروة النفط وحسن استغلالها باعتبارها ثروة ناضبة وضرورة إبقاء قطاع المحروقات تحت رقابة الدولة لما للنفط من أهمية كبيرة ووزن اقتصادي.

أما من خلال هذه الدراسة سيتم إبراز دور الصناعة النفطية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، نظراً لما لهذا القطاع من أهمية إستراتيجية في الاقتصاد الوطني حيث يمثل أحد أهم مصادر تمويل التنمية من خلال العوائد المالية الكبيرة التي يحققها وباعتباره يوفر مادة أساسية يمكن استغلالها في بناء قاعدة صناعية تساهم في انتشار وتطور الصناعة بمختلف فروعها.

تقسيمات البحث

بناء على ما سبق فقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة:

تناولت المقدمة مشكلة الدراسة، أهميتها، أهدافها، فرضياتها ومنهجها، إضافة إلى الدراسات السابقة.

تناول الفصل الأول ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول مفاهيم أساسية في التنمية الاقتصادية حيث تطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها وبعض المفاهيم المشابهة لها وخصائصها وأهم النظريات المفسرة لها، كما تطرق إلى أساليب التنمية وأهدافها وأبعادها وعملية التخطيط للتنمية وفي الأخير تطرق إلى أنواع التنمية. أما المبحث الثاني فقد تناول مؤشرات قياس التنمية من خلال التطرق إلى المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات الاجتماعية، ومؤشرات الحاجات الأساسية ومؤشرات الرفاه ونوعية الحياة وفي الأخير الأدلة المركبة. أما في المبحث الثالث فقد تناول تمويل التنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتعارف عليها، بالإضافة إلى المعوقات التي يمكن أن تعترض طرق التنمية في تحقيق أهدافها.

تطرق الفصل الثاني إلى واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك من خلال المخططات التنموية في المبحث الأول، مع الإشارة إلى دور قطاع النفط كمحرك للتنمية ومدى مساهمته في تمويل البرامج التنموية، كما تطرق في المبحث الثاني إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة الجزائرية على مستوى المؤسسات الاقتصادية وكذلك حزمة الإصلاحات المتضمنة في سياسات التكيف والتعديل الهيكلي المقترحة من قبل المؤسسات المالية الدولية في إطار تصحيح وتهيئة الاقتصاد الوطني للدخول في اقتصاد السوق، أما في المبحث الثالث فقد تطرق إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي لدعم النمو والتنمية الاقتصادية وأهم النتائج التي أفضى إليها.

في حين تطرق الفصل الثالث إلى أهمية قطاع النفط في الجزائر، فتضمن المبحث الأول النفط كمصدر هام للطاقة من خلال التطرق إلى استعمالاته وأساليب الكشف عنه وطرق استخراجيه، بالإضافة إلى الاحتياطي والإنتاج النفطي العالمي وكذلك نقل النفط والتجارة العالمية للنفط. وتضمن المبحث الثاني التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر من خلال التطرق إلى بدايات النفط في الجزائر وكذلك إجراءات وقرارات التأميم التي اتخذتها الحكومة للسيطرة على قطاع النفط بالإضافة إلى نتائج هذه القرارات على قطاع النفط، كما تناول أيضا الإصلاحات التي تضمنها قطاع النفط الجزائري. أما المبحث الثالث فقد تطرق إلى أهمية النفط الجزائري ومكانته من خلال التطرق إلى خصائص النفط الجزائري ونمو الإنتاج والاحتياطيات النفطية وكذلك تطور الصادرات الجزائرية من النفط.

أما الفصل الرابع فقد شمل الصناعة النفطية والتنمية في الجزائر من خلال التطرق في مبحث أول إلى أساسيات في الصناعة النفطية وذلك بالتطرق إلى تعريف وخصائص الصناعة النفطية، والمراحل المختلفة التي تمر بها هذه الصناعة وكذلك التطرق إلى صناعة تكرير النفط بشيء من التفصيل، وأهم التحديات التي تواجه صناعة النفط بشكل عام. أما في المبحث الثاني فقد تناول تطور الصناعة النفطية الجزائرية وذلك بالتطرق إلى أهم المراحل التي تغلب على هذه الصناعة من مرحلة المنبع إلى مرحلة المصب، وفي المبحث الثالث فقد تناول دور صناعة النفط في تعزيز التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التطرق إلى مساهمة هذه الصناعة في دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى للاقتصاد الوطني، وكذلك مساهمتها في توفير العائدات المالية وإنفاقها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الأول

التّمية الاقتصادية: الإطار النظري

تمهيد

ينظر إلى التنمية أنها عملية حضارية تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع، ذلك أنها تسعى لاكتشاف موارد المجتمع واستخدامها بطريقة أمثل من أجل بناء طاقة إنتاجية قادرة على العطاء المستمر. كما تعد التنمية من أهم التحديات التي تشغل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ باعتبارها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد ورفاهيتهم وتقوية الاقتصاد بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد المتوفرة.

وعليه فقد تناول هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية هي كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية

المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

المبحث الأول: مفاهيم أساسية في التنمية الاقتصادية

يتطرق هذا المبحث إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وتطور هذا المفهوم وكذلك مختلف المفاهيم الاقتصادية المتداخلة معها، وأهم النظريات المفسرة لعملية التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى أهمية التخطيط لعملية التنمية وأبعادها المختلفة، وتطرق في الأخير إلى أنواع التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية وتطورها، وبعض المفاهيم المشابهة لها، وخصائصها.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وكذلك أهم التعاريف التي تناولت هذا المصطلح، وكذلك مراحل تطور مفهوم التنمية، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف المفاهيم المشابهة أو المتداخلة مع مفهوم التنمية وأهم خصائصها.

الفرع الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن القضاء على التخلف الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن أن يتم بطريقة عفوية بل لابد من اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير وإتباع بعض السياسات المعتمدة. وعلى هذا الأساس؛ فقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين؛ بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي والمستمر بمعدل يحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأفراده بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيح المستمر في استغلال الموارد المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

لا يوجد اتفاق عام بين مختلف الباحثين على مفهوم واحد للتنمية ومن ثم لا يوجد تعريف واحد لهذا المفهوم. لقد كان الفكر الاقتصادي والغربي بالذات هو الذي وضع مؤشرات التنمية في البداية وذلك من خلال منظور اقتصادي، حيث عرّفت التنمية بأنها: ((تنشيط الاقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية عن طريق قدرة الاقتصاد القومي مع ما يصاحب ذلك من تغيير في هيكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وزيادة الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي مقابل انخفاض في الأنشطة التقليدية))¹، وهذا ما يعني تغيير البنية الاقتصادية بالتحويل إلى اقتصاد الصناعة. وعليه اعتبرت الزيادة الملموسة في إجمالي الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد المرتفع من المؤشرات الأساسية للتنمية.

¹: خالد الحامض، إستراتيجية التنمية الصناعية في الخليج العربي، ورقة مقدمة للندوة العالمية لدراسة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي، بغداد 1979، ص 01.

كما عرّفت التنمية بأنها: (العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي)¹.

وعرّفت أيضاً بأنها: (تقدم المجتمع عن طريق استنباط إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل)².

جاء في تعريف اليونسكو لعام 1956 أن التنمية³: (هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع، وتتضمن هذه العمليات تنظيم وتقديم الخدمات المختلفة للرفاه الاجتماعي من حماية صحية تعليم، تحسين الزراعة، وتطوير الصناعات صغيرة الحجم).

كما اعتبرت الكفاءة والفعالية ومدى تحكم الدولة في السيطرة على مواردها وتوجيهها وفق خطط وبرامج واضحة الأهداف وقدرتها على توجيه الطاقات البشرية للمساهمة الفعالة في تحقيق تلك الأهداف المعيار الحقيقي للتنمية⁴.

وفي خضم الجهود العالمية لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو لاقتصاداتها، قامت الأمم المتحدة بدور حاسم في بناء توافق دولي حول العمل من أجل التنمية، فاجتمعت 189 دولة في سبتمبر 2000م في قمة الألفية، لاعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي يتضمن التزامات الدول الأعضاء من منظمة الأمم المتحدة بالنهوض بالتنمية والقضاء على الفقر وحماية البيئة. وبعدها بعام، تم وضع خارطة الطريق التي تعمل من خلالها "الأهداف الإنمائية للألفية" والتي كان من المفترض تحقيقها بحلول عام 2015م، وتتمثل في الأهداف الثمانية الرئيسية فيما يلي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل؛
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة؛
- تخفيض معدل وفيات الأطفال؛

¹: مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة 01، دار وائل، عمان، 2007، ص 122.

²: محمد علي الليثي وآخرون، التنمية الاقتصادية: مفهوماها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 20.

³: عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز، قسم الاقتصاد، جدة، 2017، ص 22.

⁴: أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 16.

- تحسين صحة الأمهات؛
 - مكافحة فيروس ومرض الإيدز، والملاريا وغيرها من الأمراض؛
 - ضمان الاستدامة البيئية؛
 - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية¹.
- وقد عرفت التنمية الاقتصادية على أنها: (إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنية وهيكلة الاقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد)². وقد كانت التنمية في كثير من الأحيان يقصد بها التنمية الاقتصادية التي تقوم على معايير مادية وذات مردود ملموس. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية بمفهومها الجديد ليست مجرد تحقيق معدلات عالية من النمو للإنتاج القومي الحقيقي ولكنها تتسع لتشمل تحقيق الارتقاء والتقدم لجميع أفراد المجتمع في جميع نواحي الحياة المادية وغير المادية. وهذا ما يتطلب إجراء تغييرات جوهرية في أساليب الإنتاج وعلاقات الإنتاج وفي البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع³.

ومما سبق يمكن أن نشير إلى أن مفهوم التنمية يتمثل في كونها عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد.

الفرع الثاني: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية

مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى.

فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث أنها كانت مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي.

¹: عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 22.

²: منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص 82.

³: هيثم الحوراني، مشاكل التنمية في المنطقة العربية، المجلة العربية للإدارة، أكتوبر 1980، ص 51.

وخلال عقد الستينيات كانت تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعني النهوض الشامل بالمجتمع بأسره من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار. ومع بداية الثمانينيات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ونتيجة ذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية والتي تعكس أبعاد بيئية بشرية، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة أو التنمية المتواصلة أو المستمرة، حيث أن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة هي التي أصدرت تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه (التنمية المستدامة) والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة.¹

أي أن التنمية المستدامة هي ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم. وهذا لا يعني أنه يتعين على الأجيال الحاضرة ألا تستخدم الموارد القابلة للنفاد كالنفط مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها، وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب، وتعويض الأجيال المقبلة، مثال ذلك الطاقة الشمسية والطاقة النووية الآمنة.

ويتضح مما سبق أن التنمية المستدامة أو المتواصلة هو مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية يحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع ويستحدث بدائل نظيفة له لا تدمر البيئة.²

الفرع الثالث: بعض المفاهيم المشابهة لمفهوم التنمية.

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى التي تلتقي وتتشابه أو تتداخل مع مفهوم التنمية، ومن بين هذه المفاهيم نجد ((التقدم)) و((التطور))

¹: منصور الزين، مرجع سبق ذكره، ص 84.

²: نفس المرجع، ص 84.

و((التحديث)) و((التصنيع))؛ ذلك أن الدول التي حققت درجة عليا من التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة والحديثة والصناعية. وأهم الفروقات بين مفهوم التنمية وبقية المصطلحات تتمثل فيما يلي:

- **فالتقدم؛** مصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة.
 - **أما التطور** فهو مفهوم يعتمد بالأساس على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر خلال مراحل محددة ثابتة في مسلك يندرج من أبسط الأشكال إلى أعقدها. أما عن الفرق بين التنمية والتحديث؛ فكثيرا ما يكون الخلط بين مفهوم التنمية والتحديث، فالأول يعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بشكل يرفع مستوى المعيشة مادياً وثقافياً مصحوباً بقدرة ذاتية متزايدة على حل مشاكل التنمية،
 - **أما التحديث** فهو جلب رموز الحضارة الحديثة وأدوات الحياة العصرية مثل التجهيزات الإلكترونية والمعدات الآلية والسلع الاستهلاكية. لقد تعرضت نظريات التحديث للانتقادات ذلك أنها تجاهلت الخصائص النوعية للعالم الثالث أو المتخلف ووقعها أسيرة للنموذج الغربي.
 - **وأما فيما يخص الفرق بين النمو والتنمية**، يعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح مع ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبياً.
- ويمكن إدراج أهم الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية في الجدول التالي:

الجدول (1-1): أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة	زيادة سريعة وتراكمية ودائمة (فترة زمنية)
النمو كثيراً ما يحدث عن طريق التحول التدريجي وبطريقة بطيئة.	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم
يغلب على النمو التغير الكمي	يغلب على التنمية التغير الكيفي أو النوعي
أحادي الأبعاد	متعددة الأبعاد
النمو عملية تلقائية تحدث غالباً دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة
يُقاس بالتغير النسبي في الناتج أو الدخل الوطني أو نصيب الفرد من الدخل	تتبعكس في صورة تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، إضافة إلى تغير الدخل
يعبر عن التحسن أو التدهور في النشاط الاقتصادي	تعبر عن درجة التقدم أو التخلف الاقتصادي
نتيجة جهود مبذولة (التنمية)	مجهود ضخم يؤدي إلى نتيجة (النمو)
يشير إلى التغير في حجم النظام الاقتصادي	تشير إلى تغيرات في هيكل النظام الاقتصادي لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية

المصدر: عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبد العزيز، قسم الاقتصاد، جدة، 2017، ص 15.

الفرع الرابع: خصائص التنمية الاقتصادية

تتميز التنمية الاقتصادية بمجموعة من الخصائص، ومن أهمها¹:

- الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية المعتمدة على وجود استراتيجيات عمل مناسبة، تهدف للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المطلوب؛
- التوجه نحو تحسين البيئة الداخلية للمجتمع، والقطاع الاقتصادي المحلي وتطويرهما؛

¹: ماهر الشريف، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الموسوعة العربية في الاقتصاد، المجلد السابع، ص 40.

- الاعتماد على الجهود الاقتصادية الذاتية، لتحقيق التنمية الاقتصادية المعززة لتطبيق التخطيط في الحكومات، والمؤسسات الاقتصادية المهمة بمتابعة النمو الاقتصادي باستمرار؛
- الحرص على استغلال الموارد والإمكانات المعززة لدور الصناعة، والزراعة، والتجارة المحلية، حسب ما يطلبه الواقع الاقتصادي من استخدام الوسائل والأدوات التي تتيح نهوض الأعمال كافة؛
- الاستفادة من التكنولوجيا، والأجهزة الالكترونية المتطورة؛ فهي تقدم دعماً مناسباً للتنمية الاقتصادية، عن طريق الاستثمار في الإمكانات، والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة، مما يساهم في تطوير العديد من المجالات، ومن أهمها الأبحاث والتعليم.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية، أهدافها، أبعادها والتخطيط لعملية التنمية

يتضمن هذا المطلب أهم النظريات المفسرة لعملية التنمية والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها بالإضافة إلى أبعاد هذه الأهداف، وكذلك أهمية التخطيط في عملية التنمية.

الفرع الأول: نظريات التنمية الاقتصادية

تطرق الفكر الاقتصادي منذ زمن إلى ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تفسر وتعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً. ومن أهم هذه النظريات ما يلي:

1- نظرية الدفعة القوية

يرى "رودان" (Rosentein Rodan)¹ أن إستراتيجية التنمية التي تقوم على مبدأ خطوة خطوة لن تكسر الحواجز والقيود والحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها البلدان المتخلفة، بل تتطلب دفعة قوية من الاستثمار تبدأ بحد أدنى (13,2%) من الدخل الوطني خلال السنوات الخمس الأولى من التنمية، ثم ترتفع تدريجياً. كما يرى أن التصنيع هو السبيل لتحقيق التنمية ولاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي، على أن تكون بداية التصنيع بدفعة قوية من الاستثمارات لبناء مرافق رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى حجم ضخم من الاستثمارات لإنشاء جبهة عريضة من الصناعات التي تتكامل مشروعاتها لتحقيق التشابك الأفقي والرأسي، الأمر الذي يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج. واقترح رودان التركيز على الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية وبين الصناعات الاستهلاكية، إلى جانب ضرورة الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد سلع الإنتاجية.

¹: مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

يرى الاقتصاديون المؤيدون لهذه النظرية أن الدفعة القوية من الاستثمار ينتج عنها زيادة سريعة في الدخل الوطني ومن ثم زيادة في الميل للادخار وبالتالي ارتفاع حجم الادخار مع تصاعد في مسار التقدم الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية. ويرى رودان أنه يجب أن تلعب الدولة دوراً فعالاً في عملية التخطيط وتنفيذ مشروعات التصنيع، فالسوق المحلية الضيقة لا تحفز المستثمر الخاص على الاستثمار في مشروعات صناعية تستخدم تكنولوجيا حديثة ذات طاقة إنتاجية كبيرة، فتدخل الدولة ضروري لضمان توفير الموارد المحلية.

ومن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي¹:

1- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهذا ما يعد مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد، كما تحتاج إلى كوادرات كثيرة ومتنوعة اقتصادية وإدارية ومحاسبية وهندسية والتي لا تتوفر في مثل هذه البلدان المتخلفة؛

2- أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على تنمية الزراعة والتي تعتبر النشاط السائد في مثل هذه البلدان؛

3- تؤكد هذه النظريات على مشكلة ضيق السوق المحلي لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق؛

4- إن توزيع الاستثمارات على جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية قد يؤدي إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية دون الحجم الأمثل، ولهذا يصعب الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفوراته الخارجية؛.

لهذه الأسباب يعتقد المنتقدون لهذه النظرية أن الشواهد غير كافية لإثبات أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً.

2- نظرية النمو المتوازن:

صاغ "نيركسه" (Nurkse) فكرة الدفعة القوية لرودان في صيغة حديثة سميت بإستراتيجية النمو المتوازن، بحيث يتطلب النمو المتوازن التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. وتتضمن كذلك التوازن بين الصناعة والزراعة²

¹: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

² سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل، دار الراية، عمان الأردن، الطبعة 1، 2015، ص 25.

لهذه النظرية آثاراً سلبية منها¹: أن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر حجم السوق، وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بدول متقدمة، لأن هذه النظرية تدعو إلى نمو كامل القطاعات من أجل النمو الاقتصادي. .

إن فكرة النمو المتوازن ليست فكرة خاطئة في نظر البعض، ولكنها غير ناضجة، لأنها قابلة للتطبيق في مراحل لاحقة من النمو المستدام ولكنها غير ملائمة لكسر الجمود الذي تتميز به البلدان المتخلفة.

3- نظرية النمو غير المتوازن

تخالف هذه النظرية فكرة النمو المتوازن، حيث أن الاستثمارات هنا تخص قطاعات معينة بدلاً من جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن روادها "هيرشمان" (Albert Hirshman) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفرة خارجية كما أنها هي بدورها تخلق وفرة خارجية يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى.

التنمية المتوازنة بالنسبة لهيرشمان لا تتفق مع طبيعة البلدان النامية، لأنها لا تملك الموارد اللازمة للقيام ببرنامج استثماري يشمل معظم القطاعات.

يؤكد هيرشمان "بأن التنمية يمكن أن تحدث من خلال عدم التوازن في الاقتصاد، وأن هذا يمكن أن يحدث من خلال الاستثمار في إما رأس المال الاجتماعي أو في نشاطات إنتاجية مباشرة. فالأول يخلق وفورات خارجية بينما الثاني يستفيد من هذه الوفورات. ذلك لأن الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يشجع الاستثمار الخاص. ويؤد على أن الاختلال في التوازن يمثل القوة الدافعة للنمو"².

أيد هيرشمان الفكرة التي تنص بأن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى وأن لا تعطى الأولوية إلى التنمية الريفية، واعتبر أن التنمية غير المتوازنة من شأنها أن تتغلب على العجز في اتخاذ القرار الاستثماري الذي تفتقر إليه هذه البلدان.

تستند هذه النظرية على حقيقة أن: "حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، وتواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد الخام. أما المؤيدون لهذه

¹ سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

² فارس رشيد البياني، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة بالدمار، 2008، ص 81.

الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة¹.

نظرية أقطاب (مراكز) النمو

يوضح فرونسوا (F Perroux) بأن²: مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة وتتمتع بأسواق تصريف مهمة وينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج وآثار إيجابية. كما أن مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب أن تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها، غالباً ما يكون هذا المركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات وبمراكز تجارية وإدارية. وإن اختيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة أهمها الثروات الطبيعية، والأيدي العاملة، وحجم الوحدات المنتجة الواجب إحداثها، وحجم الطلب الداخلي والخارجي.

إن لآلية وحركة مراكز النمو آثاراً متعددة أهمها³:

- الآثار الهيكلية، حيث أن لمراكز النمو آثاراً مهمة على الهياكل السكانية، كإنخفاض الوفيات وزيادة معدل النمو السكاني. إضافة إلى هجرة السكان إلى المراكز المحفزة وشيخوخة السكان في المناطق الزراعية، مع ما يرافق ذلك من اختلاف في معدلات الإنتاجية وفي حجم الإنتاج. وترجع أسباب عدم التوازن إلى انعدام المرونة الهيكلية الناتجة عن وجود بعض العوامل التي تعيق عملية التنمية في المناطق المتخلفة مثل عوامل الجهل والبطالة إلخ.

- الآثار الاقتصادية، حيث يبدأ مفهوم مضاعف الاستثمار بالعمل، إذ أن حجم الاستثمارات المنفذة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل التي تقود إلى زيادة في الطلب، وبالتالي تحقق استثمارات جديدة وزيادة في الإنتاج.

4- نظريات التغيير الهيكلي وأنماط التنمية

تركز هذه النظريات على الآلية التي تستطيع بواسطتها الاقتصاديات المتخلفة تحويل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشكل كبير على الزراعة التقليدية، عند مستوى الكفاف إلى اقتصاد أكثر حداثة وتحضراً وتنوعاً ويحتوي على الصناعات المتنوعة والخدمات. وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية هما نموذج "آرثر لويس" الذي يستخدم نموذج القطاعين وفائض العمل، ونموذج "هوليس تشينري" للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية.

¹ سهيلة فريد النباتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

² مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 100.

³ نفس المرجع، ص 101.

أ- نظرية لويس في التنمية (حالة التنمية في ظل عرض غير محدود من العمالة):

في ظل نموذج لويس فإن الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما: "القطاع الزراعي التقليدي الذي يتسم بفائض العمالة التي يجب تحويلها تدريجياً إلى القطاع الثاني وهو القطاع الصناعي الحديث دون تحقيق خسائر في إنتاج القطاع التقليدي. وبالنسبة لمستوى الأجور في القطاع الصناعي الحضري فإنه يفترض أنه ثابت وأنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم على عدد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي. حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى على الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الفردي، حيث تحدث هجرة العمال من مواضعهم في الريف حيث القطاع الزراعي إلى الحضر حيث القطاع الصناعي¹."

إن بعض الافتراضات التي استند إليها النموذج لا تتطابق مع واقع البلدان المتخلفة، من هذه الافتراضات ما يلي²:

1- يفترض النموذج ضمناً أن معدل نمو العمل والتشغيل في القطاع الحديث يتناسب مع معدل تراكم رأس المال في هذا القطاع، ولكن يستبعد إمكانية إعادة استثمار أرباح الرأسماليين في معدات رأسمالية موفرة للعمل أو تحويل الأرباح إلى الخارج؛

2- يفترض أن فائض العمل موجود في المناطق الريفية بينما حالة الاستخدام الكامل في المناطق الحضرية، إلا أن معظم البحوث المعاصرة تشير إلى أن الاحتمال الغالب هو أن يكون العكس هو الصحيح؛

3- يفترض أن سوق العمل التنافسي للقطاع الحديث هو الذي يضمن بقاء الأجور الحقيقية الحضرية ثابتة، لكن التجربة العملية تشير إلى اتجاه الأجور في القطاع الحضري على الارتفاع عبر الزمن وعدم ثباتها؛

4- إن رأس المال لا يتم تحقيقه من خلال الأرباح فقط كما يوحي النموذج، بل أيضاً من خلال الاقتراض المصرفي رغم أن ذلك يؤدي إلى التضخم لكنه يمر بفترة مؤقتة حيث حالما تبدأ السلع الرأسمالية بإنتاج السلع الاستهلاكية عندها تميل الأسعار إلى الانخفاض؛

¹: ميشيل تودارو، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 132.

²: مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 106-107.

5- أن عملية النمو لا يمكن أن تستمر إلى الأبد، حيث عندما ينتهي فائض العمل تتوقف عملية النمو. كما أنه حتى لو وجد فائض العمل فإن الأجر الحقيقي في الصناعة ممكن أن يرتفع الأمر الذي يقلل من أرباح الرأسماليين وبالتالي يقلل من إمكانية إعادة الاستثمار والنمو؛

إن إمكانية تطبيق هذه النظرية مرهون بفرضياتها، وأن الفرضيات المعتمدة لا تتطابق مع واقع الحال.

ب- نظرية التغير الهيكلي وأنماط التنمية:

يستند نموذج "هوليس" (Hollis Chenery) على البحث التجريبي الذي يحلل أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1950-1973، ويخلص إلى وجود علاقة مباشرة بين معدلات الدخل الفردية وبين التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول¹.

استخلص "هوليس" ثلاث مراحل يمكن تمييزها في هذا المجال من حيث مدى التغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بمستوى التنمية الاقتصادية الناجمة عن هذه التغيرات²: "الأولى مرحلة التنمية الاقتصادية التي تبدأ عندما تبدأ دخول الأفراد بالارتفاع من 200 دولار إلى 600 دولار سنوياً، وعند هذا تتساوى الأهمية النسبية للقطاعين الزراعي والصناعي، ويكون فيها اعتماد الاقتصاد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي كمصدر للدخل والقيمة. المرحلة الثانية وهي مرحلة القفزة الاقتصادية وتبدأ عندما يرتفع معدل دخل الفرد فوق 600 دولار ولكنه لا يتعدى 3000 دولار سنوياً، وفيها يتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على حساب القطاع الزراعي. وتبدأ المرحلة الثالثة بعد هذا المستوى من الدخل أي فوق 3000 دولار بالسنة، وتعتبر هذه المرحلة المرحلة الصناعية أو مرحلة النضوج والتي تعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الصناعي في إحداث التنمية".

إن مجموعة التغيرات التي تم الإشارة إليها من قبل هوليس هي عبارة عن متوسطات لعملية التنمية التي لاحظها على البلدان المختلفة. والفرضية الأساسية لنموذج التغير الهيكلي هي أن التنمية عملية قابلة للتشخيص فيما يتعلق بالنمو والتغيرات الهيكلية التي ترافق النمو، وأن خصائصها متشابهة في جميع الأقطار، لكن الاختلافات التي يمكن أن تظهر فيما بين البلدان بخصوص سرعة وأنماط التنمية تعتمد على منظومة الظروف المحيطة.

¹ علي جودع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، الواقع، العوائق، سبل النهوض، دار جليس الزمان، عمان الأردن، الطبعة 1 2014، ص 31.

² نفس المرجع، ص ص 31-32.

5- نظرية مراحل النمو لروستو

تمثل نظرية (W.W. Rostow) مراحل النمو محاولة لوضع بديل النظرية الماركسية بعد أن تعاظم تأثيرها في تلك المرحلة، وهي تركز على أهمية التكوين الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار الاقتصادي لتحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة.

حاول روستو تشخيص مراحل معينة للتنمية وتصنيف المجتمعات طبقاً لتلك المراحل، حيث يحدد خمس مراحل يمر فيها المجتمع التقليدي في طريقه من التخلف إلى التنمية وهي¹:

(1) **مرحلة المجتمع التقليدي**: تتضمن مجتمعات تقليدية، حيث ثلاثة أرباع قوة العمل تشتغل بالزراعة، تغيرات اجتماعية محدودة وسلطة سياسية لامركزية تتركز بأيدي ملاك الأراضي، ويتميز الهيكل الاجتماعي فيها بالهرمية حيث العائلة والقبيلة تلعب دوراً مهيماً.

(2) **مرحلة ما قبل الانطلاق**: هي فترة انتقالية تتميز بارتفاع مستوى الاستثمار إلى 10% من الدخل الوطني، حيث يكون موجهاً نحو النقل ورأس المال الاجتماعي، مع توفر عدد كافٍ من المنظمين، ورغبة المجتمع في إدارة النظام الاقتصادي وفق مبدأ تقسيم العمل، مع ظهور نخبة جديدة من الأشخاص التي تشكل المجتمع الصناعي التي تسود على نخبة ملاك الأراضي. ويتعين توجيه الفائض من الزراعة نحو الصناعة، مع ضرورة تأسيس حكومة حديثة ومعاصرة.

(3) **مرحلة الانطلاق**: تمثل الخط الفاصل في حياة المجتمع حيث يصبح النمو شرطاً عادياً، حيث قوى الحداثة تتصارع مع العادات والتقاليد والمؤسسات القائمة. يرتفع الاستثمار في هذه المرحلة فوق 10% من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد وذلك لتحقيق الزيادة في الادخار والاستثمار. ويتم فيها تأسيس قطاعات قائمة، ويتم تمويلها من قطاع الزراعة ومن ملاك الأراضي للاستثمار في التجارة والصناعة، كما يتم تطوير الصناعات التصديرية لتسهيل استيراد رأس المال. وتظهر في هذه المرحلة المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

(4) **مرحلة النضج**: هي المرحلة التي يتم فيها تطبيق التكنولوجيا الحديثة وبحق المجتمع النمو المستدام، وتحل القطاعات القائمة الجديدة محل القطاعات القديمة. ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.

¹ محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة: نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دار البازوري، عمان، الأردن، 2015، ص 185.

(5) مرحلة الاستهلاك الوفير: تتسم هذه المرحلة بالهجرة إلى الأطراف، والاستخدام الواسع للمركبات ولسلع الاستهلاك المعمرة والتحول من مشكلات الإنتاج إلى مشكلات الاستهلاك والرفاهية.

مع أن روستو وضع نظرية أنيقة تتسجم مراحلها وتتكامل مع بعضها البعض، إلا أنه لم يوضح بدقة كيف يتحرك الاقتصاد من مرحلة لأخرى، كما أنه لم يتحدث عن الصعوبات التي تواجه عملية التحول والنمو في كل مرحلة من المراحل، وكيف يمكن التغلب عليها. ومن المآخذ على هذه النظرية هو إهمالها لأثر العوامل غير الاقتصادية مثل التقاليد والمواقف والمؤسسات في القرارات المتعلقة بالادخار والاستثمار¹.

نظرية التبعية

سادت نظرية التبعية الدولية في بدايات السبعينات في القرن العشرين بسبب فشل كثير من النظرات السابقة في تبني نشر التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي، وجاءت بدايات هذه النظريات من الدول النامية حيث شخّصت عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية. ووصفت الدول النامية كدول تابعة اقتصادياً وسياسياً لدول أخرى قوية ومتطورة لها الرغبة في الحفاظ على هذه الهيمنة. أي أن اقتصاد الدولة التابعة محكوم بالتطور والتوسع في اقتصاد الدولة المهيمنة².

يرجع نموذج التبعية وجود واستمرار حالة التخلف بشكل رئيسي إلى التطور التاريخي للعلاقات غير المتكافئة للنظام الرأسمالي العالمي ولعلاقات البلدان الفقيرة مع البلدان الغنية، مما يجعل من محاولات البلدان الفقيرة لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقلال أمراً صعباً. وتفسر النظرية استمرار هذه الفجوة بين البلدان الرأسمالية (بلدان المركز) والبلدان النامية (بلدان الأطراف) بجملة من العوامل أهمها³:

- 1- اعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الاقتصادي إلى المركز؛
- 2- الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية؛
- 3- أن الآلية التي تقلل مستوى الأجور الحقيقية في البلدان النامية دون المستوى المطلوب؛
- 4- تدهور نسب التبادل التجاري لبلدان الأطراف؛
- 5- هناك جوانب اجتماعية وثقافية للكونيالية تعيق السير الحسن نحو الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات.

¹ محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سبق ذكره، ص 185.

² علي جوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص 32.

³ مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 116، 113.

تعتبر هذه النظرية أن التخلف ظاهرة مفروضة من الخارج على عكس نظرية روستو والنظرية الهيكلية التي تؤكد على القيود الداخلية الخاصة بمحدودية الادخارات والاستثمارات أو ندرة التعليم والمهارات.

من أبرز الكتاب في نظرية التبعية هم: Dos Santos، وPaul Baran، وGunder Frank، وSameer Amin، وEmanuel الخ.

تجدر الإشارة إلى أن هذه النظرية لا يمكن اختبارها تجريبياً لكنها تقدم إطاراً فكرياً يحتوي على الجوانب العديدة لوظائف وعمل النظام الرأسمالي العالمي ولأنواع الهيمنة والتبعية. وأن التطور غير المتكافئ يجب أن ينظر إليه كجزء لا يتجزأ من النظام الرأسمالي العالمي.

الفرع الثاني: أهداف التنمية

يتمحور الهدف العام للتنمية في تحقيق الرفاه المتوازن والشامل لجميع أفراد المجتمع، من خلال الاستخدام الأمثل للمصادر والثروات وكذلك الأساليب المتاحة. وتعدد أهداف التنمية الاقتصادية وتختلف باختلاف البلدان وسياساتها الاقتصادية، إلا أنه يمكن تحديد هذه الأهداف بما فيها تلك الواردة في إعلان الالفية الثالثة عام 2000 م والذي تبنته الأمم المتحدة¹:

- 1- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية؛.
- 2- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم؛.
- 3- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخل؛.
- 4- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية؛.
- 5- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات؛
- 6- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج؛

¹: علي جدوع الشرفات، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

7- السعي لتوفير الاساليب الفعالة واتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولاً لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة؛

8- تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية المتمثلة في الدخل الوطني، ورفع مستوى معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل، وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المتكاملة.

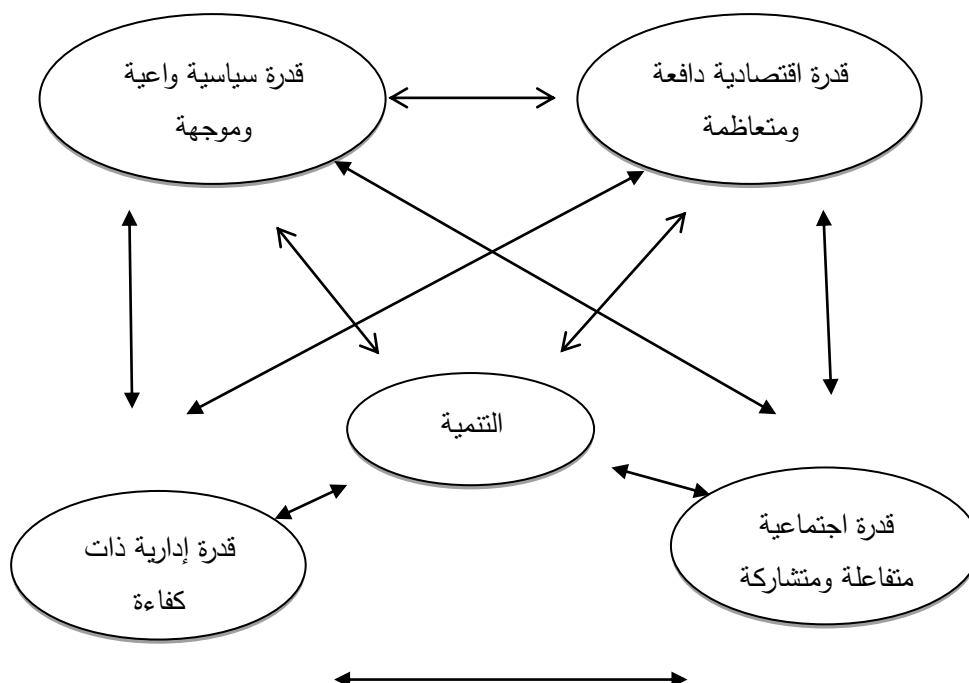
مما لا شك فيه أن التنمية لا تعني التنمية الاقتصادية فحسب، حيث أن هناك اتجاه متزايد نحو النظر إلى التنمية على أنها عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع وبما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، وهو أيضا بناء للإنسان وتحريره له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء. وكذلك التنمية هي اكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر¹.

التنمية كعملية حضارية تركز على قدرات ذاتية راسخة ومتطورة تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة ومتعاضمة وقدرة اجتماعية متفاعلة ومشاركة وقدرة سياسية واعية وموجهة وقدرة إدارية ذات كفاءة ومنفذة. وإن انحسار أي نوع من هذه القدرات يشل التنمية ويعرقلها. وهذا ما يتضح في الشكل التالي:

¹: محمد العمادي، آفاق التنمية في الثمانينات الحلقة النقاشية الثالثة حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

يناير 1981، ص 195.

الشكل (1-1): العوامل المتفاعلة في عملية التنمية



المصدر: أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص 25.

نظمت في دولة البحرين ندوة حول إدارة التنمية في الجزيرة العربية المنتجة للنفط، حيث تم التأكيد على أن التنمية في جوهرها إرادة تغيير وإدارة تغيير، وأن لها أبعاداً ثلاثة: البعد الاقتصادي، البعد الثقافي والبعد السياسي، فإذا لم يكن هناك توازن في تحقيق الأبعاد الثلاثة تكون التنمية كالنمو المشوه، وكذلك تم التأكيد على أن الإنسان هو هدف ووسيلة التنمية.

وعليه تركز التنمية المتكاملة على تحقيق أهدافها في الأبعاد والعناصر التالية:

أ- **البعد الاقتصادي:** وذلك برفع مستوى الدخل الوطني وزيادة معدل دخل الفرد والقضاء على الفقر، البطالة وتوفير المساواة في الدخل لجميع أفراد المجتمع.

ب- **البعد العلمي:** لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المؤسسات، كما عززت أنشطة البحث، وساهمت في تحديث أنماط المؤسسات الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفزت النمو الاقتصادي،

وأوجدت الكثير من فرص العمل مما يحد من الفقر والبطالة. وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي. إن الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج هو ضرورة حتمية ولكن لابد أن يراعى في ذلك أن تكون هذه التقنية نابعة من العقول العربية وليست مستوردة من الخارج ما أمكن.

ج- البعد الاجتماعي والثقافي: وذلك بتحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية وتحرير العقل العربي من التخلف، وبعض العادات السيئة كالأنانية واحتقار العمل اليدوي، وإتاحة الفرصة للعمل بنشاط وفعالية، تمكن من استخدام الأسلوب العلمي، وتنمية القدرة على الإبداع والابتكار، والأخذ بأسباب الحضارة العالمية، والتركيز على الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية والاعتماد على البحث العلمي والتكنولوجيا لتعديل أساليب العمل وطبيعته وزيادة الإنتاج وتعزيز احترام العمل المهني.

الفرع الرابع: التخطيط لعملية التنمية.

يكون التخطيط للتنمية باستخدام الحكومة لسياسات منسقة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، مثل الحد من الفقر أو تسارع النمو الاقتصادي. ويشتمل التخطيط على مسح الوضع الاقتصادي القائم، ووضع الأهداف الاقتصادية ووضع السياسات الاقتصادية والنفقات العامة التي تتفق مع هذه الأهداف، وتطوير القدرة الإدارية على تنفيذ السياسات، هذا مع تعديل النهج والبرامج استجابة للتقييم المستمر حيثما كان ذلك ممكناً¹.

تقوم التنمية السريعة للاقتصاد على التخطيط الواعي والطموح والسير وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقدير الإمكانيات المتوفرة، تبدأ عملية التخطيط بتقدير دقيق للموارد الاقتصادية المتاحة في البلاد بحيث تشمل معرفة الموارد البشرية من منظمين وقوى عاملة والموارد المالية من أرض ورأس مال سواء من الداخل أو الخارج.

الخطوة الثانية: تحديد أهداف التنمية، تركز الخطط التنموية على تحسين مستوى المعيشة والوصول بالمجتمع إلى أعلى المستويات الممكنة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك يشترط أن تكون الأهداف: واضحة، واقعية ويمكن تحقيقها.

¹: عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29.

الخطوة الثالثة: تحديد نسبة النمو في فترة زمنية محددة للخطوة، وتعيين نسبة النمو اعتماداً على كميات عناصر الإنتاج المتوفرة ومدى الاستفادة من هذه العناصر في المستوى العلمي والتكنولوجي ويجب الأخذ بعين الاعتبار تغيير الأسعار، والتوازن في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: أنواع التنمية

تتعدد أنواع التنمية بتعدد وجهات نظر الكتاب والباحثين، فلا ينظر إلى التنمية من منظور وتخصص واحد بل ينظر إليها من عدة تخصصات وعدة أوجه، ويمكن تقسيمها إلى ما يلي:

الفرع الأول: التنمية الاقتصادية

تتبعه علماء الاقتصاد - عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية- وبعد حصول العديد من الدول على استقلالها، إلى ضرورة تبني إستراتيجية التنمية الاقتصادية، والتي تعبر عن: "عملية زيادة الدخل الوطني الحقيقي واطراد هذه الزيادة خلال فترة زمنية طويلة، حيث تكون هذه الزيادة أكبر من الزيادة في عدد السكان"¹. وتكون مرتبطة بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، وتهدف إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي للفرد والمجتمع واستغلال هذه الموارد أفضل استغلال وبأفضل الطرق. ويمكن اعتبار التنمية الاقتصادية الجانب المادي الذي تركز الدولة على تجسيده بأفضل الطرق.

وهناك من يعرف التنمية الاقتصادية كذلك بأنها: " العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية"، وعليه يمكن اعتبار أن التنمية الاقتصادية هي حالة تقدم وازدهار ورواج في الجانب الاقتصادي للتنمية.

الفرع الثاني: التنمية الاجتماعية

ظهرت لأول مرة وبطريقة علمية ورسمية لدى هيئة الأمم المتحدة سنة 1950م، وقد كانت الخطوة الخماسية للحكومة الهندية قد لفتت إليها الأنظار بأساليبها وأهدافها سنة 1951م، ومنذ سنة 1955م بدأ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بالتنمية الاجتماعية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فالتنمية الاجتماعية تعبر عن: "عملية تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم"².

¹: جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق، 2009، ص 65.

²: حسين عبد الله أحمد رشوان، التنمية اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، سياسياً، إدارياً، بشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 07.

فالتنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية الضرورية واللازمة لنمو المجتمع، ويكون ذلك بزيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

هناك خلط كبير بين مفهومي تنمية المجتمع والتنمية الاجتماعية: فتنمية المجتمع تكون في الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية، وهي عملية تنظيمية بين أفراد المجتمع من جهة والهيئات الرسمية من جهة أخرى، كما تهدف تنمية المجتمع لحل المشكلات ورفع مستوى الفرد وذلك بالاستفادة الكاملة من الموارد البشرية. أما التنمية الاجتماعية فهي حركة مصححة، تكون عن طريق المشاركة الفعالة للأفراد كما أنها عملية تغير اجتماعي مقصود ومخطط تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه وتسعى لبناء اجتماعي جديد.

الفرع الثالث: التنمية الإدارية

تعد الإدارة عامة كانت أم خاصة هي المسؤولة عن الاستخدام الأمثل للمدخلات المحدودة وتوجيهها بالكيفية والكمية المناسبة، وقد أدركت الحكومات في كافة الدول المتقدمة والنامية أهمية الإدارة في تحقيق الأهداف المختلفة التي تتبناها الدول، وبالتالي فقد ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالإدارة وتطويرها وتنميتها من مختلف الجوانب الإنسانية والتنظيمية والإجرائية والتشريعية وغيرها، فالتنمية الإدارية تعبر عن: "الأساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري وما يحقق الإنماء الفعال"¹؛ فهي تعنى بالجانب الإداري والتي تهدف بدورها إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق تنمية شاملة. كما تعبر التنمية الإدارية عن: "عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية"²، وتشمل التنمية الإدارية جانباً أو أكثر من الجوانب التالية: الجوانب الهيكلية أو التنظيمية، الجوانب الإنسانية من تدريب واختيار وحوافز وغيرها، والجوانب التشريعية والقانونية بما فيها من نظم وتعليمات وغيرها.

الفرع الرابع: التنمية السياسية

تعد التنمية السياسية شكل من أشكال التنمية، فهي تعتبر من المواضيع الحديثة نسبياً حيث ظهرت كفرع حديث من علم السياسة. "فالتنمية السياسية تشكل في مجملها دعائم كل عمل تنموي

¹: أحمد رشيد، إدارة التنمية والتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1979، ص 08.

²: نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية، الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2010، ص 85.

سياسي، وتهدف إلى تغيير البناء السياسي للمجتمع من أجل تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري ذو سمات وخصائص تقدمية بدرجة و بأخرى¹. وتركز التنمية السياسية على ثلاث عناصر رئيسية: هي شرعية النظام السياسي، وجود مجتمع يرغب في النمو ووجود مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية.

الفرع الخامس: التنمية البشرية

تعد التنمية البشرية من أحدث أنواع التنمية، فهي تركز على الفرد الذي يمثل الوسيلة والهدف في نفس الوقت، وقد ركزت أغلب الدراسات على الاهتمام بالموارد البشري من خلال الدخل، الصحة والتعليم، فهو يمثل العنصر الفعال والمحرك الأساسي وبمعنى أشمل فهو عصب التنمية. والتنمية البشرية عبارة عن:² "تنمية طاقات البشر ورفع مستوى معيشتهم المادي والمعنوي عبر الزمن، ويعني هذا المفهوم ضرورة حصول الفرد على جميع احتياجاته المادية من غذاء ومسكن لائق والتعليم الذي يكسبه مختلف المهارات التي تمكنه من العمل، ومستوى صحي يمكنه من العمل الخلاق والإبداع، بالإضافة إلى تمتعه بالحرية السياسية والاجتماعية وحرية الإبداع وحقه في الاستمتاع بوقت الفراغ والمشاركة السياسية والاجتماعية".

لقد فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم خاصة منذ التسعينات من القرن العشرين، وتم تعويض مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بمؤشرات حديثة للتنمية البشرية. فقد لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دوراً بارزاً في نشر وترسيخ هذا المصطلح. فالتنمية البشرية تعبر عن³: عملية توسيع نطاق خيارات البشر وهذا ما ورد على هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1990 في أول تقرير لها صدر عن التنمية البشرية، ولتحقيق أهدافها نشرت الهيئة منذ 1990 إلى غاية 2011 مجموعة من التقارير السنوية حول التنمية البشرية في العالم، وتناولت هذه التقارير مفهوم التنمية البشرية ومقاييسها عام 1990، ثم تمويل التنمية البشرية عام 1991، وأبعاد التنمية العالمية في عام 1992، إلى مشاركة الشعب في عام 1993، ثم أبعاد الأمن البشري في عام 1994، كما عالجت مواضيع أخرى كالعلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في عام 1996، ومحاربة الفقر الإنساني في عام 1997، والاستهلاك في عام 1998، والتنمية البشرية في

¹: السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الأسكندرية، 2002، ص 13.

²: أمينة عز الدين عبدالله، توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات، ندوة النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993، ص 110.

³ نفس المرجع، ص 110.

ظل العولمة في عام 1999، وحقوق الإنسان في عام 2000، وكذلك جعل التكنولوجيا الحديثة في خدمة التنمية البشرية في عام 2001، وتعميق الديمقراطية في عالم مجزأ في عام 2002، أهداف التنمية للألفية في 2003، والحرية الثقافية في عالم متغير في 2004، التعاون الدولي على مفترق الطرق في 2005، والقوة والفقر وأزمة المياه العالمية في 2006، أما في 2007 و2008 تناولت التقارير موضوع مكافحة تغير المناخ والتغلب على الحواجز وقابلية تنقل الأفراد في 2009، والثروة الحقيقية للأمم في 2010، أما في عام 2011 فتناولت موضوع الاستدامة والعدالة.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس التنمية

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أم لتقييم النتائج. ونظراً للتحويلات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات قد عرفت هي الأخرى تطورات هامة على عدة محاور بدءاً من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية

تصف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي الاجتماعي للبلد. ويمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة إجمالية كالدخل السنوي للفرد، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج الوطني الإجمالي (GNP) كمعدل التصدير أو الاستيراد أو الديون، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها كخدمة الدين بالقياس إلى قيمة الصادرات. وأبرز هذه المؤشرات: الناتج الوطني أو المحلي الإجمالي (GNP) أو (GDP) الكلي أو للفرد.

ظهرت عيوب استخدام الناتج الإجمالي للفرد (GNP/PC) كمؤشر عن التنمية الاقتصادية. وجرى محاولات لتصحيح المقياس وتسويته من قبل الاقتصاديين Hiks و Streeten عام 1979 ويتعلق جزء من المشكلة بتشوهات معدلات الصرف الرسمية وعدم تمثيلها للقوة الشرائية المحلية النسبية. وكان "كولن كلارك" من أوائل الذين حاولوا تحويل الحسابات الوطنية باستعمال تكافؤات القوة الشرائية (PPP) الذي يعني قياس ناتج كل بلد وفق مستوى أسعار مشترك (الأسعار الدولية).¹

مؤشرات ذات صلة بالتنمية: فتمتد مؤشرات عديدة لها علاقة بالتنمية تعدها جهات دولية. تعد مؤسسة "هبرتاج" بشكل سنوي دليلاً مركباً عن الحرية الاقتصادية، وتتراوح أمكنة الدول العربية فيه بين المرتبة 15 في العالم لدولة البحرين و 45 للأردن و 153 لليبيا و 155 للعراق من 155 دولة. كما يعد مركز بيت الحرية مؤشراً عن الحريات في بلدان العالم ومنها الدول العربية. وهناك مؤشرات مثل: مؤشر بيئة الأعمال ويشمل بعض الدول العربية: (مصر برتبة 42، والسعودية برتبة 44، والجزائر برتبة 56، والعراق برتبة 60) من بين 60 دولة مشمولة. ومؤشر الشفافية الذي تعده منظمة الشفافية العالمية عن دول العالم، ومنها 4 دول عربية هي: تونس فالمغرب فالأردن فمصر بالمراكز على الترتيب 32، 37، 39، 63 من 90 دولة مشمولة لعام 2000.²

¹: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 1، 2011، ص 52.

²: وديع محمد عدنان، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995، ص 2.

تذخر المنشورات الإحصائية منذ مدة طويلة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية، لكن الاهتمام بدأ مؤخراً بالمؤشرات الاقتصادية-الاجتماعية، أي تلك التي لها عائد اقتصادي واجتماعي أو على الحدود بينهما كالعمالة والبطالة والأجور وظروف العمل ودخل الأسر والإنفاق والادخار والاستدانة وتوزيع الثروة وأسعار الاستهلاك والخدمات التعليمية والصحية والتقنية وخدمات الرفاه والأمن الاجتماعي.

المطلب الثاني: المؤشرات الاجتماعية

ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفاً واسعاً من القضايا الاجتماعية، ومنها: تخطيط التنمية وتقييم التقدم في تحقيق أهدافها ودراسة البدائل للسياسات المتبعة من أجل اختيار أكثرها ملائمة. وتوجهت هذه الحركة إلى مناطق الاهتمام الاجتماعي العميق للأفراد والأسر مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.¹

تمتاز تلك المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وبأنها تظهر جانب التوزيع إضافة إلى المتوسط، وأخيراً أنها تشير إلى "فجوة التأخر"، إذ بينما يتبع الـ (GNP/PC) ترتيباً صاعداً من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، فإن بعض المؤشرات الاجتماعية يمكن أن لا ترتبط بفقر البلد. وهكذا يختلف معنى "فجوة التأخر". وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال يكون أسرع من سد فجوة الدخل ويمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي. وإذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذلك فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمر العدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية. فتمثل مؤشرات الصحة مثل عدد الأطباء النسبي والأسرة في المستشفيات أو الوفيات إلخ.. دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما. علماً أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة. ومع ذلك فقد يعمل مؤشر ذو قصور واضح بشكل جيد عملياً، لذلك فالمؤشرات الاجتماعية تتطلب الحذر في استعمالها والوعي بالعلاقات البيئية فيها. وعلى عكس الحسابات الوطنية التي تستعمل الأسعار للتوفيق بين بنود غير متجانسة، فإنه لا توجد طريقة واضحة للتوفيق بين مؤشرات التنمية المختلفة عدا تشكيل الدلائل واستخلاص صورة عامة.²

¹: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

²: نفس المرجع، ص 55.

أشارت دراسات عديدة إلى أن الارتباط بين المؤشرات الاقتصادية بما فيها GNP والمؤشرات الاجتماعية يمكن أن يدفع إلى تحفيز الاكتفاء بالـ GNP كمقياس مقرب للتنمية الاجتماعية. وأشارت دراسات أخرى إلى أن هناك ارتباط ضعيف بين مستوى الـ GNP والمؤشرات إشباع الحاجات الأساسية. وأن الارتباط أكثر ضعفاً بين نمو الـ GNP وتطور مؤشرات الحاجة الأساسية، لكن من جانب آخر تم استخلاص أن المتغير الأكثر أهمية في تفسير إشباع الحاجات الأساسية هو الـ GNP/PC. وعليه فإن مصطلح مؤشرات اجتماعية نفسه يستعمل بغموض ويشمل طيفاً من المؤشرات البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والسياسية. وقد اختلطت الحاجة إلى استعمال الـ GNP كمؤشر للتنمية الاقتصادية مع البحث عن مؤشرات الجوانب الأخرى من التنمية¹.

المطلب الثالث: مؤشرات الحاجات الأساسية

نتيجة للقصور في أداء الـ GNP لدوره في قياس التنمية، جرت محاولات عديدة لتلافي ذلك القصور وتنوعت اتجاهاتها ومنهجياتها من تصحيح الـ GNP إلى استحداث المؤشرات الاجتماعية ومنظومة الحسابات الاجتماعية والأدلة المركبة للتنمية. وقد بين "هايكس وستريت" أن منظومة الحسابات الاجتماعية التي يمكن أن تدمج المؤشرات الاجتماعية عبر مفهوم واحد وكذلك تحسين الـ GNP ليصبح مقياس رفاه هي محاولات تفتقد الأساس المنطقي وتنتج خلطاً في المفاهيم.

قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية الأساسية واقترحوا صيغ تصنيف لها وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات المستقلة.

يتطلب تبني مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات وقياس التصورات في إشباعها وتحديد الاستهدافات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار فني محدد. وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها²:

- أ- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري والمناطقى، أي خارطة للحاجات الأساسية؛
- ب- أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاه المستهدف والفعلي؛
- ت- نقاط استرشادية للتخطيط كمؤشرات معدلات النمو المستهدفة وقياس التغيرات في مستويات دخل الفرد؛

¹: وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 4.

²: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

ث- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم وتوزيع وكفاءة). قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير لدينا؛

ج- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على المستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة واتساعها. وتحديد أنماط لتأثير المعايير الدولية للرفاه وتقييم البلدان وفقاً لذلك؛

ح- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الإصلاح.

المطلب الرابع: مؤشرات الرفاه ونوعية الحياة

الفرع الأول: قياس الرفاه

يدور جدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار في الرفاه. ويبرز هذا الجدل جزئياً من واقع أن بيانات مسح العائلة تظهر عادة أن إنفاق العائلة يفوق عادة دخلها بنسبة تتراوح بين 80-90% من السكان. ما يعني عدم دقة في أحد المقياسين أو فيهما معاً.

يقدم تقرير مؤشرات التنمية العالمية لعام 2001 الصادر عن البنك الدولي، تصوراً لتحقيق بعض الأهداف الإنمائية الدولية التي أعلن عنها في مناسبات عديدة أهمها القمة الاجتماعية في كوبنهاغن.

الجدول (1-2): برنامج تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية

الرقم	الهدف	السنة
1	تخفيض عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة النصف	2015
2	قيد جميع الأطفال في المدارس الابتدائية	2015
3	تمكين النساء من أسباب القوة عن طريق إزالة الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي	2015
4	تخفيض معدلات وفيات الرضع والأطفال بنسبة الثلثين	2015
5	تخفيض معدلات وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع	2015
6	توفير إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها	2015
7	تنفيذ استراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار بحلول عام 2005 بحيث يمكن عكس مسار فقدان الموارد البيئية بحلول عام 2015	2015

المصدر: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 1، 2011، ص ص 58-59.

يُميز (Grootaert) بين ثلاث مقاربات لقياس الرفاه هي: أدلة الرفاه الحقيقية، والإنفاق الكلي، والدخل الكامل. وفي دراسة أخرى (Anand و Harris) استعملت خمس مؤشرات محتملة لقياس الرفاه الفردي: دخل الأسرة للفرد، إنفاق الأسرة الإجمالي للفرد، نسبة الإنفاق على الغذاء إلى الإنفاق الكلي للأسرة.

الفرع الثاني: نوعية الحياة

إن الاهتمام العالي بنوعية الحياة حديث نسبياً. وقد يكون مصدر الاهتمام القناعة بأن نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة عن أو متماشية مع التقدم الاقتصادي أو التقني. ونوعية الحياة تعبير ذاتي جداً عن رفاه الفرد أو شعور بهذا الرفاه. وقد تعبر عن جملة من الرغبات التي عندما تؤخذ معاً تجعل الفرد سعيداً أو راض عن حياته. لكن من النادر جداً أن يصل الإنسان إلى رضى كامل عن حياته أو إشباع كامل لرغباته، لذلك فإن مفهوم نوعية الحياة لا يختلف فقط من شخص لآخر بل من زمن لآخر ومن مكان لآخر¹.

قد يستعمل مفهوم نوعية الحياة عموماً بشكل يغطي مفاهيم مثل الأمن والسلام وتكافؤ الفرص والمشاركة والرضا الذاتي وهي تعرض مشكلات قياس صعبة. إذا كان من السهل الاقتناع بضرورة تحسين نوعية الحياة على المستوى الأكاديمي أو السياسي أو حتى الجماهير، فإن الصعوبة تبدأ عند محاولة تعريف هذه النوعية وقياسها وتحليل العناصر المهمة فيها. لذلك قد يتطلب ذلك إسهاماً من علماء الصحة والتغذية والتعليم والنفس والهندسة والاجتماع وغيرهم.

الفرع الثالث: أنماط المعيشة أو مستوياتها

يعمل على هذه الجوانب العديد من الباحثين والمؤسسات البحثية منها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية (UNRISD) الذي تناول في أبحاثه مستوى المعيشة ومكوناته وحاول تقديم دليل مركب عن مستوى المعيشة. إضافة إلى البنك الدولي الذي قدم عدة دراسات عن قياس أنماط المعيشة. وعرف البحث النظري في نطاق دراسات البنك قياس الرفاه الاقتصادي الأساسي على أنه مساو لإنفاق الأسر للفرد الواحد من أعضائها أو المكافئ البالغ له. ويعتمد مستوى الرفاه الاقتصادي على عدد من

¹: وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 8.

العناصر مثل: تركيب الكسب وعدد المشاركين فيه وعدد المعالين من هذا الكسب وعدد الساعات المكرسة لمختلف الأنشطة المولدة للدخل¹.

المطلب الخامس: الأدلة المركبة

تبين كمية الأعمال الكبيرة المكرسة للأدلة المركبة الحاجة إلى رقم وحيد سريع التداول وسهل الاستعمال على غرار الـ GNP/PC ليكون مؤشراً خاماً عن التنمية الاجتماعية. وبعض هذه الأدلة أعتته جهات علمية ودولية وبعضها الآخر من إعداد مجالات متخصصة. وقد أنشئ مقياس مفرد عن ظروف المعيشة هو الدليل الدولي للمعاناة الإنسانية متضمناً عشرة مقاييس عن الرفاه البشري بما فيها الدخل، وفيات الأطفال، التغذية، عدم أمية الكبار والحرية الشخصية².

الفرع الأول: دليل مستوى المعيشة

قسمت دراسة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية 66 مجال مستوى المعيشة إلى مكونات من الحاجات الأساسية التي يشكل إشباعها إسهاماً في المستوى العام للرضا المعبر عنه في مستوى المعيشة. وهذه الحاجات إما فيزيائية كالتغذية والسكن والصحة أو ثقافية كالتعليم والترويح والأمن، وأضافت مكوناً خاصاً عن الحاجات الأعلى التي تفوق الحاجات الأساسية³.

¹: وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9.

²: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³: نفس المرجع، ص 61.

الفرع الثاني: دليل نوعية الحياة

اعتبر LIU معد هذا الدليل ومطبقه على الولايات المتحدة، أن نوعية الحياة هي مخرج لنوعين من المدخلات مادية وروحية. وتتكون المدخلات المادية من ما يمكن من سلع وخدمات وثراء مادي إلخ، بينما تتضمن المدخلات الروحية كل ما لا يمكن قياسه من العوامل الفيزيولوجية مثل الانتماء إلى جماعة، الاحترام، التقدير الذاتي، الحب، العاطفة إلخ. وقد استعمل تسعة مؤشرات حيث يمثل كل مؤشر بجملة من المتغيرات القابلة للتكمية تجاوز إجمالها الـ 100 متغير¹.

الفرع الثالث: دليل الحياة المادية

يعتبر من أقل المؤشرات المركبة عن التنمية أو نوعية الحياة من حيث عدد المتغيرات ويشبه في ذلك دليل التنمية البشرية. وقد وضع هذا الدليل استجابة إلى الشعور بأنه على الرغم من سرعة نمو البلدان الفقيرة اقتصادياً، فإن النمو الاقتصادي قد لا يتمكن من تقديم زيادات هامة في مستويات الدخل المطلقة للفرد. فالدول ضعيفة الدخل وتحت أفضل الظروف المواتية يمكنها التطلع لرفع الدخل الحقيقية للأفراد وهو أمر لا يطمئن عن قدرة بلدان العالم على تحسين شروط الحياة لسكانها الأكثر فقراً، فالدخل لا يعبر بالضرورة عن نوعية الحياة. تم الاعتماد على ثلاثة اهتمامات اعتبرت كونية هي: رغبة الناس في إنقاص وفيات الرضع، وفي إطالة أمد الحياة، وفي إزالة الأمية. وبهذا الشكل تحددت المؤشرات المكونة الداخلة في دليل نوعية الحياة وهي معدل وفيات الرضع وتوقع الحياة عند العمر واللامية. والدليل لا يقيس فقط التغير على المستوى الوطني بل يصلح للمقارنات بين النساء والرجال وبين مختلف الفئات المتميزة اجتماعياً أو عرقياً أو إقليمياً أو قطاعياً. كما يقيس التغير عبر الزمن، ويساعد على توجيه النظر إلى الاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين ظروف الفقراء. كما يمكن استعماله بالتزامن مع الـ GNP/PC لتقييم تقدم كل بلد فيما يتعلق بالرفاه الإنساني².

الفرع الرابع: دليل الصحة الاجتماعية

قام بتطوير هذا الدليل (Miringoff)، وهو خاص بالصحة الاجتماعية في المجتمع الأمريكي، إلا أنه يمكن الاستئناس به لوضع أدلة لدول أخرى أو لتطوير دليل عام. ويتضمن الدليل خمسة مكونات رئيسية تتعلق بالفئات العمرية، يضم كل منها عدة مكونات فرعية، كما هو مبين في الجدول التالي:

¹: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

²: نفس المرجع، ص 64.

الجدول (1-3): دليل الصحة الاجتماعية لـ Miringoff.

المكونات	المكونات الفرعية
الأطفال	-وفيات الأطفال -الإساءة إلى الأطفال -الأطفال في الفقر
الشباب	-انتحار المراهقين -استعمال المخدرات -تسرب من المدارس الثانوية
البالغين	-البطالة -الكسب الأسبوعي المتوسط -تغطية الضمان الصحي
المسنين	-الفقر لدى الفئة من 65 عاماً فأكثر -ما يدفعه هؤلاء (65+) من حسابهم للتكاليف الصحية
كل الأعمار	-الانتحار -وفيات حوادث الطرق بسبب تناول الكحول -تغطية قسائم الغذاء -إمكانية الحصول على الإسكان المناسب -الفجوة بين الفقراء والأغنياء

المصدر: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط 1، 2011، ص 64.

الفرع الخامس: الدليل العام للتنمية

من بين أعمال معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية الهادفة إلى دراسة مؤشرات التنمية وإعداد دليل مركب عنها، هناك دراسة (Mc Granahan) التي استعملت أربعة طرق في اشتقاق الدليل العام للتنمية. بدأت الدراسة بـ 100 متغير تم إنقاصها بسلسلة من المعالجة إلى 73 ثم إلى 60 ثم إلى تشكيل 40 مؤشراً سميت "مستودع مؤشرات" وضعت عن 120 بلداً في بنك معلومات معهد الأمم المتحدة

لبحوث التنمية الاجتماعية. ومن هذه المؤشرات تم انتقاء 19 مؤشراً سميت "المؤشرات النواة" التي استعملت في تشكيل الدليل العام للتنمية¹.

كما قدمت الدراسة محاولة لعرض جوانب التنمية للبلدان المتاحة ولعدد من المؤشرات يتراوح بين 12 و 19 مؤشراً. كما عرضت قياس مقدار الانحراف في مؤشرات معينة عن مستوى التنمية العام في القطر. وأسلوب نقاط الاتصال ما يسمح بعدم الاكتفاء بدليل التنمية العام في تقييم التنمية بل برفده بصورة إجمالية عن مختلف المكونات.

الفرع السادس: دليل التنمية البشرية

لا يعود مفهوم التنمية البشرية إلى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1990 وما تلاه من تقارير، فالتنمية البشرية حصيلة جهد فكري طويل له جذوراً في الفكر الإسلامي والخلدوني على الخصوص، وفي الفكر الماركسي ومفكري اقتصاد التنمية الذي انتشر في الستينات وما بعد وعلى الأخص حركة المؤشرات الاجتماعية ومقاربة الحاجات الأساسية ونوعية الحياة وأعمال مؤسسات مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية وجامعة الأمم المتحدة.

يعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التنمية البشرية بأنها²: "عملية توسيع خيارات الناس، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت. ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هي: أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يكتسب معرفة وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريم. فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها". لذلك فقد اعتمد الدليل على ثلاثة مكونات هي: توقع الحياة لدى الميلاد، اللامية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المصحح والمعدل.

يبرز تقرير التنمية البشرية (1990) أن نمو الناتج الوطني الإجمالي الشائع الاستعمال هو شرط ضروري للتنمية البشرية، ولكنه غير كاف بدليل وجود أقطار حققت تنمية بشرية رغم ضعف ذلك النمو والعكس موجود أيضاً. والتنمية البشرية قد لا تكون مطابقة لنوعية الحياة لأن نوعية الحياة يمكن أن تكون بالمتوسط مرتفعة في بلد لارتفاع موارده الطبيعية مثلاً دون أن تنعكس في التنمية البشرية بنفس القدر الذي تنعكس في دليل التنمية البشرية. وقد ميز تقرير التنمية البشرية مؤشر التنمية البشرية عن مقياس

¹: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 65.

²: نفس المرجع، ص 66.

رفاه المستهلك على الرغم من تشابه المكونات. كما ميزه عن مقارنة الحاجات الأساسية كمقياس لكفاية عملية التتمية باعتبار أن هذه المقارنة تركز على الحاجات المتنوعة من السلع والخدمات بدلاً من قضية الخيارات البشرية المتسعة.¹

تكمن الميزة الأساسية لتقارير ومؤشرات التتمية البشرية في طرحها على المستوى العالمي وبشكل مستمر من سنة لأخرى، على عكس الأدلة المركبة الأخرى والحصول بذلك على ردود أفعال ناقدة حوله. وهذه الاستمرارية والانتقادات سمحت بتحسين ملحوظ سواء على مستوى الشمول أم على مستوى التركيب أم تقنية الحساب.

¹: وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 12-13.

المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

يلعب التمويل دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ بدونها لا يمكن إقامة المنشآت الإنتاجية والخدمية وغيرها، فبتوفير التمويل المناسب يمكن لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تتحقق. وهنا نشير إلى حقيقة أن عملية التنمية قد لا تسير دائماً وفق ما يرسم لها أو يخطط لها من أهداف، فقد يواجه تطبيق إجراءات وسياسات التنمية العديد من العوائق التي تحد من تقدمها وتحول دون وصولها إلى تحقيق أهدافها المنشودة؛ وعليه سيتطرق هذا المبحث إلى جانب تمويل التنمية بمختلف تشعباته كما سيتناول لأهم وأبرز المعوقات التي تعترض طريق تحقيق التنمية.

المطلب الأول: تمويل التنمية

تساعد الاهتمام بموضوع التمويل لما له من أهمية في تحقيق التنمية بكل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعني تمويل التنمية التدفقات المالية سواء المحلية أو الأجنبية الموجهة لإنجاز وتحقيق برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع. وتنقسم مصادر تمويل التنمية إلى نوعين هما المصادر المحلية أو الداخلية والمصادر الخارجية.

الفرع الأول: المصادر الداخلية للتمويل

إن المصدر الأساسي لهذا التمويل هو المدخرات الوطنية، وهي تأخذ شكلين أساسيين هما الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

1- الادخار الاختياري

هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة وطوعية عدم إنفاقه على السلع والخدمات وعدم اكتنازه، وهو يأخذ شكل حسابات في المصارف وصناديق التوفير، ويشتمل هذا النوع من المدخرات ما يلي¹:

أ- **مدخرات القطاع العائلي**: يتوقف حجم تلك المدخرات على مقدار الإنفاق الاستهلاكي لذلك القطاع، وهو يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من دخل وبين ما ينفقه على الاستهلاك. ويأخذ صوراً عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار المباشر خاصة في العقارات

¹: محمد عزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسة نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2003، ص 217 .

استثمارات مباشرة من قبل الفلاحين، وقد يتخذ الادخار العائلي صورة الادخار التعاقدي مثل عقود التأمين.

يتوقف حجم هذه المدخرات على عوامل متعددة أهمها: مستوى الدخل بطريقة توزيعه، مستوى النشاط الاقتصادي للدولة، ودرجة نمو الوعي الادخاري، والفرق بين سعر الفائدة النقدي عل الودائع والمعدل التضخم. ويعتمد تشجيع هذا النوع من الادخار على مستوى نشاط مؤسسات الادخار وتنظيمها وانتشارها في مناطق متعددة من الدولة وتنويع الأوعية الادخارية ومحاربة الاكتناز وترشيد الاستهلاك.

ب- مدخرات قطاع الأعمال: يتوقف حجم هذه المدخرات على حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكون الناتج الوطني، وهو يشتمل في العادة على قطاع منظم كالشركات والمؤسسات التي تأخذ فيها المدخرات شكل أرباح غير موزعة وهي تستخدم كاستثمارات جديدة. ويتوقف حجم هذه المدخرات على السياسات المالية المتبعة وكيفية توزيع الأرباح، الأساليب التسويقية، السياسة السعرية، حجم التكاليف... إلخ. أما القطاع غير المنظم فيشتمل على محلات التجزئة والورش والمعامل والمزارع الصغيرة التي يصعب تقدير حجم مدخراتها¹.

ت- المدخرات الحكومية: تمثل فائض الإيرادات المتحققة عندما يكون حجم الإيرادات العامة للدولة أكبر من حجم نفقاتها، وهذا يعني أن رفع الادخار العمومي يتطلب زيادة في الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح به القدرة التمويلية للاقتصاد الوطني وتخفيض النفقات العامة الجارية في الوقت نفسه وبما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية².

2- الادخار الإجباري

هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات، ويعد هذا الشكل من الادخار ذو فاعلية في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام أدوات السياسة المالية المناسبة، وتعد الضرائب بصورها المختلفة من أهم تلك الوسائل إضافة إلى الأرباح غير الموزعة في المنشآت الإنتاجية أو في شراء السندات الحكومية بصورة جبرية من خلال سلطة القانون، كما أن هذا الشكل من الادخار قد ينشأ عن التضخم³.

¹: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

²: علي لطفي، مشكلات التمويل في الدول النامية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1975، ص 27.

³: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 196، 198.

أ- الضرائب

تعد الضرائب من أبرز وسائل التمويل الإلزامي في الاقتصاديات المتقدمة بوجه عام والنامية بوجه خاص، حيث تعد حصيللة الضرائب صورة من صور الادخار الإلزامي الذي تقتطعه الدولة بما لها من سيادة وإمكانية. لذلك تعرف الضرائب بأنها " اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد، وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدرتها التكاليفية"¹. وتتميز البلدان النامية بانخفاض نسبة الضرائب فيها إلى الدخل الوطني مقارنة بالبلدان المتقدمة، (إذ تتراوح نسبة الضرائب إلى الدخل الوطني في البلدان النامية بين 10%-15%، بينما تتراوح في البلدان المتقدمة بين 35%-50% من الدخل الوطني)².

القروض العامة

هي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها أن تجمع المدخرات التي لا تستطيع الضريبة جمعها، وتلجأ الحكومة عادة إلى القروض لتمويل نفقات بعض الحالات مثل الحروب وظروف الطوارئ وبناء السدود والخزانات، ولتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال توظيف القرض في بعض المشروعات الإنتاجية.

وتتحدد أهمية القروض في عملية تمويل التنمية بعدة عوامل من أهمها: حجم القرض ومصدره والقرض المخصص له وشروط سدادته وأجله... إلخ. وتعد سياسة الإقراض سليمة إذا كان مصدرها أموالاً كانت في الأصل اكتتازاً عاطلاً أي أموالاً غير موظفة في مشروعات استثمارية. ويعد الاقتراض أحد أدوات السياسة المالية في إنعاش الوضع الاقتصادي سواء كان البلد يمر بحالة ركود أم تضخم. ففي حالة الركود والانكماش الاقتصادي فمن الأجدي أن تقترض الدولة من المصارف، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الدفع، ويجب أن يكون هذا الاقتراض بحدود حجم المعاملات الناتجة عن زيادة السكان والدخل الوطني منعاً لحدوث التضخم. أما في حالة التضخم فمن الأفضل الاقتراض من الأفراد كالاكتتاب على السندات، وهذا سيكون له دور في تخفيض مستوى التضخم من خلال سحب حجم معين من القدرة الشرائية، ومن ثم توظيف حصيللة القرض في الاستثمارات المطلوبة.

¹: طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991، ص 160.
²: يحيى غني النجار وآخرون، التنمية الاقتصادية، نظريات، مشاكل، مبادئ، سياسات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991، ص 433.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للتمويل

مصادر التمويل الداخلية أو المحلية عادة ما تكون عاجزة عن توفير المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية. وعليه فإن اللجوء إلى رأس المال خارجي أمر لا مفر منه للخروج من المأزق إذا أرادت الدولة أن تتحاشى مخاطر التضخم النقدي أو خفض مستوى الاستهلاك الجاري. وتأخذ التدفقات الخارجية صورتين رئيسيتين هما التدفقات المالية الخاصة والمعونات الرسمية:¹

1- التدفقات المالية الخاصة

هي عمليات تجارية يحركها معدل الربح وتأخذ شكلين أساسيين وهما القروض والاستثمار الخاص.

أ- القروض الخاصة:

تنشأ عن ثلاث حالات هي ائتمان الصادرات، الاقتراض من المصارف التجارية الخاصة والاكتتاب في السندات.

فالحالة الأولى هي عبارة عن قروض ائتمانية تقدمها شركات أجنبية خاصة أو المصدرون لأغراض توريد السلع والخدمات للدولة المستوردة، ويشترط فيه أن يكون مضموناً من قبل الحكومة. أما الحالة الثانية فهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل عالية التكلفة تتحدد أسعار الفائدة بضوء الأسعار السائدة في الأسواق المالية الدولية. وتلجأ إليها الدول المستوردة لرأس المال لأغراض تمويل العجز المؤقت في موارد النقد الأجنبي.

أما الحالة الثالثة فقد تلجأ الدول الراغبة في الاقتراض من الخارج على طرح سندات لها للاكتتاب العام في أسواق رأس المال للدول المتقدمة.

ب- الاستثمار الأجنبي الخاص:

ينقسم إلى استثمار أجنبي مباشر في المشروعات التي يملكها الأجانب ملكية كاملة أو جزئية. واستثمار أجنبي غير مباشر بصورة اكتتاب في محفظة الأوراق المالية، وعلى الرغم من أهمية هذه الاستثمارات للتنمية فإنها ما زالت تحتل درجة دنيا بين مصادر التمويل الدولية وذلك لأسباب متعددة من أهمها: تجربة تأميم الممتلكات الأجنبية في البلدان النامية مما أعاق حركة رأس المال

¹: عبد الفتاح عبد الرحمن، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، مكتبة الأنجلو المصرية، 1987، ص ص 198، 201.

من التدفق نحو هذه البلدان، بالإضافة إلى صعوبة جذب رأس المال الأجنبي لإنشاء صناعات تنتج للسوق المحلية بحيث لا تكون الأرباح المتوقعة منها مغرية بسبب صغر السوق المحلي وضعف القدرة الشرائية لمواطنيها، لذلك يفضل رأس المال الأجنبي الاستثمار في قطاع الصناعة الاستخراجية، كما يتصف الاستثمار الأجنبي بالتحيز الإقليمي.

2- المعونات الإنمائية الرسمية:

تعرف على أنها تدفق لرأس المال نحو الدول المتخلفة لا تحركه دوافع الربحية التجارية من قبل الدولة المانحة للمعونة. وهي تشمل على المنح الخالصة والقروض طويلة الأجل مع استثناء المعونات العسكرية لأنها ليست ذات طابع إنمائي. فالمنح الخالصة تسلم دون مقابل، بينما القروض تفرض أعباءً كبيرة على ميزانية الدولة، ولكن إدخال القروض في عداد المعونة الاقتصادية يعود إلى شروطها الميسرة من حيث طول فترة السداد وانخفاض سعر الفائدة، ويلعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدواراً هامة في هذا المجال، فقد زاد الصندوق من حجم مساعداته المالية لإصلاح السياسة الاقتصادية للدول التي تواجه مشاكل حادة في ميزان المدفوعات، وقد بلغ إجمالي ما قدمه الصندوق للدول المتخلفة للفترة من (1981-1984) نحو 26 مليار دولار¹. ويلعب البنك الدولي دوراً هاماً في إطار قروض التكيف الهيكلي. تقوم العديد من الدول الصناعية بتقديم معونات إنمائية للدول النامية، كما تقوم بلدان منظمة الأوبك بالعمل نفسه مع عدد من البلدان الفقيرة، وهناك العديد من التنظيمات الدولية التي تمنح معونات إنمائية ومن أهم هذه التنظيمات هي²:

أ- البنك الدولي للإنشاء والتعمير

ويعد أول وكالة دولية تقدم المعونات الاقتصادية من أجل التنمية، ويطبق البنك عدة قواعد لمنح القروض ومن أهمها: القروض التي تمنح للأغراض الإنتاجية ولتمويل الجزء الذي يحتاج إلى الصرف الأجنبي، منح القروض إلى الدول بضمان حكوماتها أو مصارفها المركزية، التأكد من إمكانية المقترض على سداد القرض والفوائد المستحقة، التحقق من استخدام الأموال في الأوجه المتفق عليها.

¹: عبد الفتاح عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 199.

²: نفس المرجع، ص ص 200-201.

وعلى الرغم من الموارد المالية التي أتاحتها البنك للبلدان المتخلفة أحدثت مساهمات فعالة في العديد من القطاعات مثل النقل والطاقة وغيرها، إلا أنه لا يعد حلاً مناسباً لمشكلة تمويل التنمية سواء من حيث الحجم أو من حيث نوعية القطاعات التي يغطيها القرض.

ب- مؤسسة التمويل الدولية:

وهي إحدى المنظمات التابعة للبنك الدولي. أنشئت بقصد تشجيع المشروعات الإنتاجية الخاصة بطريق مباشر دون الحاجة إلى الضمان الحكومي الذي تقتضيه شروط البنك الدولي.

ت- هيئة التنمية الدولية:

وهي منظمة تابعة للبنك الدولي غرضها تقديم قروض ميسرة. أنشئت عام 1960، نطاق عملها محدود ولا تسمح بالإقراض لأكثر من 200 مليون دولار سنوياً.

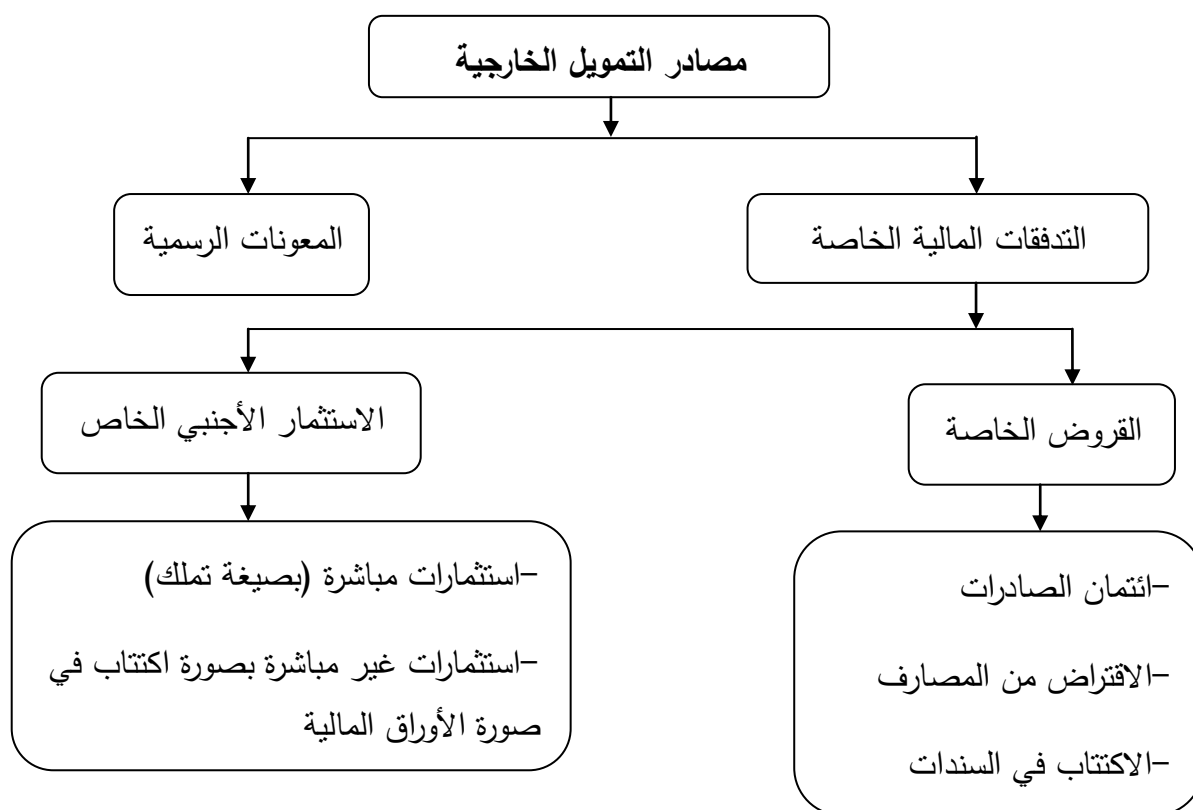
ث- البرنامج الموسع للمعونة الفنية:

أنشأت الأمم المتحدة عدداً من الوكالات الدولية المتخصصة لمعالجة مظاهر مختلفة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ومن أهمها:

- منظمة العمل الدولية؛
- منظمة الأغذية والزراعة؛
- منظمة التربية والعلوم والثقافة؛
- منظمة الصحة العالمية؛
- منظمة الطيران المدني؛
- منظمة الأرصاد الجوية؛
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى العموم، يمكن تبسيط التقسيمات المتعددة لمصادر التمويل الخارجية في المخطط التالي:

الشكل (1-2): التقسيمات المتعددة لمصادر التمويل الخارجية



المصدر: عبد الفتاح عبد الرحمن، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم، مكتبة الأنجلو المصرية، 1987، ص 461.

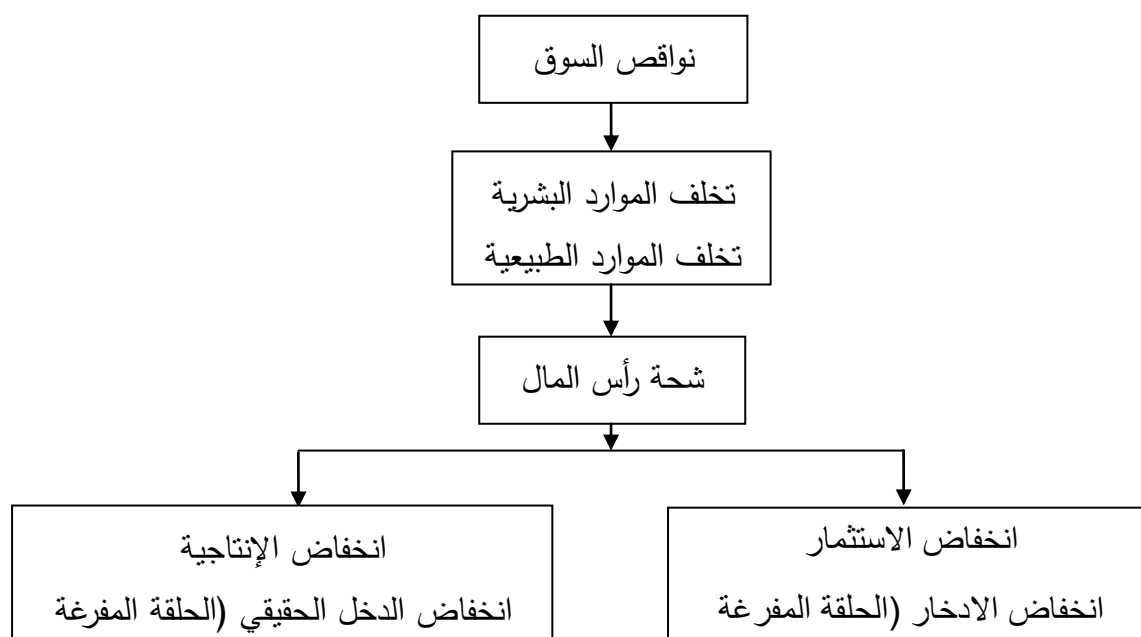
المطلب الثاني: معوقات التنمية الاقتصادية

تعرض عملية التنمية في الدول المتخلفة العديد من المعوقات أو العقبات التي تتداخل فيما بينها بحيث تجعل العمل من أجل تحقيق هذه العملية دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار حالة التخلف.

الفرع الأول: الحلقات المفرغة

يجمل البعض من الكتاب حالة التخلف وتسببها في وجود حلقات مفرغة كثيرة في الاقتصاد المتخلف، ويشير مضمون الحلقة المفرغة إلى أن الدول المتخلفة تواجه عقبات تتبادل التأثير فيما بينها، حيث أن أي عقبة من العقبات تؤثر وتتأثر بالعقبات الأخرى، ومما يزيد من حدة المشكلة في هذه الدول هو النمو السكاني المرتفع فيها الأمر الذي من شأنها الإبقاء على حالة الانخفاض في المستويات الاقتصادية والاجتماعية، أي بقاء البلد في حالة توازن عند مستوى منخفض من مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجالات المختلفة. ويمكن تصوير هذه الحلقة المفرغة في الشكل التالي:

الشكل (1-3): الحلقات المفرغة



المصدر: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص 218.

تشير هذه الحلقة إلى أن الدول المتخلفة تعاني من عقبات عديدة، تعترض عملية التنمية فيها، من أبرزها نواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والتخلف البشري وشحة رأس المال، وهذه السمات بمجموعها تشكل أسباباً مهمة في انخفاض الإنتاجية التي يترتب عليها انخفاض الدخل الحقيقي، وبالتالي انخفاض الادخار والذي ينجم عنه انخفاض الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى استمرار سمات التخلف المتمثلة بنواقص السوق والتخلف في الموارد الطبيعية والبشرية وشحة رأس المال. ومن أمثلة الحلقات المفرغة الموجودة في الاقتصاد المتخلف، الحلقة المفرغة في التعليم، ذلك أن انخفاض المستوى التعليمي يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وانخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض القدرة على توفير الإمكانيات والحافز المطلوب للتعليم الأمر الذي يؤدي إلى وجود حلقة مفرغة في هذا الجانب.

الفرع الثاني: المعوقات الأخرى

هناك العديد من المعوقات أو العقبات التي تعترض عملية التنمية وهي تلك المتصلة بالعوامل الاجتماعية والكفاءة الإدارية والظروف السياسية الدولية. وفيما يلي أبرز هذه المعوقات¹:

1- بالنسبة للعوامل الاجتماعية: تبرز خصائص السكان الكمية والنوعية في البلدان المتخلفة، فيلاحظ أن الكثير من هذه البلدان تعاني من كثافة سكانية مرتفعة، أي ارتفاع حج السكان قياساً بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة. كما تعاني هذه البلدان من ارتفاع معدلات نمو السكان بشكل يفوق معدلات النمو التي تحققت في البلدان المتقدمة، الأمر الذي يجعل الأثر الصافي لنمو الدخل منخفضاً، وكذلك ضعف ملائمة التركيب العمري للسكان فيها، حيث يرتفع نسبة صغار السن وتتنخفض نسبة من هم في سن العمل، مما يجعل مشاركة السكان في النشاطات الإنتاجية منخفضة، ويفرض أعباء على الاقتصاد تتمثل في ارتفاع نسبة المستهلكين في المجتمع إلى المنتجين، وما يفرضه ذلك من توجيه القسم المهم من الدخل نحو الاستهلاك على حساب انخفاض الادخار والاستثمار.

كذلك تعاني البلدان المتخلفة من انخفاض المستويات الثقافية والاجتماعية ووجود بيئة ثقافية لا تساعد على تحقيق التنمية، كانتشار الأمية وانخفاض المستويات التعليمية وضعف ارتباط التعليم بالمجالات العلمية وخاصة الإنتاجية منها. وعدم توفر الإمكانيات الكافية للتدريب وانخفاض ما متاح منها من حيث كفاءتها في توفير تدريب ناجح، وانخفاض دوافع الأفراد ومحدودية طموحاتهم، وهذا ينعكس بشكل انخفاض في درجة الانتفاع الاقتصادي من الموارد المستخدمة وانخفاض القدرة على إيجاد موارد جديدة. وكذلك فإن انخفاض المستويات الصحية والمعاشية وغيرها، يؤدي إلى انخفاض قدرات الأفراد الإنتاجية.

2- بالنسبة للكفاءات الإدارية والتنظيمية: فيلاحظ انخفاض في مستوى الكفاءة الإدارية والتنظيمية سواء على مستوى المشروعات الخاصة، أو على مستوى المشروعات الحكومية والمؤسسات الخدمية، وبما أن الحكومات في البلدان النامية قد أخذت على عاتقها القيام بعملية التنمية، فإنها تواجه عقبة انخفاض القدرات الإدارية والتنظيمية، وتتمثل هذه العقبة في جانب كمي ونوعي، ففي الجانب الكمي: يلاحظ عدم توفر الأجهزة الحكومية الكافية للقيام بالمشروعات الإنتاجية في المجالات المختلفة، أما

¹: أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 229-230.

الجانب النوعي فيتمثل في: ضعف قدرة الأجهزة الإدارية والتنظيمية على وضع السياسات المختلفة وضعف قدرتها على تنفيذ هذه السياسات، بسبب انخفاض كفاءة الكادر الإداري والتنظيمي وانخفاض مستوى الجدية والحرص والأمانة في العديد من جوانبه. وكذلك ضعف ملائمة النظم والتشريعات وجمود الكثير منها، وعدم مسايرتها للتغيرات التي تحصل في الواقع مما يؤدي إلى إعاقة العمل من أجل تحقيق التنمية.

3- بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي: يتمثل في التغيرات السياسية نتيجة عدم امتلاك العديد من الحكومات السائدة في البلدان المتخلفة المؤسسات التي تستند إليها وتضمن استمرارها، وما يؤدي إليه ذلك قيام التغيرات السياسية المتعاقبة، إضافة إلى أن كثرة إجراء التغيرات يجعل من رسم السياسات وتنفيذها أمراً بعيداً عن حالة الاستقرار المطلوبة.

4- بالنسبة للعوائق التي تفرضها الظروف الدولية: فتتمثل في اعتماد البلدان المتخلفة في العديد من جوانب العمل من أجل تحقيق التنمية على البلدان المتقدمة سواء تمثل ذلك في رأس المال أو التكنولوجيا، إضافة إلى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول المتخلفة سواء في السوق الدولية أو حتى علة مستوى السوق المحلية. كذلك العوائق التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً من خلال سيطرتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية على هذا المجال من خلال وضع القيود على صادرات البلدان المتخلفة وفرض أسعار منخفضة عليها. كذلك منع توفير السلع والأدوات والتكنولوجيا التي تسهم في تطوير هذه البلدان وفرض أسعاراً متصاعدة على مستورداتها، إضافة إلى الشروط والأعباء التي ترافق عقد القروض وتقديم المساعدات الفنية والتي تؤدي في النهاية إلى خدمة البلدان المتقدمة وعدم إسهامها بشكل جدي في تحقيق التطور في البلدان المتخلفة.

كل العوامل سابقة الذكر تمثل عائقاً خطيراً يقف أمام البلدان المتخلفة، وهي تتجه نحو تحقيق التنمية فيها، إذ تمارس من خلاله الدول المتقدمة عملية استنزاف واسعة للثروات والموارد الموجودة لدى هذه البلدان بالشكل الذي يعيق عملية تطورها بشكل جدي.

خلاصة:

تهدف التنمية إلى تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود إلى حالة الحركة والديناميكية، مع ما يصاحب ذلك من تغيير في البنية الاقتصادية وذلك بالتحول إلى اقتصاد الصناعة. وقد تطور مفهوم التنمية بحسب تطور ظروف الدول النامية ومراحل نموها، وبحسب طبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى.

يتداخل مفهوم التنمية مع عدة مفاهيم كالنمو والتطور والنمو والتحديث والتصنيع؛ وذلك للارتباط الوثيق بين تقدم الدول وتطورها بالتنمية. وقد تطرق الفكر الاقتصادي إلى ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تفسر وتعالج قضايا التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة أو المتخلفة اقتصادياً.

ترتكز عملية التنمية المتكاملة على جملة من الأبعاد لتحقيق أهدافها، منها البعد الاقتصادي الذي يركز على زيادة الدخل الوطني وزيادة دخل الأفراد، والبعد العلمي حيث تلعب التكنولوجيا دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية والبعد الاجتماعي والثقافي. وتتعدد أنواع التنمية بتعدد جهات نظر الكتاب والباحثين وبحسب عدة أوجه وتخصصات؛ فهناك التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية الإدارية والتنمية السياسية والتنمية البشرية. وهنا تطرح فكرة التنمية ضرورة القياس لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف وتقييم النتائج، لذلك تتعدد المؤشرات التي تقيس التنمية من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والأدلة المركبة.

وفي الأخير نشير إلى أهمية التمويل في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فوجود التمويل المناسب يمكن أن يدعم عملية التنمية لتحقيق أهدافها. ولكن هناك العديد من المعوقات التي يمكن أن تقف عقبة في طريق تحقيق التنمية لأهدافها المنشودة.

الفصل الثاني

إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر

وموقع القطاع النفطي منها

تمهيد

كانت ولا تزال التنمية الاقتصادية - في الجزائر - الانتشغال الرئيسي للسلطات العمومية منذ الاستقلال، حيث راهنت عليها كقادرة أولى لتجاوز الاضطرابات والعقبات الاقتصادية والاجتماعية، ومظاهر التأخر والتخلف الاقتصادي الذي ورثته عن الاستعمار الفرنسي، فكان لزاما على السلطات العمومية النهوض بالاقتصاد الوطني والقضاء على كل مظاهر التخلف وبناء اقتصاد قوي ذو قاعدة صناعية ثقيلة.

وقد تم التركيز - في إطار خطة تنموية بعيدة المدى - على التصنيع كاختيار وأسلوب تنموي لإخراج البلاد من الوضعية المتدهورة وإقامة اقتصاد متين وقوي الهياكل؛ تم فيه إعطاء أولوية للقطاع الصناعي وبالدرجة الأولى لقطاع النفط، الذي اعتبر كمحرك لعملية التنمية وتنفيذ البرامج الطموحة للتصنيع نظرا لما يوفره هذا القطاع من موارد هامة لتمويل خطط وبرامج التنمية من خلال عائداته المالية المتأتية أساساً من الصادرات والحماية النفطية.

وعليه تناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المخططات التنموية

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية وسياسة الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال المخططات التنموية

يتطرق هذا المبحث إلى مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ عهد الاستقلال ومختلف البرامج والمخططات التنموية التي اتخذتها السلطات العامة وأقرتها للخروج من الوضعية الكارثية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية.

المطلب الأول: مسار التنمية في الجزائر

واجهت الجزائر غداة الاستقلال سنة 1962 مرحلة انتقالية صعبة، وذلك من جراء ما ورثته من الاستعمار من اقتصاد ضعيف الهياكل مبنياً على الزراعة واستغلال الموارد الأولية، متجهاً أساساً نحو تصدير المواد الخام. وانطلاقاً من الوضعية المزدوجة التي كانت تشمل على قطاع متطور وموجه للتسويق ومندمج مع الاقتصاد الفرنسي من ناحية، وقطاع تقليدي فقير قائم على الكفاف من ناحية أخرى. أصبحت الجزائر تسير نحو إقامة اقتصاد وطني مستقل تستمد منه جميع القطاعات فوائد التنمية.

الفرع الأول: الوضع الاقتصادي والاجتماعي عقب الاستقلال

واجهت الحكومة الجزائرية سنة 1962 وضعاً صعباً للغاية، حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري دمّرت بموجبه البنية التحتية والهياكل الاقتصادية لاسيما سنوات (1961. 1962) وسياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين. وقد تدهورت الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة وزادت تعقيداً وتجلّى ذلك فيما يلي:

- غادر ما يقارب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم منهم: (50.000 إطار سامي، 35.000 إطار متوسط، 100.000 عامل مهني)، وقد سدّ الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و90% منهم أميون¹.

- اخذ المعمرون مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قُدّرت قيمة الأموال المحوّلّة إلى الخارج بـ500 مليون فرنك فرنسي شهرياً، وفي جوان من نفس السنة تمّ تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية².

¹: أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، الجزائر، 1993، ص 22.

²: نفس المرجع، ص 22.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

-نتج عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية والإدارية العامة وتوقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة تراجع الإنتاج الصناعي بشكل كبير باستثناء القطاع البترولي، فما بين 1962-1963 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، وبموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين سنتي 1960-1963 بنسبة 35% وفي نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55%¹.

-وجود حوالي (11-12) مليون جزائري تهددهم المجاعة، مليوني (2000.000) فلاح خرجوا من سجون الاستعمار و 70% من السكان العاملين في حالة بطالة.

-تميزت الصناعة التي تركها المعمر بالحجم الصغير، وانعدام الترابط الخلفي والأمامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية وهي تقتصر لرؤوس الأموال، في حين استمرت فروع الشركات المتعددة الجنسيات في النشاط إلى غاية التأميمات (عام 1966) مثل: RENAULT, BERLIET, CABLAF, SNAF, ALLUMAF.

-كانت الزراعة والخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و 20% من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة، في حين نجد الصناعة الغذائية المعتمدة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 28% من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.

تميزت السياسة الاقتصادية خلال الفترة (1962-1965) - الفترة التي لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي- أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، تميزت بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية والتجارية ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية.

وأمام هذا الوضع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريين آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري من موظفين وقوانين ومراسيم وممارسات كانت قائمة قبل الاستقلال بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.

¹ : Brahim Abdelhamid, L'économie algérienne, OPU, Algérie, 1991, p79.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

كما ورثت الجزائر بعض الهياكل والمنشآت الاقتصادية والاجتماعية مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية دون استثمارات مقابلة: الطرق المعبدة، خطوط النقل، الخطوط الحديدية ومطارات صغيرة، نوادي ومؤسسات اجتماعية وإدارية، مجموعة من المدارس وهياكل التكوين، الكشف عن بعض الخامات والمعادن. ونتيجة لهذا الوضع جاءت سياسة الجزائر خلال هذه الفترة منصبة على ما يلي:

أ- الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار وتركيز الجهود لتأمين معيشة 12 مليون جزائري مهددون بالجوع.

ب- محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة وتوفير الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري وبين حاجيات المواطنين.

ت- محاولة الاستفادة من الامتيازات المقدمة من طرف الحكومة الفرنسية بناء على ما تم في اتفاقيات إيفيان (لتقديم الدعم المالي والتقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في مشروع قسنطينة وإكمالها).

بالإضافة إلى ذلك برزت إرادة قوية لفرض رقابة إدارية على النشاط الاقتصادي واحتكار الدائرة المالية ودائرة التخطيط باعتبارها مجالاً حيوياً لممارسة السلطة الاقتصادية، أي التوجه نحو ميكانيزمات التخطيط المركزي، ليست فقط لوظائف الاستثمار ولكن حتى لوظائف الإنتاج والتوزيع التجاري، وفي هذا الإطار تم الإعلان أن الأملاك التي تركها المعمرون تعتبر أملاكاً شاغرة ومنح إدارتها سواء للجهاز الإداري (الأملاك العقارية غير الزراعية) أو للعمال الذين يشتغلون فيها (الوحدات الصناعية والزراعية والتجارية)، وهكذا ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية¹:

- التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية.

- إنشاء دواوين وطنية مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، والديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتياً بمدخلات الإنتاج وتسويق منتجاتها، والديوان الوطني للتوزيع (ONACO) الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من

¹ : Mohamed liassine, **les stratégies de développement de l'Algérie**, revue information et commentaires, n ;124, Paris, 2001, p 24.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية. بالإضافة إلى إنشاء شركات وطنية، على أساس هياكل موجودة سابقاً مثل شركة الكهرباء والغاز والشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات.

ومن ناحية أخرى وبفضل التمويل الخارجي، أنشأت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات: النسيج، الجلود، المواد الغذائية، في إطار المخطط الإستعجالي للتنمية الصناعية 1962، إلا أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنموها، وعموماً يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بتعايش أربع قطاعات ضمن الصناعة الجزائرية:

- قطاع التسيير الذاتي المتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت ملكاً للمعمرين؛
- قطاع خاص أجنبي ممثلاً في الشركات الفرنسية التي كانت لها فروع في الجزائر بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقول النفط والغاز؛
- قطاع خاص وطني ناشئ للمقاولين الجزائريين لا يحظى بدعم السلطات العامة؛
- وقطاع عام متمثل في قطاع الدولة، ورث ملكياته عن المستعمر والذي هو طور التكوين.

الفرع الثاني: عملية التنمية خلال الفترة (1965-1980)

إن أول خطوة اتخذتها السلطة الجديدة المنبثقة عن التصحيح الثوري 19 جوان 1965 هي إعادة هيكلة أجهزة الدولة (إنشاء مجلس الثورة 1965، المجلس الشعبي البلدي 1966، محكمة الثورة 1968، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى صدور قوانين جديدة سنة 1967 مثل قانون الاستثمار، قانون الموظفين، قانون الإجراءات المدنية والجزائية...). وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني دعماً لسياسة التخطيط التي بدأت سنة 1965، حيث طلبت السلطات العامة الجزائرية دعم ومساعدة فريق من خبراء البنك العالمي الذي اقترح على الجزائر برنامجاً تنموياً عُد في نظر الجزائر أنه تابع ونيوكولونيالي، فرفض هذا الأخير باعتباره لا يتماشى وطموحات الجزائر، أجريت اتصالات مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية GOSPLAN وبالتعاون مع خبراء جزائريين بهدف رسم خطة تنموية طويلة المدى (1965-1980) وقبلت هذه الأخيرة من طرف السلطات العامة الجزائرية.

اختارت الجزائر عشية الاستقلال الوطني نموذجاً تنموياً طموحاً ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة، لقد اختارت وتحت إدارة الحزب الموحد-جبهة التحرير الوطني- نموذجاً للتنمية الاشتراكية يتطلع

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

نحو الداخل ويرتكز على تصنيع قوي، وكان من أكبر المحاور لنموذج التنمية هذا إنشاء قطاع عام ضخم يتسع نطاقه على كل قطاعات الأنشطة وذلك بموجب إستراتيجية الصناعات المصنعة*.

انطلقت الإستراتيجية التنموية في الجزائر من خلال ثلاثة موثيق تاريخية وبرامج تنموية وهي كما يلي¹:

1- برنامج طرابلس 1962: ظهر مباشرة بعد الاستقلال وقام بوضع دعامتين أساسيتين لإستراتيجية التنمية، وهما: تدعيم الاستقلال باسترجاع الثروات الوطنية وخلق الشروط الملائمة لرفع المستوى المعيشي للجماهير، وذلك بتغيير هياكل النظام الاستعماري القائم مع تحديد البنية التحتية للمجتمع الحديث وذلك من خلال تطبيق المشاريع الرئيسية المتمثلة في: الإصلاح الزراعي، تأميم الثروات المعدنية الفعالة والتجارة الخارجية، والتحكم في وسائل النقل، ثم التنمية الصناعية على المدى البعيد.

كما قدم هذا البرنامج إيديولوجية وأفكاراً سياسية واقتصادية لبناء مجتمع راق جديد ومستقل يعتمد على اقتصاد أساسي قاعدته صناعة ثقيلة وخفيفة، لضمان حاجات القطاع الزراعي الهام. وكذلك امتصاص البطالة وتحسين معيشة الفلاحين في إطار الملكية الجماعية والديمقراطية، وتحت إشراف الدولة لتوجيه التنمية نحو المصلحة العامة.

2- ميثاق الجزائر 1964: ركّز هذا الميثاق على التسيير الذاتي في القطاع الزراعي، والتسيير العمالي للمؤسسات المصنعة، وضرورة الانتقال من مرحلة تصدير الخامات إلى تصدير المنتجات الوطنية، وذلك بنهج سياسة قائمة على التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، مع ضرورة تغيير العلاقات الموروثة عن الوضع الاستعماري وتبديلها بهياكل نبذ الاستغلال، صدرت في شكل مراسيم وقرارات تنظيمية هي على التوالي²:

- **قرارات أكتوبر 1962:** التي أعادت الأراضي المغتصبة إلى أصحابها الشرعيين.

* **نظرية الصناعات المصنعة** أو ما يعرف بنظرية جيرار دي بيرنيس: وهي تنص على إنشاء صناعيتين، صناعة منشئة للتصنيع وصناعة وسائل الإنتاج كصناعة تابعة وتحقيق التوازن بين قطاعي التصنيع والزراعة ثم استغلال الموارد الطبيعية وتصنيعها للتصدير.

- تتميز هذه الصناعات بعدة خصائص يمكن حصرها فيما يلي: -صناعات تتمتع بتكنولوجيا عالية، صناعات تتحقق بإقامة مركبات ومصانع ذات الحجم الكبير، وصناعات ذات كثافة رأسمالية معتبرة، كما تتطلب وجود سوق محلي معتبر لتصريف منتجاتها.

- تهدف أساساً إلى إعادة هيكلة الاقتصاد من خلال تنشيط الفروع الصناعية في شكل منسجم يعطي أولوية للصناعات القاعدية التكاملية في عملية التصنيع.

¹: محمد بالراح، آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 2007، ص ص 43-44.

²: نفس المرجع، ص ص 57-58.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

- قرارات 22 مارس 1963: قامت بتحديد الأسس التنظيمية والوظيفية للتسيير الذاتي للعمال والوحدات الإنتاجية والأملاك الشاغرة القائمة على التسيير المشترك للملكية الاجتماعية.

- قرارات 1968/12/30 وقرارات 19/02/15: المعدلة لبعض النصوص قامت بتحديد دور أجهزة التسيير الذاتي العمالي: المدير - الرئيس - مجلس العمال - الجمعية العامة - ولجنة التسيير، كما نصت على تطبيق الرعاية الاجتماعية لعمال القطاع الزراعي والرعاية الطبية والتأمينات.

ويعد ميثاق الجزائر بمثابة حلقة وصل لوضع سلسلة من المخططات المتلاحقة، تقوم على التخطيط دامت عقدين تقريباً، حيث استحوذ التصنيع على أكبر الحصص من الاستثمارات المخصصة وذلك بهدف تحويل المجتمع الاستهلاكي إلى مجتمع منتج، بإنشاء نظام اجتماعي متوازن جوهياً، ومتكامل بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ابتدأت بوضع برنامج ثلاثي مستعجل وهو كالتالي:

3- البرنامج الثلاثي 1963-1966: هو برنامج مستعجل وُضع لمواجهة الطوارئ وإعادة تسيير المؤسسات الشاغرة وإنشاء وحدات صغيرة، كما اهتم بالصناعة في القطاعين العام والخاص. وتم فيه إنجاز أنبوب نفط يصل حوض الحمراء بمدينة أرزيو، كما تم إنشاء ورش للصناعات الخفيفة للنسيج وغيرها، وركز خاصة على الزراعة سنة 1963 والسنة الموالية على الصناعة.

وعليه فإن اختيارات الجزائر والمعبر عنها في مختلف الوثائق والنصوص الرسمية، قد بدأ تنفيذها ابتداءً من سنة 1966 وهذا في إطار خطة تنموية بعيدة المدى، ركزت على التصنيع كاختيار وأسلوب تنموي أساسي لإخراج البلاد من الوضعية المتدهورة والموروثة عن العهد الاستعماري وإقامة اقتصاد وطني قوي ومستقل ولتحقيق هذا الاختيار، فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية مرتفعة التراكم والتي تتمثل في الصناعات الأساسية: المحروقات والبتروكيماويات والحديد والميكانيك ذات الكثافة الرأسمالية، وتكنولوجيا عالية تقوم بتحقيقها مؤسسات كبيرة في شكل مركبات ومصانع ضخمة تابعة في مجموعها لقطاع الدولة (القطاع العام) الذي ظهر وتوسع بفضل ما وقع من تأميمات، ونتيجة لما أقيم من مشاريع استثمارية.

المطلب الثاني: اتجاهات المخططات التنموية

تعد سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، حيث تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظراً لحدثة استقلالها من جهة، وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة القدرة على التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية من جهة أخرى.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

عرفت الجزائر خلال فترة (1967-1979) ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي - الرباعي الأول، والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978-1979.

الفرع الأول: المخطط الثلاثي (1967-1969)

يعد هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفت الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، انصب أساساً على التصنيع لاعتباره المحرك الأساسي لكل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9,06 مليار دينار جزائري، أما التكاليف المبرمجة فقدّرت ب 19,58 مليار دينار جزائري ولقد وُزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات متجانسة وهي¹:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6,79 مليار دج موزعة على الزراعة ب 1,88 مليار دج، والصناعي 4,91 مليار دج.

- الاستثمارات شبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات...الخ) 0,36 مليار دج.

- الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة (كالمدارس مثلاً، 2,01 مليار موزعة على البنية التحتية الاقتصادية 0,28 مليار دج و البنية التحتية الاجتماعية 1,73 مليار دج) وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه إلى تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية، وبخاصة صناعة المحروقات والصناعة التحويلية كقاعدة مادية.

شهدت هذه الفترة مراحل التأميم للقطاع المالي سنة 1966 والشركات الأجنبية في الصناعات الخفيفة. رغم ضعف الاعتمادات المخصصة للاستثمارات الصناعية، فقد تم إنشاء وحدات صناعية صغيرة غذائية ونسجية وجلدية لسدّ الحاجات الضرورية للأفراد إضافة إلى وضع خطة للتكوين المهني واتخاذ إجراءات خاصة بالحماية الجمركية، كما أنشئت الشركة الوطنية لمولد البناء SNMC سنة 1967 وكذلك الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية SNIC. كما تم إصدار قرار تأميم الثروات المعدنية وتأسيس الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلالات المنجمية sonarem وفي سنة 1969 تم إنشاء مجموعة من الشركات منها: الشركة الوطنية للكهرباء والغاز sonelgaz والشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية sonacome ثم الشركة الوطنية لصنع وتركيب الأدوات الكهربائية والإلكترونية sonelec².

دعت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة إلى إنشاء مؤسسات مالية ونقدية تضمن الاستقرار النقدي، تولّت تمويل قطاعات اقتصادية وتنشيط المدخرات الوطنية ورقابة النقد المتداول واستمرار نمو

¹: بهلول محمد بلقاسم، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 246.

²: محمد بالراح، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الدخل القومي وقد تم تعزيز الجهاز المصرفي بعدة مؤسسات مصرفية، علاوة على الخزينة العامة والبنك المركزي فقد تم إنشاء البنك الوطني الجزائري سنة 1966. والقرض الشعبي الجزائري CPA سنة 1966. والبنك الخارجي الجزائري BEA. عام 1967 والبنك الجزائري للتنمية BAD عام 1972، ويعد المخطط الثلاثي 67-69 تمهيداً للمخططات اللاحقة¹.

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، استهدف استثمار حوالي 28 مليار دينار جزائري، حيث أفردت منها 45% للقطاع الصناعي وبخاصة للصناعات الميكانيكية والكهربائية، وتم رصد مبلغ 2500 مليون دينار لتغطية تكاليف إنجاز الإنشاءات الميكانيكية وتضاعف حجم الاستثمارات في هذا المخطط، ثلاثة أضعاف المخطط الثلاثي، حيث جعل من الصناعات الأرتكازية - محروقات، مناجم حديد، كهرباء- محل الصدارة بمعدل 63,75% من مجمل الاستثمارات الصناعية مع منح الأولوية لتمويل القطاعات المنتجة وتميزت هذه المرحلة بتأميم قطاع المحروقات باعتباره مصدراً لتمويل التنمية.

تم نهج سياسة خاصة بتمويل الاستثمارات تعتمد على الموارد المحلية من البترول، وتعبئة الادخار الوطني تم الاقتراض من الخارج، بحيث ساهمت القروض الخارجية بنسبة 30% والقروض الداخلية 63% والمعونات 7%.

ركّز هذا المخطط على تنويع المبادلات التجارية مع التحكم والرقابة على التوزيع وتجديد العمال وإشراكهم في الحياة الاقتصادية .

شهدت هذه الحقبة صدور مرسوم 1971/11/08 المتضمن الثورة الزراعية وتأميم النفط بنسبة 51% والغاز الطبيعي 100% بتاريخ 1971/02/24 وذلك لوضع حد لامتيازات الشركات الأجنبية والسيطرة على استثماراتها: غير أن سوء التسيير ونقص التحكم في الإنتاج أسهما في ضعف الكفاءة الاستثمارية لهذا المخطط².

¹: نفس المرجع، ص ص 61.

²: محمد بالراح، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

يعد هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دينار جزائري لبرامج الاستثمارات العامة وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و 4 مرات للمخطط الرباعي الأول¹.

سعى هذا المخطط إلى تحقيق سياسة اللامركزية ومن ثم تحقيق التوازن الجهوي، أما الاستثمارات فقد عرفت قفزة هائلة من 27,75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110,22 مليار دج، وقد وُزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

تتمثل المحاور الأساسية لهذا المخطط في الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، وكل هذا بهدف بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي .

تمكنت الجزائر خلال العقد 67-1977 من تكوين رأس مال هام من ناحية مجمل الاستثمارات للمؤسسات العامة، فضلا عما وفّرت من مناصب عمل جديدة في القطاع الصناعي، مع منح اللامركزية للجماعات المحلية والهيئات العمومية، واستفادت الصناعة بحصة الأسد من مجموع الاستثمارات، حيث ارتفع معدل الاستثمارات من 48 مليار إلى 65,5 مليار دينار، وخصّص 43,5% لصناعات الحديدية والمعدنية².

اهتم المخطط الرباعي الثاني بالقطاع الريفي وتحسين الزراعة، في إطار تطبيق اللامركزية العملية على مستوى الولايات والوحدات الإنتاجية، لتلبية وتوفير متطلبات السوق من لحوم وغيرها. بحيث تم تخصيص مبلغ 12 مليار دينار، كما استهدف إصلاح 500.000 هكتار من الأراضي، وشرع في انجاز مشروع الحزام الأخضر بواسطة شباب الخدمة الوطنية لخط طوله 500.000 هكتار، وتخصيص مشروع بناء 300 قرية فلاحية نموذجية.

الفرع الرابع: المرحلة التكميلية (1978-1979)

تعد هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

¹: بهلول محمد بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 275.

²: محمد بالراح ، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

- زيادة حجم الاستثمارات المتبقية من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190,70 مليار دج؛
 - تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
 - أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والنااتجة عن الأزمة الدولية.
- إن مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5,63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54,78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر ب 64,77 مليار دج.
- لقد ارتفع المبلغ الإجمالي التقديري لاستثمارات المرحلة (1967-1978) إلى أكثر من 240 مليار دينار، حيث خصص الجزء الأكبر منه للقطاعات المنتجة، مما سمح بتأسيس قطاع عام متكون من أكثر من 480 وحدة ومركب مجمعة في حوالي 15 مؤسسة وطنية منتجة (10 مؤسسات في الصناعة الخفيفة) و 05 مؤسسات في الصناعة الثقيلة) فخلقت بذلك أكثر من 280.000 فرصة عمل¹.
- والجدول التالي يوضح استثمارات المرحلة (67-78):

الجدول (1-2): تخصيص الاستثمارات خلال المرحلة (1967-1978)

البيان	مخطط 1969-67	مخطط 1973-70	مخطط 1977-74	1978
المبلغ التقديري بمليارات دج	9.06	27.75	110.22	93.63
تخصيص للقطاعات المنتجة	%83	%69	%71	-
استثمارات مركزة على صناعة الطاقة	%49	%35	%38	-
الزراعة والري	%18	%18	%15	%15
الهياكل الاقتصادية والاجتماعية	%17	%30	%30	-

Source : SADI, Nacer-Eddine, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux, OPU,2005, p 27.

بلغت الاستثمارات الإجمالية للمرحلة (67-1978)، 300 مليار دينار (باستثناء الاستثمارات الاجتماعية، وكانت نسبة التنفيذ 125%. كما مثلت نسبة الاستثمارات ما يقارب 50% من الناتج الداخلي الخام.

¹ : Sadi nacer-eddine, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux, OPU,2005,p 26-27.

الفرع الخامس: المخطط الخماسي الأول

جاء هذا المخطط لتصحيح الانحرافات ومحاولة تدارك النقص الفادح للمخططات السابقة وإنجاز كل المشاريع، وخصّصت للمخطط مبلغ 155 مليار دج للاستثمارات الصناعية، بمعدل 38,56% من مجمل الاستثمارات، نصفها لتنفيذ المشاريع السابقة والنصف الآخر للمشاريع الجديدة. مع العمل على رسم سياسة عامة لتفادي المشاكل الموروثة عن المخططات السابقة والاعتماد على الإمكانيات المختلفة: وتمّ إنشاء البنك الزراعي للتنمية الريفية BADR بتاريخ 1982/03/16 لتمويل القطاع الزراعي

يعد المخطط الخماسي الأول، مرحلة انطلاق نحو التخطيط للإنتاج بدل التخطيط للاستثمارات، باستثناء القطاع الصناعي الذي شهد ارتفاعاً ملموساً في حصص الاستثمارات الصناعية بمبلغ 154,5 مليار دج. وتم اتخاذ إجراءات للحدّ من حجم الواردات والتبعية الاقتصادية والديون الخارجية. كما تمّ توجيه الاهتمام نحو القطاعات الاجتماعية ومنها السكن، مع تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية الأساسية لمحاولة تغيير النموذج التنموي وذلك بتخفيض حصة الصناعة والاهتمام بالقطاع الزراعي¹.

تميزت هذه الفترة ببذل الجهود للتحكم التقني والعلمي والاهتمام بتأهيل لعاملين، ودعم وانتشار تنمية المعارف الفنية والعملية لديهم، للمساهمة في تحديث وتوسيع الوحدات بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة ولتأسيس متطلبات هذا القطاع الحيوي، تمّ إنشاء معاهد ومؤسسات تعليمية تعمل على ربط التعليم باحتياجات الاقتصاد الوطني، مع توفير الثقافة العلمية والتكوين التربوي الأساسي للعاملين بمختلف الاختصاصات الفنية، كالمعهد الوطني للمحروقات والكيمياء (IN.HC) والمعهد الوطني للبترول (IAP) والمعهد الوطني للمناجم والتعدين (IMA)، والمعهد الوطني للصناعات الخفيفة (INIL)، والمعهد الوطني للإنتاجية والتطور الصناعي (INPED) لتكوين المهندسين والفنيين الساميين، كما تمّ تكوين نظام للتأهيل داخل كل مؤسسة، بفتح ورشات تعليمية، مع إنشاء مختبر في كل وحدة لإجراء الدراسات والتحليل والبحث العلمي المطلوب لتحسين شروط الإنتاج.

إن الإستراتيجية التنموية التي وُضعت لعشرية (1980-1989) جعلت المحور الأساسي لعملية الاستثمار يتعلق بالإعداد للمستقبل، وذلك أساس بعث البرامج الكبرى الإنمائية، وتنمية الفلاحة وإعادة تكوين الموارد الطاقوية وتعزيز الهياكل القاعدية الأساسية. إضافة إلى الأعمال المستعجلة الرامية إلى

¹ : محمد بالرابح، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

التقليل من التوتر الاقتصادي والاجتماعي. أما على مستوى القطاع الصناعي فالأعمال الكبرى الجديدة التي سيتم القيام بها يجب أن توجّه نحو اتجاهين رئيسيين:

- تنمية النشاطات في العمليات التعدينية والصناعة الخفيفة؛

- تنظيم الإنتاج الموجه نحو صنع التجهيزات التكرارية.

الفرع السادس: المخطط الخماسي الثاني

يشكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد،

حيث يسعى إلى بلوغ غايتين:

- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها من

جهة، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى؛ خاصة وأن صورة الجزائر في التسعينات

تتوقف على انجازات المخطط السابق. ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى:

- تلبية احتياجات السكان المتزايد عددهم بوتيرة 3,2% سنوياً مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛

- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظراً لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها؛

- تخفيف التكاليف وآجال انجاز الاستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحملي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الانجاز والخدمات، والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية؛

- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزاناً لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين (المؤسسات والعائلات).

أدى عدم التحكم في تسيير المشاريع إلى اختلال التوازن في هيكل الاستثمارات، فكانت النتائج

هي ضعف الإنتاج والتبذير في رأسمال، مما أدى إلى ثقل تكاليف الاستثمارات، فأعيد النظر في السياسة

الاقتصادية الوطنية وذلك باعتماد سياسة تنموية جديدة تعتمد دائماً على التخطيط ولكن بالاهتمام بتحسين

الإنتاج الوطني وإعطاء دفعة للقطاع الزراعي الذي أهمل على حساب القطاع الصناعي في المخططات

التنموية السابقة.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الجدول (2-2): مخصصات الاستثمارات لكل من المخططين الخماسي الأول والثاني

المبلغ المخصص (مليار دج)	الهياكل الأساسية (السكن، التربية، التكوين، الصحة... الخ)	الخدمات	الصناعة	الزراعة والري	
459,21%	45,55%	8,24%	38,59%	7,63%	المخطط الخماسي الأول (1984-1980)
550	46,57%	7,4%	31,67%	14,36%	المخطط الخماسي الثاني (1989-1985)

المصدر: صالح صالحي، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989، ملخص محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، ص 06.

يلاحظ من الجدول أعلاه أنه قد تم الاهتمام بقطاع الزراعة والري خلال المخطط الخماسي الثاني فبعدما كانت نسبة الاستثمار المخصصة لهذا القطاع حوالي 7,63% ارتفعت لتصل إلى 14,36% وهذا ما يفسر النية الجادة للاهتمام بهذا القطاع، وفي المقابل انخفضت مخصصات القطاع الصناعي من 38,59% لتصل إلى 31,67% في المخطط الخماسي الثاني.

تأثر قطاع الخدمات هو الآخر ولكن بنسب ضئيلة جداً حيث انخفض من 8,24% في المخطط الخماسي الأول إلى 7,4% في المخطط الخماسي الثاني.

استفادت الهياكل الأساسية هي الأخرى بمخصصات إضافية حيث ارتفعت من 45,55% في المخطط الخماسي الأول لتصل إلى 46,57% في المخطط الخماسي الثاني، وذلك نتيجة للاهتمام الذي أولته الدولة خلال هذا المخطط للقطاعات الاجتماعية بهدف تغيير النموذج التنموي المعتمد سابقاً.

المطلب الثالث: التنمية الاقتصادية والاعتماد على النفط

يتضمن هذا المطلب أهمية القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وذلك بالتركيز أكثر على مكانة قطاع النفط الذي حظي بها في مخططات التنمية، بالإضافة إلى دوره كمحرك للتنمية من خلال مساهمته الكبرى في تمويل البرامج التنموية الطموحة والنهوض بالاقتصاد الوطني على المستوى الداخلي والخارجي.

الفرع الأول: أهمية القطاع الصناعي في العملية التنموية

ترجمت الأهداف المنتظر تحقيقها في إطار سياسة التصنيع، على مستوى السياسة الاستثمارية التي اعتمدتها الجزائر، منذ انطلاق عملية التخطيط عام 1967. فخلال الفترة (76-1979) وصلت كثافة الاستثمارات الصناعية إلى ذروتها، ثم سجلت انخفاضاً نسبياً لصالح القطاعات المتأخرة الأخرى

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

بين (1980-1989). وعلى مستوى التخصيص القطاعي للاستثمارات، فإن الجدول التالي يوضح النصيب الموجه إلى كل من قطاع الصناعة والمحروقات:

الجدول (2-3): نصيب الاستثمارات الصناعية (%)

المخططات	الهيكل المنتظر	هياكل الانجازات المالية
المخطط الثلاثي (1967-1969)	60,00	72,00
المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	44,70	57,00
المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	43,50	61,00
سنة 1979	72,40	77,00
المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	39,00	28,00
المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	32,00	23,40

Source: A, Brahimi, stratégies de développement pour l'Algérie : défis et enjeux (Paris :Economica ,1991) pp269,289 et330 .

مثلت الاستثمارات الصناعية بين 57% و 77% من مجموع الاستثمارات المنجزة بين (1967 و 1979)، لتتجاوز بذلك التوقعات المحددة وتستحوذ على موارد هائلة على حساب القطاعات الأخرى وبالفعل فالاستثمارات المتراكمة في الصناعة والمحروقات قد وصلت إلى 200 مليار دينار، أي أكثر من 48 مليار دولار بين 1967 و 1979.

وإذا ما استبعدنا المحروقات، فإن توزيع الاستثمارات المنجزة في الصناعات تظهر كما يلي بالنسب المئوية من مجموع الاستثمارات الصناعية بين 1967 و 1979:

- الصناعات القاعدية : 71,15 %
- الصناعات التحويلية: 15,45 %
- المناجم و الطاقة الكهربائية: 13,40 %

وعليه فقد تم تفضيل الصناعة القاعدية ب 71,15% من مجموع الاستثمارات الصناعية خارج قطاع المحروقات وقد كان لهذا الاختيار تأثيره على شكل الهيكل الصناعي للبلاد.

أما خلال الخطتين الخماسيتين على التوالي بين (1980-1989) فقد سُجل انخفاض نسبي في الاستثمارات الصناعية من 39% إلى 32%، ولكن مستوى الانجازات المالية بقي دون الغلاف المالي

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

المعتمد، وعلى الرغم من أن القطاع الصناعي لم يمثل سوى 28 و 23 % من حجم الاستثمارات المحققة، إلا أنه بقي في المرتبة الأولى في الثمانينات باستثمارات أقل كثافة ولكن بإجراءات نوعية كان هدفها تحسين المقاييس الاقتصادية بفضل تحكم أفضل في الجهاز الإنتاجي.

إن الأهمية المعطاة في سياسة التصنيع كانت للصناعات المنتجة للسلع الوسيطة وتأمين المحروقات، حيث بلغت نسبة الاستثمارات في المتوسط في هذين القطاعين خلال فترة 1967-1977 حوالي 24,3 %، بينما لم تتعد هذه النسبة 18% في قطاع الصناعات الاستهلاكية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-4): توزيع الاستثمارات العامة داخل القطاع الصناعي (%)

القطاعات	1969-67	1973-70	1977-74
المحروقات	53.5	44.9	46.8
الصناعات الميكانيكية والالكترونية والحديدية	29.4	42.2	37.6
الصناعات الغذائية والنسيجية	17.4	12.9	15.5

Source: A,Brahimi, l'économie algérienne, opu,1991, p126.

تميزت السياسة الاستثمارية خلال هذه الفترة بالتطور السريع في حجم الاستثمارات واللاتكافؤ في توزيعها بين القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني.

إن أهمية حصة المحروقات والصناعة في إجمالي الاستثمارات لم تؤد إلى الأهداف المرجوة، ويرجع هذا إلى أن وظيفة المحروقات كانت تمويلية أكثر منها صناعية، بحيث أن نسبة الاستثمارات الصناعية في هذا القطاع: البلاستيك والبتروكيماويات والأسمدة، كانت لا تتجاوز 10% من الاستثمارات المحققة خلال فترة 67-1978، بينما الباقي وهو 90% من الاستثمارات كان موجهاً للتمويل. ويظهر من خلال هذه الأرقام المكانة الضعيفة للاستثمارات الموجهة لصناعة المواد الاستهلاكية حيث لم تتجاوز 15,5 % من كل المحققات الصناعية.

لقد حظي القطاع الصناعي وقطاع المحروقات -خاصة- بالأولوية في إستراتيجية التنمية سواء من حيث توزيع الاستثمارات أو من حيث القروض الممنوحة، وهذا مقارنة بالقطاع الزراعي، حيث استفاد قطاع الصناعة والمحروقات من ضعف القروض الممنوحة للقطاع الزراعي خلال الفترة (66-67) وبثلاثة أضعاف خلال المخططات الرباعية، مثلما يبين الجدول التالي:

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الجدول (2-5): حصة القطاع الصناعي والزراعي في القروض (%)

المخطط الرباعي (2)	المخطط الرباعي (1)	المخطط الثلاثي			الميزانية السنوية للتجهيز				القطاعات
		1969	1968	1967	1966	1965	1964	1963	
(77-74)	(73-70)	39	50	37	32	18,5	25,17	17,6	الصناعة والطاقة
43,5	45	16	18	22	19	18,25	32,23	36,3	الزراعة

Source :sadi, nacer-eddine, OP-cit, P 30.

الفرع الثاني: موقع قطاع النفط من العملية التنموية

بدأت الجزائر منذ المخطط الثلاثي (67-69) في تكثيف استغلال الموارد الباطنية (الحديد،

الفوسفات، الزنك، الرصاص، النحاس...) وتأسيس شركة وطنية تحتكر هذا الميدان وهي SONAREM والتصدير للخارج، وإنتاج النفط والغاز فيما بعد، وهذا لعدة اعتبارات:

- لكونهما (النفط والغاز) يشكلان مصدراً لتمويل التنمية، فالحباية النفطية تمثل 90% من الصادرات الإجمالية وكذلك لإقناع المقرضين الأجانب بقدرة الجزائر على تسديد القروض المحتملة؛
 - يشكلان مصدراً للطاقة، ويخلقان آثاراً تحريضية على مجموع الاقتصاد الوطني وخاصة بالنسبة للصناعات الأساسية التي تمثل الطاقة حوالي 30% من سعر تكلفتها (الحديد، الكيمياء، مواد البناء...)
- ويشكلان مصدراً للمواد الأولية.

امتازت عشرية السبعينات بمخطط تهمين المحروقات والجدول التالي يبين تطور إنتاج النفط والغاز في الفترة (1962-1979).

الجدول (2-6): تطور إنتاج النفط والغاز خلال الفترة (1962-1979) الوحدة: 1000 طن.

السنوات	نفط خام	غاز نفط	غاز طبيعي	منتجات مصفاة
1962	22.800	-	300	-
1969	50.000	100	2600	2.200
1974	52.000	380	5.500	5000
1979	63.000	1000	20.000	6000

المصدر: هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 47.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

تطلبت زيادة إنتاج المحروقات تخصيص استثمارات ضخمة لهذا القطاع من إجمالي الاستثمارات العامة لهذه الفترة، فقد بلغت ما يقارب 50% من إجمالي الاستثمارات خلال المخطط الرباعي الثاني، مثلما يوضحه الجدول أسفله:

الجدول (2-7): نصيب القطاع النفطي في الاستثمارات للفترة (1977-67) الوحدة مليون دج.

البيان	المخطط (67-69)	المخطط (70-73)	المخطط (74-77)
الاستثمار الإجمالي(1)	5.164	20.100	487.00
الاستثمار في القطاع النفطي(2)	2.307	9052	23.970
النسبة (2)/(1)	44,67	45	49,27

المصدر: هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص53.

ومن جهة أخرى تمثل حصة المحروقات من الناتج الداخلي الخام ومن الصادرات نسباً متزايدة ما بين (1979-69)، وتشكل كذلك مصدراً مهماً بالنسبة للموارد المالية للدولة. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2-8): حصة المحروقات(%)

البيان	1969	1974	1979
من الناتج الداخلي الخام	16	39	30
من الصادرات	63	95	94
من الموارد المالية للدولة	23	57	57

المصدر: هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 45.

الفرع الثالث: النفط وتمويل التنمية

أولت الجزائر أهمية كبيرة للنفط في عملية التنمية الاقتصادية، فقد استخدم هذا المورد كمحرك لعملية التنمية وتنفيذ البرامج الطموحة للتصنيع، وإنجاز البنى التحتية والهيكلية للاقتصاد الوطني بغية الخروج من حالة التخلف والجمود الاقتصادي الذي ورثته الجزائر عن الحقبة الاستعمارية. فالنفط يمثل

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بأكثر من 40 % و 96% من صادرات البلاد، كما ساهم ويساهم إلى حد الآن بأكثر من 50 % من الإيرادات للدولة موفراً أكثر من 100.000 منصب عمل¹.

توفر التجارة الخارجية للنفط والجبابة النفطية في ظل ارتفاع أسعار النفط، مصادر تمويل هامة لتنفيذ مخططات التنمية، وقد استندت الجزائر من أجل تمويل برامج التنمية وتنفيذ المخططات الاقتصادية الطموحة على الوفرة المالية التي يقدمها النفط، وذلك عن طريق:

١- **العائدات النفطية:** وهي تمثل الجزء الأهم في التمويل الداخلي أي بالاعتماد على الموارد الذاتية للدولة، وتعتبر العائدات النفطية المتأتية من فائض حصيلة الصادرات النفطية أو من الجبابة البترولية، القسم الأعظم من الموارد المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية ومخططاتها، حيث أخذت في التراكم منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي.

أ- **نمو الصادرات النفطية:** لقد شهدت أسعار النفط تطوراً كبيراً، بدأ هذا التطور بعد الصدمة النفطية الأولى عام 1973 وتعديل أسعار النفط حيث ارتفعت العوائد النفطية خاصة للدول العربية المنتجة للنفط، ثم بعد الصدمة النفطية الثانية عام 1979 نتيجة أزمة حرب الخليج، حيث زادت معها العوائد النقدية للدول المصدرة للنفط. حيث أفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، وقد عرفت الجزائر نفس الظروف التي عاشتها ومرت بها الدول النفطية الأخرى من حيث نمو الفوائض النفطية في فترات وانخفاضها في فترات أخرى.

يوضح الجدول التالي تطور العائدات المالية من الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1970-

2000).

¹: عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1967-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص 229.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الجدول(2-9): المداخل الجزائرية من الصادرات في الفترة (1970-2000)

الوحدة(مليون دولار أمريكي)

السنة	1970	1972	1974	1976	1978	1980	1982	1984
العائدات	1009	1304	4687	5259	6326	13871	13170	13592

السنة	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000
العائدات	8255	8429	14707	12147	9946	14066	11090	21650

Source: OPEC, annual statistical bulletin, 2000. www.opec.org, P 14.

تبين الأرقام الواردة في الجدول أعلاه العائدات من إجمالي الصادرات الجزائرية، وبما أن التجارة الخارجية الجزائرية تركز على النفط وينسب كبيرة جداً وصلت إلى 96,6% سنة 1999، فإن العائدات الواردة في الجدول تعتبر في مجملها متأتية من صادرات النفط.

ب-مساهمة الجباية النفطية: تمثل الجباية النفطية وزناً لا يستهان به في الميزانية العامة للدولة، فغداة الاستقلال كانت مساهمتها لا تمثل سوى 3% من مجموع الإيرادات، لتنتقل هذه النسبة إلى أكثر من 50% بعد تأميم المحروقات (عام 1971).

يوضح الجدول التالي الأهمية التي اكتسبتها الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية ومساهمتها الفعالة في تمويل ميزانية الدولة وتمويل الخطط التنموية.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الجدول (2-10): حصة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية

(الوحدة: 10 ملايين دج).

السنة	الإيرادات	الجباية النفطية	الإيرادات الكلية للميزانية	نسبة الجباية النفطية إلى الإيرادات الكلية
1970		1350	6306	21,40%
1971		1648	6919	23,81
1972		3278	9178	35,71
1973		4114	11.067	37,17
1974		13.399	11.067	37,17
1975		13.462	25.052	53,48
1976		14.237	26.215	54,30
1977		180.019	33.479	53,82
1978		17.365	36.782	47,21
1979		26.516	46.429	57,11
1980		37.658	59.594	63,19
1981		50.954	79.384	64,18
1982		41.458	74.246	55,83
1983		37.711	80.644	46,76
1984		43.841	101.365	43,25
1985		46.787	105.850	44,20
1986		21.439	89.690	23,90
1987		20.479	92.984	22,20
1988		24.100	93.500	25,77
1989		45500	116.400	39,08
1990		76.200	152.500	49,96

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

1991	161.500	248.900	64,88
1992	193.800	311.864	62,14
1993	179.218	313.949	57,08
1994	222.176	422.481	46,56
1995	336.148	611.731	54,95
1996	495.997	825.157	60,10
1997	570.765	881.500	64,74
1998	378.714	901.500	42
1999	560.116	937.100	59,77

Source: Rétrospective statistique, (1970–1999), ONS.

ارتفعت نسبة مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية للميزانية، خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية فوصلت إلى 64,18% سنة 1981، ويرجع هذا إلى انخفاض عرض النفط في السوق النفطية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع الحصيلة من الصادرات ومن الجباية. فقد كان لأزمة الأسعار في عام 1986 أثرها المباشر على المداخيل النفطية، إذ سجلت أقل نسبة في عام 1987 بنسبة 22%. انتعشت المداخيل النفطية عام 1991 بسبب نشوب حرب الخليج، فسجلت أعلى نسبة لها حيث مثلت 64,88% من مجموع إيرادات الدولة، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط حيث بيع برميل النفط الخام بـ 24,34 دولار، ويرجع السبب الثاني إلى انخفاض قيمة الدينار بالنسبة للدولار بحيث بعدما كان الدولار بـ 10,47 دينار في ديسمبر 1990، تواصلت الانخفاضات إلى غاية 1996 إذ وصلت قيمة الدولار إلى 57,76 دينار.

ارتفعت الصادرات النفطية عامي 1996 و 1997، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية من 495.997 مليون دج إلى 570.765 مليون دج سنة 1997، إلا أنه بانخفاض أسعار النفط في نهاية 1998 نتيجة الطلب العالمي على النفط بسبب تراجع طلب دول آسيا الشرقية بفعل الأزمة الاقتصادية، نجم عنه انخفاض المداخيل النفطية بحوالي 192.051 مليون دج، بين سنتي 1997 و 1998، كانت نسبتها إلى الإيرادات الكلية لا تتعدى 42% بعد أن كانت 64,74% عام 1997.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

المطلب الرابع: نتائج سياسات التنمية خلال الفترة (1965-1980)

للقوف على نتائج وسياسات التنمية الاقتصادية المعتمدة خلال الفترة (1965-1980)، وماذا قدمت هذه السياسات من حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني، سيتم التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية والتوازنات التي ميزت الاقتصاد كنتيجة لممارسات وتطبيقات التنمية وسياساتها. كما سيتم استخلاص أهم النتائج التي أفضت إليها تلك السياسات والخيارات فيما يخص تجربة الجزائر في مجال التنمية خلال الفترة المذكورة.

الفرع الأول: تطور التوازنات الإجمالية للاقتصاد الوطني

سيتم معالجة تطور التوازنات الإجمالية للاقتصاد الوطني من خلال التطرق إلى تطور الموارد والاستعمالات، وتوزيع الناتج الداخلي الخام لكل نشاط، تطور الاستهلاك والتراكم، وأخيراً التوازنات المالية الخارجية.

1- تطور الموارد والاستعمالات

لقد ارتفعت موارد البلد من السلع والخدمات بالأسعار الجارية بين سنتي 1970 و 1995 بصورة كبيرة، ويرجع هذا الارتفاع إلى نمو الناتج الداخلي الخام بالدرجة الأولى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-11): تطور الموارد والاستعمالات للفترة (1970-1995) الوحدة: (مليون دولار أمريكي).

البيان	1970	1995
الناتج الداخلي الخام	4541	33122
الواردات من السلع والخدمات	1487	8280
مجموع الموارد	5028	41402
استهلاك العائلات	2543	16064
استهلاك الإدارات العمومية	681	5266
تراكم رؤوس الأموال الثابتة	16351	870
تغير المخزون	40	34
الصادرات من السلع والخدمات	1129	10168
مجموع الاستعمالات	6028	41402

المصدر: الكواري، علي خليفة، مثلث التجاهل: النفط والتنمية والديمقراطية، منتدى المعارف، الكويت، 2011، ص 141.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

يبين الجدول أعلاه تضاعف الناتج الداخلي الخام بسبع مرات خلال 25 سنة. ويلاحظ بالمقابل أن حصة الواردات من السلع والخدمات في مجموع الموارد قد انخفضت قليلاً من 25% إلى 20% خلال هذه الفترة الطويلة، بينما تضاعف الوزن النسبي للواردات في المداخل الإجمالية. ومن جهة أخرى تطورت حصة الناتج الداخلي الخام في مجموع المداخل حيث وصلت في سنة 1995 إلى 80%. أما فيما يخص نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛ فمعطيات الجدول التالي توضح التطورات الحاصلة في نصيب الفرد خلال الفترة (1970-1995):

الجدول(2-12): تطور نصيب الفرد السنوي من الناتج الداخلي الخام

الوحدة: (دولار أمريكي)

البيان	1970	1975	1980	1985	1995
نصيب الفرد من الناتج الداخلي	360	850	1940	2560	1163
معدل النمو السنوي(%)	-	5,7	5,8	4,6	5,5-

المصدر: الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 144.

تراوح معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بين 7,5% و 5,8% لسنتي 1975 و 1980، ثم انخفض من 4,6% إلى 5,5-% حيث أصبح النمو سلبياً وهذا بين سنتي 1985 و 1995، وذلك على أثر الانخفاض المفاجئ لسعر النفط سنة 1986، حيث وصل إلى عشرة دولارات وأحياناً إلى ثمانية دولارات للبرميل. ونادراً ما تجاوز 16 أو 17 دولار للبرميل إلى غاية 1995، باستثناء الشهور من أوت إلى أكتوبر 1990 بعد غزو العراق للكويت.

بين عامي 1980 و 1985 نجد أن الجزائر ذات المداخل المتوسطة العالية تتمتع بـ 2560 دولار للفرد سنة 1985. وبين عامي 1986 و 1995 أدت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الدول وخاصة الجزائر إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام وركوده، حيث سجل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام سنة 1995، 1163 دولار.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

2- توزيع الناتج الداخلي الخام: يمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-13): توزيع الناتج الداخلي الخام لكل فرع نشاط (%).

السنة	الزراعة	الصناعة والمناجم	الصناعة التحويلية	الخدمات
1960	16	35	غ م	49
1970	11	41	15	48
1980	6	57	12	37
1992	12	49	9	31

المصدر: الكواري، مرجع سابق، ص 147.

غ م: غير موجودة.

يعطينا الجدول أعلاه توزيع الناتج الداخلي الخام في كل فرع من النشاطات، والقراءة في الجدول تعطينا مجموعة الملاحظات الآتية:

- انخفضت حصة الزراعة في الناتج الداخلي الخام بين الأعوام 1960 و 1992، حيث تراوحت بين 16% إلى 6% عام 1980، ثم ارتفعت لتصل إلى 12% عام 1992.
- عرفت الخدمات وزنها النسبي المتناقص داخل الناتج الداخلي الخام حيث انتقل من 49% إلى 31% بين عامي 1960 و 1992.
- ويبقى تطور الصناعة أكثر دلالة، فقد حُفقت استثمارات صناعية كبيرة بفضل مداخل النفط إذ يلاحظ أن القيمة المضافة من الصناعة تمثل قرابة نصف الناتج الداخلي الخام سنة 1992 حوالي 49%. وفي الوقت نفسه لم يسمح التوجه المكثف للاستثمارات نحو الصناعة الثقيلة بتحقيق صناعة تحويلية مهمة في نهاية هذه الفترة، حيث تمثل فقط 9% من الناتج الداخلي الخام. رغم أن المستوى المنخفض للإنتاج الصناعي التحويلي في الجزائر قد نتج عن بصورة أقل عن توزيع الاستثمارات الصناعية قطاعياً، أكثر من تأثره بتخفيض وسائل الدفع الخارجي. وبالفعل لم يسمح انخفاض مداخل النفط في الجزائر بين الأعوام 1986 و 1992/ 1993 باستيراد المواد الأولية والنصف مصنعة بكميات كافية متسبباً بذلك في الاستعمال الجزئي للمنشآت الصناعية التي عرفت غلق مصانع القطاع العمومي والخاص كلية.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

3- تطور الاستهلاك والتراكم: يمكن ملاحظة تطور الاستهلاك والتراكم من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-14): تطور نسبة الاستهلاك والاستثمارات والادخار من الناتج الداخلي الخام(%)

السنوات	الاستهلاك العمومي	الاستهلاك الخاص	الاستثمار الداخلي الخام	الادخار الداخلي الخام
1970	15	56	36	29
1992	16	48	27	36

المصدر: الكواري، مرجع سابق، ص 148.

يلاحظ أن حصة استهلاك الإدارات في الناتج الداخلي الخام لم تتغير خلال هذه الفترة الطويلة، حيث تراوحت بين 15% و 16% من الناتج.

ومن جهة أخرى، يلاحظ أنه خلال الفترة نفسها تناقصت حصة الاستهلاك الخاص من الناتج الداخلي الخام ب 8 نقاط.

أما فيما يخص التراكم، فيلاحظ خلال الفترة أن حصة الاستثمارات في الناتج الداخلي الخام قد انخفضت بشدة من 36% إلى 27% من الإنتاج وذلك بسبب انخفاض مداخيل النفط. هذه التغيرات المتداخلة خلال الفترة (1970-1992) في بنية الإنفاق الداخلي نتجت عن النمو غير المتجانس للاستهلاك والتراكم.

الجدول (2-15): المعدل السنوي المتوسط لنمو الاستثمار والاستهلاك (%).

الفترة	استثمارات	استهلاك الإدارات	الاستهلاك الخاص
1970-1980	13,6	10,8	4,1
1980-1991	3,2-	4,7	2,3

المصدر: الكواري، مرجع سابق، ص 150.

خلال الفترة (1970-1980) عرفت الجزائر نمواً إيجابياً للاستثمارات واستهلاك الإدارات والاستهلاك الخاص، وقد كان المعدل السنوي المتوسط لنمو الاستثمارات يفوق 10%.

في عامي 1975 و 1976، وصل مستوى الاستثمارات إلى حد قياسي يمثل 50% من الناتج الداخلي الخام وقد تبعت زيادة الاستثمارات زيادة مناصب الشغل والأجور، كما سببت زيادة المداخيل

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

بدورها نمواً في الاستهلاك المنزلي. وبتوسع الحاجيات الاستثمارية والاستهلاكية فقد لجأت الدولة إلى استيراد سلع التجهيز والاستهلاك وقد أدت زيادة الواردات بكل أشكالها إلى لجوء الدولة إلى القروض الخارجية التي أرهقتها بالديون¹.

وبين عامي 1980 و 1991 انخفض معدل النمو المتوسط للاستثمارات والاستهلاك النهائي (العام والخاص)، حيث يلاحظ أن معدل النمو سلبي بنسبة 3,2% سنوياً في المتوسط. وقد انخفض الاستهلاك المنزلي بنقطتين، وكذلك الاستهلاك العمومي انخفض هو الآخر بحوالي ستة نقاط، حيث كان للأزمة التي عاشتها البلاد منذ الثمانينات لآثارها السلبية على التكاليف العمومية التي انخفض نموها رغم الارتفاع السريع للحاجيات الاجتماعية الناتج عن النمو الديمغرافي.

ويعود نقص غطاء الحاجيات الأساسية إلى هشاشة الخيار المعتمد والخاص بالسياسة الاقتصادية للبلد الذي تضرر بانخفاض عائداته الخارجية، حيث تظهر الفترة (1980-1992) أن الجزائر قد اهتزت بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية وأزمة المديونية الخارجية.

4- تطور التوازنات المالية الخارجية: يمكن ملاحظة تطور التوازنات المالية الخارجية من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-16): تطور الميزان التجاري للفترة (1970-1994)

الوحدة: مليون دولار.

البيان	1970	1975	1980	1989	1994
الواردات	1078	5452	9596	8188	7500
الصادرات	1010	4501	13652	9476	9200
الميزان	68-	951-	4056	1288	1700

المصدر: الكواري، المرجع السابق، ص 152.

يوضح الجدول أعلاه أن الميزان التجاري للدولة كان في لحظة أو أخرى في حالة عجز بين سنتي 1970 و 1975 ثم يتجه هذا العجز نحو الانخفاض في أغلب الحالات. فهناك مجموعة من العوامل أخلت بالتوازن المالي الخارجي، منها تدهور شروط التبادل وتخفيض أسعار المحروقات

¹: خليفة الكواري، 2011، ص 149.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

والفوسفات والمواد المنجمية التي يتم تصديرها. هذه العملية ساهمت أيضا في تقليص القدرة على الاستيراد لصالح تسديد الديون الخارجية إذ جعلت منها هدفا للسوق المالية العالمية والمديونية الخارجية. أما فيما يخص المحروقات وحدها، فإن انخفاض سعر النفط قد أعاق كثيرا الجزائر، ففي سنة 1995 قارب السعر الحقيقي للنفط 4 دولارات للبرميل وهذا يمثل أقل من 60% من المستوى المسجل عام 1974 حيث كان 112 دولار للبرميل. وقد فقدت الجزائر في هذا الإطار أكثر من 30 مليار دولار بين عامي 1986 و1995 وهي تفوق ديونها الخارجية المقدرة آنذاك بـ 27 مليار دولار بسبب انخفاض السعر الدولي للنفط والغاز الطبيعي. وقد أضعفت درجة الانفتاح التي شهدتها البلاد الاقتصاد الوطني، حيث تجاوز حجم الاستيراد 40% حتى 58% خلال الثمانينات وهذا يعني أنه في كل 100 دولار منتجة يُستورد من الخارج ما قيمته 58 دولاراً. هذا المعدل المرتفع يشير إلى أهمية التسرب إلى الخارج الذي تنتهجه عوامل تضاعف وتسارع نفقات الاستثمار والاستهلاك المعتمدة من طرف البلاد¹. وبالتالي فإن ارتفاع الواردات التي لا يمكن تقليصها وانخفاض القدرة الشرائية للصادرات ساهما في تدهور الوضعية المالية وأديا إلى أزمة الديون الخارجية.

الفرع الثاني: نتائج سياسات التنمية الاقتصادية على قطاعات الاقتصاد الوطني

أفضت السياسات المتبعة من خلال المخططات التنموية التي اعتمدتها الجزائر منذ الستينات إلى عدة نتائج، سواء على مستوى القطاع الفلاحي أو القطاع الصناعي، وعليه يمكن تناول هذه النتائج فيما يلي:

1- السياسة الفلاحية

- إن الإستراتيجية الجزائرية للتنمية المعتمدة في عام 1966 والمركزة على الصناعة كقطاع محرك للتنمية الاقتصادية قد وضعت أهدافاً معينة تتعلق بالقطاع الفلاحي وهي²:
- تصريف المنتجات الصناعية التي تستخدم كمدخلات المجال الزراعي (كإنتاج الجرارات والحاصدات ووسائل النقل والأسمدة... الخ)، وذلك لرفع الإنتاج والإنتاجية؛
 - تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحاجيات الغذائية؛
 - رفع مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مردوديتهم وتحسين ظروفهم للقضاء على النزوح الريفي؛
 - تصريف السلع الصناعية الاستهلاكية؛

¹: الكواري، مرجع سبق ذكره، ص ص 153-154.

² : Brahim Abdelhamid, *stratégies de développement pour l'Algérie*, op-cit, pp166-168.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

- إمداد الصناعات التحويلية بالمواد الأولية.

لم تستطع الفلاحة الجزائرية، التي عانت التهميش والضغطات المختلفة والتي كانت موجهة من الدولة وممركزة القرار، الاستجابة للحاجيات المتزايدة للسكان من السلع الغذائية، وهو ما أجبر الدولة على زيادة وارداتها في السلع الاستهلاكية وتعقيد حالة التبعة الغذائية للخارج. هذا التهميش نجده ظاهراً في تحليل الاستثمارات والإنتاج ونماذج التنظيم الفلاحي خلال العقود الثلاثة السابقة.

أ- الاستثمارات الفلاحية في القطاع العمومي

إن الجزء المخصص من القروض للقطاع الفلاحي العمومي بالمقارنة مع باقي مجالات الاقتصاد لم يتوقف عن الانخفاض في مختلف المخططات التنموية، وإذا تم الأخذ بعين الاعتبار القروض "المحققة"، فإن النفقات التي عرفها القطاع الفلاحي خلال المخططات التنموية يمكن قراءتها من الجدول التالي:

الجدول (2-17): توزيع القروض في القطاع الفلاحي العمومي (%)

البيان	المخطط الثلاثي (69-67)	المخطط الرباعي 1 (73-71)	المخطط الرباعي 2 (77-74)	المخطط الخماسي (84-80)	الفترة (89-86)	الفترة (91-90)
نسبة القروض (المحققة)	20,5	12	7,5	12	10,2	9

Source: Brahimi, Abdelhamid, Stratégies de développement pour l'Algérie, op-cit, pp 166-168.

استخدمت القروض العمومية الموجهة للقطاع الفلاحي في تمويل قطاعات الري والسقي وزراعة الأشجار المثمرة والرعي والدواوين العمومية التي تزايد عددها، مما جعلها تحتكر جزءاً مهماً من الاستثمارات. أما القطاع الخاص فقد كانت القروض الاستثمارية الممنوحة له ضعيفة وحتى أنها كانت تميل إلى الانخفاض، حيث كانت تمثل 17% من الاستثمارات العامة خلال المخطط الثلاثي لتسقط إلى 3% خلال المخطط الرباعي الأول، ثم إلى 0,3% خلال المخطط الرباعي الثاني. وقد تصادف هذا الانخفاض مع اعتماد الثورة الزراعية وتأميم الأراضي سنة 1971؛ فقد كانت الأكثر ضعفاً حيث لم يتجاوز مستواها 0,007% من الاستثمارات العامة بين (1979-1967) لتصل إلى 0,7% سنة 1980. وهكذا يلاحظ أن القطاع الفلاحي الخاص قد تم إهماله واحتقاره خلال المراحل المذكورة، رغم أن ملاك الأراضي لم يكونوا كثيرين بعد عملية تأميم الأراضي.

ب- الإنتاج الفلاحي

تميز الإنتاج الفلاحي العام (النباتي والحيواني) بالركود وحتى الانخفاض مقارنة بالنمو الديمغرافي والاتجاه نحو الانخفاض في حصته من المنتج الداخلي الخام، وقد تميز خلال الفترة (1967-1992) بـ:

- تقهقر المنتجات النباتية الأساسية وركودها وارتفاع إنتاج بعض الزراعات كالخضر أو المحاصيل الزراعية ذات الربح السريع؛
 - تهميش عدة زراعات كالحبوب الجافة وبعض الزراعات الصناعية المختلفة واختفاء بعضها كزراعة القطن وعباد الشمس والشمندر السكري؛
 - اتجاه المردودات نحو الانخفاض؛
 - الارتفاع المحتشم للإنتاج الحيواني باستثناء الدواجن والأسماك؛
 - نقص التجهيزات وعدم كفاية وسائل السقي؛
 - عدم توفر عوامل الإنتاج كماً وكيفاً في الآجال اللازمة؛
 - غياب استخدام التقنيات الحديثة لتحسين مردودية مختلف المنتجات النباتية والحيوانية؛
 - عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- هذه العناصر تبين أن الفلاحة الجزائرية أصبحت في أزمة هيكلية، وقد تفاقت هذه الأزمة بسبب مركزية وتسيير هذا القطاع، كما أن التغييرات التنظيمية المتكررة قد زادت من معاناة هذا القطاع.

ت- الأنظمة والهياكل الفلاحية السائدة

خلال مرحلة (1963-1987) كانت توجد ثلاث أنظمة للإنتاج الفلاحي¹:

التسيير الذاتي، الثورة الزراعية والقطاع الخاص، وكانت هذه الأنظمة مدعومة بهياكل تموينية وتجارية ومالية. وقد تميزت هذه المرحلة بأساليب تنظيم مركزية رغم اعتماد النظام التعاوني منذ 1972 مع تطبيق الثورة الزراعية، وفي 1987 بدأت موجة خصوصية الفلاحة التي اتجهت نحو الليبرالية منذ 1990-1991.

¹ : Brahim Abdelhamid, *Stratégies de développement pour l'Algérie*, op-cit, pp323-324.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

فيما يخص القطاع المسير ذاتياً كان يقوم على 2,5 مليون هكتار ويشغل 150.000 عامل دائم يعملون أكثر من مليون شخص، ويساهم في الإنتاج الإجمالي بـ 92% من الحمضيات و 90% من الخمر و 65% من الزراعات الصناعية و 40% من الخضر و 35% من الحبوب.

أما قطاع الثروة الزراعية فكان يغطي 1,3 مليون هكتار منحت لـ 100.000 مستفيد يعملون 500.000 شخص، وتقدر مساهمة الثروة الزراعية في الإنتاج الإجمالي بـ 12% من إنتاج الحبوب و 12% من البقول الجافة و 15% من إنتاج الزراعات الصناعية و 13% من التمور.

أما فيما يخص القطاع الخاص فكان يمتد على 3,7 مليون هكتار ويشغل 750.000 مستثمر يعملون 5 ملايين شخص، وتبلغ حصته من الإنتاج الفلاحي الإجمالي 52% من الحبوب و 60% من الزراعات البقولية و 63% من الفواكه و 80% من التمور و 85% من الحليب و 90% إنتاج اللحوم.

ث- التبعية الغذائية

خصصت الجزائر خلال الفترة ما بين 1963-1995 جزءاً مهماً من مواردها بالعملية الصعبة لواردات المنتجات الغذائية الأولية. ويعود ذلك إلى نقص الإنتاج الفلاحي الوطني، وتفاقم الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك وبين الصادرات والواردات الغذائية.

ج- الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك

من العوامل التي أثرت على ارتفاع الطلب على سلع الاستهلاك ارتفاع عدد السكان من 10 ملايين سنة 1962 إلى 28,5 مليون سنة 1995، وزيادة السكان المشتغلين بما يقارب 4 ملايين عامل بين 1962 و 1995، وقد تجاوزت المداخيل العائلية 13,5 مليار دينار في 1967 لتصل إلى 635 مليار سنة 1994. وبما أن معدل مرونة الطلب بالنسبة للمنتجات الغذائية يبدو عالياً فإن هذا شكّل ضغطاً كبيراً على عرض هذه المنتجات (الإنتاج + الاستيراد).

ولتعديل الكفة بين الإنتاج الفلاحي المتناقص والاستهلاك المتزايد، قامت الدولة بتشجيع سياسة الاستيراد، حيث رافق الانفتاح على السوق العالمية سياسة دعم الأسعار الخاصة بالمنتجات ذات الانتشار الواسع، مما أدى إلى مضاعفة المصادر الموازناتية لدعم الأسعار الأساسية من جهة والاستعانة بمداخيل صادرات المحروقات لتغطية تكاليف الزيادة في استيراد الأغذية من جهة أخرى، وهذا ما يوضح تدهور حالة ميزان الواردات والصادرات الغذائية.

ح- معامل التبعية الغذائية.

تبين العلاقة بين الواردات الغذائية والاستهلاك معامل التبعية الغذائية الذي عرف ارتفاعاً خلال الفترة المدروسة، حيث انتقل من 32,1% بين 1962 و 1971 إلى 70,7% بين 1986 و 1988. وقد أصبحت الجزائر تعتمد أكثر على الواردات من أجل تغطية حاجياتها الغذائية وذلك باقتطاع أموال الصادرات من المحروقات بقيم متزايدة لتمويل الواردات من المواد الاستهلاكية، وذلك على حساب الاستثمارات الإنتاجية خلال السبعينات وحتى 1984، إلا أن هبوط أسعار النفط مع بداية يناير 1986 أوجب على الجزائر التقليل من وارداتها في مختلف المجالات وبأن تلجأ إلى القروض الخارجية والتجارية، وذلك لدفع قيمة الواردات الغذائية غير القابلة للتقليل والتي تمت مضاعفتها 53 مرة بالدينار الجزائري بين 1967 و 1992.

وفي المجموع، يلاحظ أن الزراعة المنتجة والمعممة للفواض الزراعية والقائمة على التنمية الداخلية قد تم التضحية بها لفائدة توسيع الزراعة التجارية الموجهة نحو السوق الدولية من أجل تغطية الطلب الوطني، وكذلك فإن تهميش الزراعة الجزائرية قد أدى في الأخير إلى تعميق خطورة التبعية الغذائية.

2- سياسة التصنيع

تطورت السياسة الصناعية بحسب إستراتيجية التنمية المتبعة من قبل الجزائر بين 1966 و 1995، ويمكن عموماً التمييز بين ثلاثة مراحل:

- مرحلة (1966-1979) والتميزة بالتأميمات (في المجالات الصناعية والمالية والمنجمية بما فيها المحروقات، هذا القطاع الذي تم تأميمه جزئياً في 1971)، وتدخل الدولة في الاقتصاد وإنشاء الشركات الوطنية العمومية. وقد صاحب الأهمية المتزايد لدور الدولة في المجال الاقتصادي وضع إطار تنظيمي وتسييري مركزي، وكان من أوجه المركزية في النظام الاقتصادي الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وميكانيزمات القرار المتعلقة بالتوزيع القطاعي للاستثمارات وتمويل الاستثمارات، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وكذلك تسويق المنتجات الوطنية والمستوردة.
- مرحلة الإصلاحات (1980-1989).
- مرحلة الكارثة الاقتصادية (1990-1995).

أ- تطور الاستثمارات الصناعية

إن الأولوية التي حظي بها القطاع الصناعي منذ الخطة الثلاثية الأولى تقوم على استدراك التأخر في الآجال القريبة، وتسريع عجلة النمو عن طريق تطبيق الأولويات نفسها التي عرفتتها الرأسمالية الصناعية خلال القرن 19 في الدول المتقدمة وتطبيقها في القطاع العمومي في الجزائر. ونظراً إلى تأسيسها على تصور مغلوط وتطبيقها في ظروف خاصة، فإن سياسة التنمية التي أعطت أولوية مطلقة للقطاع الصناعي على حساب الزراعة وباقي قطاعات النشاط، لم تصل إلى النتائج المنتظرة، بل على العكس، فقد زادت من خطورة الفوارق الجهوية والاختلالات القطاعية والمالية الداخلية والخارجية.

استند النظام الصناعي الموضوع في الستينات على أساسين¹:

أحدهما تصوري متأثر بنظرية "أقطاب التنمية" لـ "فرونسوا بيرو" و"الصناعات المصنعة" لـ "ج.د. دوبرنيس"، والآخر تطبيقي يأخذ محتواه من مخطط قسنطينة الموضوع من قبل السلطات الاستعمارية قبل الاستقلال. وقد تمحورت الصناعات الثقيلة المقامة في تلك الفترة حول أربع مناطق تعرف بـ "الأقطاب": قطب الحديد والصلب والمعادن في عنابة، قطبان بتروكيميائيان واحد بأرزو بالغرب، والآخر بسكيكدة في الشرق، قطبان متخصصان في الصناعة الميكانيكية في الجزائر والمتمركزان في كل من روية والبرواقية. هذه الأقطاب تم إكمالها بإنجاز مجموعة من المركبات الصناعية المتخصصة في الآلات الزراعية (قسنطينة وسيدي بلعباس)، وفي الصناعات الكهرومنزلية (تيزي وزو)، وفي الإلكترونيك (سيدي بلعباس وتلمسان) وفي البلاستيك (الشلف وسطيف). ولكن هذه الاستثمارات الكثيفة في الصناعات الثقيلة، رافقتها استثمارات أخرى في صناعة مواد البناء والأنسجة والزراعة الغذائية.

هذا وقد توسع فرع مواد البناء الذي تم احتكاره من قبل الشركة الوطنية لمواد البناء في الإنتاج والتسويق، وذلك مع إنجاز العديد من مصانع الإسمنت بقدرة إنتاجية تقدر بمليون طن سنوياً. وكذلك عدة مصانع للأجر والخزف الصحي والموزعة من الشرق إلى الغرب على طول شمال البلاد.

أما قطاع النسيج والجلود فقد تدعم بإنشاء حوالي 12 مجمعاً موجوداً بين تلمسان وتبسة مروراً بتيارت وزراع بن خدة وبجاية وقسنطينة وخنشلة... إلخ. هذه المجمعات سيرتها شركتان عموميتان هما Sonitex و Sonipex. ولكن هذا القطاع سيطر عليه القطاع الخاص الذي يمثل 60% من إنتاج النسيج والجلود، وقد كان تركيز رأس المال العمومي في الصناعة الثقيلة سبباً في عرقلة قطاعات

¹ : Brahimi, Abdelhamid, Stratégies de développement pour l'Algérie, op-cit, pp 89-90.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

صناعية أخرى موجهة إلى السوق النهائية. وهذا من دون خلق شروط وإعادة إنتاج رأس المال وبيع التجهيز الضرورية للتكامل الاقتصادي الجزائري، وقد كانت هذه السياسة الصناعية مصدر لسلسلة من الاضطرابات خاصة منها:

- من ناحية تهيئة الأراضي، فإن أغلب المجمعات الصناعية قد أنشئت في الشريط الساحلي من البلاد وفي المناطق الزراعية، وهو ما ضاعف من النزوح الريفي وهز استقرار المحيط الريفي.

- بين الفروع الصناعية، يمكن الإشارة إلى قضية تفضيل مشاريع غير ذات أولوية في مقابل إهمال تلك التي تحمل أولوية بدءاً بصناعة الآلات اليدوية وإنتاج سلع التجهيز وانتهاء بالفروع التي يوجه إنتاجها إلى التعمير والاستهلاك المنزلي.

- تكاليف فرص العمل، إن الاستثمارات الصناعية المحققة هي استثمارات ذات طابع رأسمالي، وهي تنشئ- في الإطار المالي نفسه- أقل عدد من الفرص الواجب توفرها بالنظر إلى الخيار التقني (رأس المال المكثف) المستخدم من دون أن تنتج عنه الآثار المتعلقة بالتدريب والتكوين التي تؤمل من هذه العملية، ولم تؤد إلى توليد فائض لتغذية النمو الاقتصادي بمضاعفة معدل الاستثمارات الجديدة. وتبقى تكاليف الاستثمارات عالية جداً بما أنها تمثل في المتوسط 306.672 دج (أي ما يعادل 80.000 دولار) للمنصب المنشأ بين 1967 و 1979 وهو ما يزيد 5 مرات عن المعدل الدولي المقبول في القطاع الصناعي.

- مالياً، تم تأمين تمويل الاستثمارات الصناعية بنسبة 25% عن طريق عائدات المحروقات وبنسبة 75% عن طريق الدين الخارجي وهو ما ضاعف الديون الخارجية للجزائر في 1979.

ولم تسمح الاضطرابات المالية الخارجية، بالإضافة إلى تلك الداخلية للقطاع الصناعي (خارج قطاع المحروقات) بأن يكون مصدراً للتمويل كما كان مقدراً، بل إنه كان عبئاً على الدولة وهذا ما يفسر الإصلاحات الاقتصادية المدرجة في الخطة الخماسية الأولى (1980-1984)، حيث هدفت إلى:

- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني؛
- تقليص الديون الخارجية؛
- تكثيف العمل لتعزيز تكامل الاقتصاد الوطني؛
- ومتابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوتيرة متواصلة عن طريق الهيكلة القطاعية للاستثمارات لضمان غطاء للحاجيات الأساسية للشعب والقضاء على التأخر الذي شهدته عدة قطاعات.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

وفي خلال الفترة (1990-1995)، كان القطاع الصناعي ضعيفاً، نتيجة للنقائص الهيكلية ويتميز بما يلي¹:

- درجة عالية من عدم استخدام الجهاز الصناعي، ففي عام 1995 كانت 80% من القدرات الصناعية متوقفة، كما أن عدداً كبيراً من الوحدات الصناعية العامة والخاصة هي إما مستخدمة بشكل غير كاف أو مغلقة بسبب عدم تموين المواد الأولية والمواد نصف الجاهزة المستوردة، بعد الانخفاض المزمن لمصادر العملة الصعبة الناتج عن تدهور المداخيل التصديرية منذ 1986؛
- الحاجة إلى تجديد التجهيزات الخاصة بالقطاعات الصناعية المختلفة؛
- الانخفاض الفظيع الذي سجلته الاستثمارات الصناعية ذات الطابع العمومي؛
- دعوة السلطات الجزائرية للمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب للمساهمة في سد عجز الدولة في هذا القطاع لاعن قناعة سياسية وإنما لسد العجز.

إلا أنه خلال (1989-1990) لم يساهم الاضطراب السياسي وتزايد المخاطر والشكوك واستفحال اللأمن في جذب رؤوس الأموال الخاصة بالقدر الكافي وفي إعادة بعث الاقتصاد، على رغم اعتماد قانون استثمارات أكثر جاذبية مدعم بتصريحات أكدت دعم السلطات الجزائرية لهذه الاستثمارات. وباستثناء القطاع النفطي والبتروكيمياوي والكيمياوي (الصناعات الصيدلانية)، فإن الاستثمارات الأجنبية بقيت متواضعة شأنها شأن الاستثمارات الوطنية الخاصة، رغم جهود الحكومة الجزائرية في كل المناسبات.

إن الأزمة الاقتصادية التي أفضت إلى التوقف عن الدفع سنة 1993، واللجوء إلى صندوق النقد الدولي في يناير 1994 والتي ميزها انهيار أركان الاقتصاد الكلي وتوقفه عن الحركة والفساد المنتشر، هي أزمة عميقة ومعقدة لا يمكن الخروج منها عن طريق حلول تقنية أو تقنو-اقتصادية فقط².

في المجموع، فإن السياسة الجزائرية للتصنيع والتي انطلقت باستثمارات ضخمة وكثيفة بين 1967 و1979 ثم خمدت في نهاية الثمانينات حيث تقلصت الاستثمارات بين عامي 1992 و1995، قد بينت عدم انسجام المقاربة المعتمدة. والخسائر التي سببتها هذه الخيارات الصناعية للاقتصاد الجزائري كبيرة، وقد أضرت بالقطاع الصناعي نفسه، وهذا يظهر من خلال دراسة نمو الإنتاج الصناعي خلال الفترة (1967-1995).

¹: الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 238.

²: الكواري، مرجع سبق ذكره، ص ص 238، 239.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

ب- نمو الإنتاج الصناعي

إن مستوى الإنتاج الصناعي المحقق كان بعيداً جداً عن تمثيل الاستثمارات الصناعية العمومية الضخمة المعتمدة بين عامي 1967 و1986. وقد كانت الإستراتيجية المتبعة في مرحلة (1967-1970) تهدف أساساً إلى تحقيق أهداف ثلاثة هي:

1- الاستثمار في قطاع المحروقات لرفع الصادرات لأجل تغطية الاستثمارات الصناعية بحوالي 75%.

2- الاستثمار في القطاع الصناعي لتزويد البلاد بقدرات صناعية تحل محل المحروقات في ضمان وسائل الدفع الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

3- خلق (أقطاب نمو) لتحفيز عملية تنمية قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، لكن هذه الأهداف لم تحقق، فالمعادلة: (مضاعفة إنتاج وتصدير المحروقات = مضاعفة المداخيل = التصنيع = التنمية) قد ظهر أنها خاطئة وبسيطة الطرح، لأن القطاع الصناعي المعتبر هو النقطة الأساسية التي تركز عليها عناصر المعادلة الإستراتيجية وهو الذي لم يلعب الدور المحرك الذي كان يؤمل منه، بل على العكس من ذلك. ودراسة نمو الإنتاج الصناعي تسمح لنا باستنتاج ذلك.

ت- إنتاج قطاع النفط

بلغت الاستثمارات في قطاع النفط بين عامي 1967 و1978 حوالي 91 مليار دج بالأرقام الجارية لسنة 1978، وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تحقيق إنتاج إضافي يقدر ب 10,4 مليار دج في هذه الفترة، وهذا ما أعطى معاملاً هامشياً لرأس المال مقدر ب 8,75 وهو يعتبر عالياً بالنسبة إلى هذا القطاع.

ومن جانب آخر، فإن نمو القيمة المضافة لقطاع النفط وحصلتها النسبية في الناتج الداخلي الخام موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الجدول (2-18): نمو القيمة المضافة لقطاع النفط للفترة (1967-1978)

(مليون دينار).

1978		1967		البيان
بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام	المبلغ	بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام	المبلغ	
28%	24,6	35%	14,2	المحروقات
-	86,7	-	40,3	الناتج الداخلي الخام

Source: Brahimi, stratégies de développement pour l'Algérie: op-cit, p96.

يظهر لنا الجدول التناقض بين النمو العالي للاستثمارات المتعلقة بقطاع النفط (مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى)، وبين الانخفاض النسبي في الناتج الداخلي الخام من 35% إلى 28% بن 1967 و1978 (أي فترة التصنيع المكثف القائم على مضاعفة الإنتاج النفطي).

ويمكن تفسير هذا التناقض أو الفرق من خلال عدة عوامل موجودة إما على مستوى توجيه الاستثمارات أو على مستوى تشغيل الوحدات المنجزة. أما فيما يخص الاستثمارات فإن مستواها يفسر بالطبيعة الرأسمالية لهذه الاستثمارات وتعميم التكاليف المتنوعة: كاختيار التقنيات غير الملائمة (وهي مركب الأسمدة والآزوت في أرزيو)، أو الجديدة وغير المجربة (حالة مصنع تجميع الغاز الطبيعي) وكذلك طبيعة عقود (المفتاح في اليد) وتأخر مدة الانجاز... إلخ.

وفيما يخص سير الوحدات المنجزة بالقوة العاملة، فإن ضعف قيمتها المضافة قد نتج عن انخفاض الإنتاجية خلال المرحلة المدروسة، حيث تراجعت الإنتاجية الممثلة بعلاقة القيمة المضافة الحقيقية بالقوى العاملة من 2.395.815 دينار سنة 1967 إلى 283.544 دينار في سنة 1978. ولم تكن سياسة مضاعفة الإنتاج والتصدير في قطاع المحروقات قائمة على سياسة أكثر عقلانية تعتمد على مضاعفة الفائض القطاعي ولا على مضاعفة الفائض العام على المستوى الكلي للاقتصاد، بل هذه السياسة تجسدت في تكثيف الاستثمارات وشراء التجهيزات ذات (الفواتير الضخمة) التي يبقى جزء كبير منها غير مشغل لسنوات بأكملها على حساب قطاعات أخرى كان يمكن أن تساهم في رفع الإنتاج العام بفضل توزيع أكثر عدلاً للاستثمارات.¹

¹: الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 240.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

لقد شهد الإنتاج الصناعي - في قطاع النفط - تفهقراً وعدة إخفاقات كبيرة يمكن توضيحها فيما يلي¹:

- في مجال البتروكيميا، استهدف النشاط البتروكيميائي من جهة إنتاج الأسمدة الموجهة للزراعة، ومن جهة أخرى تحويل البلاستيك.

- لقد أنجز مجمعان للأسمدة في أرزيو وعنابة في الفترة بين عامي 1967 و1979، أما مجمع أرزيو فقد أنشئ من طرف مؤسستين فرنسيتين (Technip) و (Creusot-loir)، ولم تكن لهما التجربة ولا الكفاءة المطلوبتان في هذا الميدان، وما إن أكمل هذا المجمع في عام 1969 حتى عرف العديد من المشاكل التقنية الناجمة عن الصغر النسبي لبعض التجهيزات والعدد الكبير من النماذج المستعملة لأول مرة. ولم يتجاوز حجم استعمال القدرات الإنتاجية للمجمع 15%، لكن أخطاء وثورات الانجاز كان من الكبر إلى درجة أن وحدة الأمونياك التي كانت أساسية بالنسبة إلى ثلاث وحدات أخرى قد أوقفت نهائياً سنة 1976، ورغم عقود التجديد التي وقعت في سنوات 77 و78 و84 و86، لم يستغل المصنع حتى سنة 1989، أي بعد عشرين سنة من انجازه بفضل الأعمال التي قامت بها شركة أوروبية.

- أما مجمع عنابة للأسمدة، فقد وقعت اتفاقية إنشائه مع الشركة الفرنسية (Krebs) في أكتوبر 1975، وكان من المقرر إنهاء العمل في مارس 1979، وبعد انجازه لم يمكن تشغيل وحدتي النيتريك ووحدة الأمونياك وذلك لأنه لم يتم انجاز مركزية (المنافع) التي تتحكم في تشغيل المجمع. لم تتجز إلا في يناير 1987 (بسبع سنوات ونصف من التأخر)، وقد نجم عن هذا التأخر توقف المجمع وزيادة معتبرة في تكاليف الاستثمار، وخسارة الأرباح التي كان سيدها، بالإضافة إلى تكاليف استيراد الأسمدة التي كان من المفروض إنتاجها محلياً. ومن جهة أخرى، عرفت صناعة البتروكيميا والبلاستيك الإخفاق نفسه الذي أصبح معتاداً في القطاع الصناعي، والمتمثل في زيادة التكاليف الأولية للمشاريع ومعدل استخدام قدرات إنتاج الوحدات المنجزة. ولهذا فإن مجمع (الميثانول) و (الراتنج الصناعي) المنتهي انجازه في 1976 في أرزيو لم يستعمل سوى 48% من قدراته سنة 1978، بعد أن بلغت تكاليفه ضعف ما أنفق عليه في عقد التأسيس.

¹: A, Brahimi, l'économie algérienne, op-cit, pp101-104.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

- أما مجمع المواد البلاستيكية في سكيكدة في 1977، فقد تضاعفت تكاليف انجازه مرتين أيضاً، لكن قدراته الإنتاجية أُستغلت ب 25% فقط في 1977 و 38% في 1978.

- وفيما يخص تحويل البلاستيك، أنجز مجمعان في كل من سطيف (1976) والأصنام (1979) لإنتاج الحقائب وأفلام البلاستيك والأثاث وألعاب البلاستيك والمواد المطهرة...إلخ. وقد عرف كلا المجمعين مشاكل في التشغيل، فكثير من المواد المنتجة لم تجد لها منافذ في السوق الوطنية، ومنتجات أخرى سرعان ما أصبحت تقنياتها متأخرة، وهو ما جعل وتيرة نشاط هذه المجمعات تتباطأ بشكل ملحوظ.

إن الصناعة البتروكيمياوية التي استفادت من استثمارات ثقيلة ومكلفة (والتي تجاوزت تكاليفها مستوى الأسعار المطبقة في السوق الدولية لسلع التجهيز)، لم تستطع أن تعمل إلا بأحجام صغيرة وملئمة بالثغرات ونقص في التقنيات ومشاكل في التصريف سببت للاقتصاد الوطني نقصاً كبيراً في الأرباح، بل وحتى خسارة جسيمة في الموارد المالية (التكاليف الباهظة، التبذير، تكديس التجهيزات...).

ث- الإنتاج الصناعي خارج المحروقات

إن الإنتاج الصناعي خارج قطاع المحروقات بين عامي 1967 و 1978 لم يكن كبير الأهمية، وقد مثل في الحقيقة 7,8 مليار دينار في 1978 من حجم استثمارات بلغت 88 مليار دينار. وفي 1978 مثّلت نسبة الإنتاج الصناعي خارج المحروقات 14% من الناتج الداخلي الخام، مقابل 11% في عام 1967، وقد انخفضت الإنتاجية الصناعية في المجالات الأخرى غير مجال المحروقات من 36.752 دج في 1967 إلى 31.025 دج في عام 1978.

وعموماً، فإن الإنتاج الصناعي قد ارتفع خلال المرحلة المدروسة بوتيرة أصغر مما كان منتظراً بحسب التقديرات المبنية على أساس أهمية الاستثمارات المنجزة.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الجدول (2-19): معدل النمو السنوي للقيمة المضافة خارج المحروقات (%)

القطاع	1969-1967 منجز	1973-1970		1977-1974		1978-1967 منجز
		متوقع	منجز	متوقع	منجز	
صناعات الحديد والصلب والميكانيك والإلكترونيك	23,3	25,5	11,9	23,4	7,1	12,9
مواد البناء	21,3	14,4	3,1	31,6	23,3	16,1
كيمياة وخشب	13,4	19,4	10,4	25,2	9,7	10,1
صناعة فلاحية وغذائية	10,5	6,7	11,9	10	3,5	7,7
نسيج وجلود	6,1	15,8	10,8	14,2	0,1	5,4
مناجم ومحاجر	25,9	19,8	7,3	24,2	2,6	9,4
طاقة كهرومائية	12,6	4,9	17	10,4	22,4	17,3

Source: Brahimi, stratégies de développement pour l'Algérie: op-cit, p131

يظهر الجدول أعلاه. أن الصناعات الصلب والمعدنية والإلكترونية قد حققت معدل نمو يقدر بـ 11,9% بدل 25,5%، أي 46% من تقديرات الخطة الرباعية الأولى (1973-1970)، وكذلك 7,1% بدل 23,4% المسطرة في الخطة الرباعية الثانية (1977-1974) أو 30% من الأهداف المبرمجة. كذلك فقد عرفت صناعة مواد البناء حجم نمو يقدر بـ 3,1% بدل 14,4% في خطة (1973-1970)، أي 30% فقط من التقديرات.

وحجم النمو الأضعف بالنسبة للتقديرات فقد سُجل في قطاع النسيج والجلود وكذلك المناجم والمحاجر، فقد حقق النسيج والجلود معدل نمو 0,1% بدل 14,2% المقرر في الخطة (1977-1974)، أما المناجم والمحاجر فسُجل معدل نمو يقدر بـ 2,6% بدل 24,2% المقرر في الخطة نفسها. وفي المجموع فإن الإنتاج الصناعي لم يرتفع بالوتيرة المنتظرة وهذا راجع لعدة أسباب: عدم استغلال القدرات الموجودة استغلالاً كاملاً، التنظيم السيئ للمؤسسات العامة، وتضاعف النشاطات غير المنتجة التي أطاحت بالإنتاجية... إلخ.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

إن عدم الاستعمال الكامل لقدرات إنتاج المصانع المُقامة، بالإضافة إلى المستوى المنخفض للإنتاج الصناعي، كل ذلك ساهم في انخفاض معدل تغطية الاستهلاك الداخلي للمنتجات الصناعية من 48% سنة 1967 إلى 24% سنة 1978، وساهم كذلك في زيادة حجم استيراد سلع الاستهلاك الصناعي. وهكذا فقد وجدنا أنفسنا أمام مجتمعات صناعية كبيرة بقيت قدراتها غير مستغلة نظراً إلى ضخامة أحجامها، وسوء تسييرها، وعدم إقامتها لعلاقات تكاملية وطنية مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما كان مقرراً من قبل.

أما بين عامي 1980 و1986 فقد عرف القطاع الصناعي بعض التحسن وذلك بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في سنة 1980 بإعادة هيكلة المؤسسات وإعادة النظر في تأطير الاقتصاد، حيث لوحظ في هذه الفترة تحسناً على مستوى المؤسسات وعلى مستوى الاقتصاد الكلي.¹ لقد بلغ معدل استغلال القدرات الإنتاجية على المستوى الوطني نسبة 80% خلال 1984 و1985 مقابل 45% في سنة 1979. كما ارتفعت مردودية العمل بمعدل نمو سنوي بلغ 6% ليصل سنة 1985 إلى 6.71% ثم إلى 6.86% في 1987. وذلك مقابل معدل سنوي 2% خلال مرحلة (1967-1979)، وارتفع الإنتاج بأكثر من 80 مليار دينار بين عامي 1982 و1986. هذه الزيادة تعود إلى السيطرة على جهاز الإنتاج وكذلك زيادة الإنتاج الناتجة عن الاستثمارات الجديدة، كما أن المنتجات الصناعية خارج قطاع المحروقات زادت بنسبة 9% سنوياً خلال هذه المرحلة، لكن تحسن النتائج في قطاع الصناعة، قد عُرقل بفعل انخفاض أسعار النفط في يناير 1986، وهو ما جعل انخفاض وسائل الدفع الخارجي تؤثر على القطاع الصناعي التابع للخارج، وبهذا فإن عشرات المصانع التابعة للقطاعين العام والخاص قد تم إغلاقها أو انخفضت قدراتها إلى حد 20% ما بين 1986 و1990.

وقد أدت حدة الأزمة السياسية والاقتصادية إلى شل القطاع الصناعي، حيث أن القدرات المنجزة سواء في القطاع العام أو الخاص، قد توقفت بنسبة 80% ما بين 1993 و1995.²

خلاصة القول أن القطاع الصناعي خارج المحروقات الذي تميز بفضامة مجتمعاته وضخامة تكاليفه، لم يكن قادراً على تمويل التنمية (كما كان مرجواً منه)، ولا على تمويل نفسه ولا حتى تسديد ديونه الداخلية أو الخارجية. وعلى رغم أن إنشاءه كان بقصد زيادة المصادر المالية وإنشاء الثروة التي سيعاد

¹ : A, Brahimi, l'économie algérienne, op-cit, pp282-294,

²: الكواري، مرجع سبق ذكره، ص ص 244-245.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

استثمارها، فإن القطاع الصناعي خارج المحروقات أصبح عبئاً على الدولة ليس فقط بعد انخفاض عائدات التصدير الناتج عن تدهور أسعار النفط سنة 1986، ولكن منذ إنشائه وحتى خلال سنوات الرخاء الممتدة من عام 1973 إلى عام 1985، ويرجع هذا أساساً إلى سوء التسيير والتنظيم الذي عرفه القطاع الصناعي والمؤسسات الرسمية والذي كرس إخفاق سياسة توجيه الدولة للاقتصاد الجزائري¹.

¹: الكواري، مرجع سبق ذكره، ص 245.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية وسياسة الإصلاحات الاقتصادية

يتطرق هذا المبحث إلى سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية وذلك في إطار إصلاح الاقتصاد الوطني والمضي قدما في السياسات التنموية التي كانت قد بدأت فيها. وعليه سيتناول المبحث أهم الإصلاحات الاقتصادية التي مست المؤسسات العامة الجزائرية، وكذلك الإصلاحات الاقتصادية في إطار ما يعرف بوصفات المؤسسات المالية الدولية المسماة ببرامج التعديل الهيكلي.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية للمؤسسات العامة الجزائرية

أخذت الجزائر مع مطلع الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية في صميم اقتصادها وسياساتها التنموية، حيث كان الاتجاه نحو تحسين الجهاز الإنتاجي وإدخال عوامل الفعالية والمردودية، واختيار اللامركزية في اتخاذ القرارات، وقد تجسدت هذه الاهتمامات في مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تعرف بالإصلاحات الاقتصادية. تمثلت هذه الإصلاحات في عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات العامة، ثم تلتها استقلالية المؤسسات، ويمكن التطرق إليها من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

انطلاقا من المشاكل التي ميزت المؤسسات الاقتصادية العامة خاصة منها الصناعية في السبعينات والمرتبطة بالتمويل والمردودية وكذلك انتشار وسيطرة الجهاز البيروقراطي والعمل الإداري على بقية أعمال ووظائف المؤسسة، قررت الجهات المسؤولة اتخاذ الإجراءات الضرورية لإعادة تنظيم المؤسسة وشكلت لهذا الغرض لجنة مؤقتة سنة 1979 على مستوى اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني تناولت المواضيع التالية:

- البحث عن الوسائل الضرورية المتعلقة بإعادة النظر في تحديد حجم المؤسسات؛
- إعادة هيكلة الوحدات؛
- التطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية في تنظيم وتسيير المؤسسات وذلك بمشاركة كل أطراف المؤسسة؛
- الحد من تدخل الوصاية وجعل بيئة المؤسسة أكثر حركية مما هي عليه؛
- إعادة توزيع النشاطات والمهام التي تقوم بها المؤسسة.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

أهم ما توصلت إليه هذه اللجنة هو ضرورة قيام الدولة بتدابير تنظيمية تَمَسُّ - في الأساس - المؤسسة ونشاطها ومحيطها الاقتصادي والمالي، ولقد تأكد هذا التوجه مع انعقاد المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني، في جوان 1980، الذي كان بمثابة نقطة تحول في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، فهو يهدف للقيام بتقييم عام للإنجازات والسياسات المنتهجة في العشرة السابقة، وكذلك وضع الخطوط العريضة للمخطط الخماسي الأول (80-84) الذي يضع إعادة هيكلة المؤسسات من أولى أولوياته، بالإضافة إلى السعي لتخفيف قيمة المديونية الخارجية وتوفير الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للشعب (خاصة السكن والعمل)، وكذلك العمل على محاربة الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن تمركز الوظائف (الإنتاج، التوزيع، الإدارة...) في جهة واحدة.

1- أسباب إعادة الهيكلة

إن الأسباب التي جعلت إعادة الهيكلة - لابد منها - متعددة وكثيرة يمكن تحديدها من خلال الأوضاع التي كانت تعيشها المؤسسة الصناعية بداية 1980 بالإضافة إلى تأثير هذا الوضع على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد عموماً وخاصة أن المؤسسات العامة الاقتصادية - الصناعية بالخصوص - تعد محرك الاقتصاد الوطني، وأهم هذه الأسباب والعوامل هي¹:

أ- كبر حجم المؤسسات التجارية الوطنية إذ نجد أن 1165 وحدة أساسية مجتمعة في 19 مؤسسة وطنية²، بالإضافة إلى تعدد المهام والوظائف التي تقوم بها إما المتعلقة بسيرها (الإنتاج، التسويق، التسيير، التخزين...) وإما المتعلقة بنواحي أخرى خاصة الاجتماعية (السكن، النقل، الصحة...). مما أدى إلى تشعب مهامها معيقاً بذلك السير الحسن لها، هذا زيادة على العوائق البيروقراطية الناتجة عن المركزية في التسيير وعدم التنسيق والتكامل بين الإدارات المركزية (الموجودة غالباً في العاصمة) من جهة والإدارات الجهوية ووحدات الإنتاج من جهة أخرى بالإضافة لتداخل عدة أطراف في عملية اتخاذ القرار من وزارة وصية وإدارة مركزية وإدارات جهوية والحزب... الخ؛

ب- ضعف فعالية جهاز الإنتاج بسبب عدم التحكم الجيد في طرق تقنيات الإنتاج المتطورة وعدم استعمال كل الطرق الإنتاجية المتاحة؛

¹: ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 183.

²: Nacer-eddine Sadi, op-cit, p28.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

ت- الاختلالات والتجاوزات المسجلة في التطبيق الفعلي للمشاركة العمالية في التسيير والإدارة ماعدا لجنتي الشؤون الاجتماعية والتأديب؛

ث- الحجم الكبير للعمال الذين تحتويهم المؤسسات الصناعية بسبب سياسات التشغيل المتبعة من طرف الدولة والخاضعة لاعتبارات سياسية واجتماعية أكثر منها اقتصادية بهدف التخلص من البطالة- بطريقة أو بأخرى- فشركة سوناطراك مثلا كانت تشغل في بداية الثمانينات 96455 عامل وسونالغاز يعمل بها 26527 عامل¹؛

ج- ضعف المردودية المالية للمؤسسات- وانعدامها في بعض الأحيان- حيث وجد أن 366 مؤسسة خاضعة للتسيير الاشتراكي تعاني عجزا ماليا قدره 108 مليار دولا سنة 1978²، وقد أدى هذا الوضع المالي المتأزم إضافة إلى المديونية الخارجية للبلاد إلى خلق مشاكل التمويل والاستثمار جعلت المؤسسة غير قادرة على تغطية حاجاتها المالية والإنتاجية من مواد أولية وآلات. ولقد جاءت إعادة الهيكلة المالية في هذا الإطار للتخفيف من عبء الديون على المؤسسات للانطلاق مجددا وتحقيق استقلاليتها مالياً؛

ح- سوء التسيير والإدارة إما على مستوى المؤسسات أو على مستوى الوزارة الوصية. وهذا ما يتضح من خلال اتجاه المؤسسات الاقتصادية للاهتمام بما هو اجتماعي أكثر مما هو اقتصادي وربما يرجع هذا إلى الفهم الخاطئ للتسيير الاشتراكي للمؤسسات على أنها لتسيير الاجتماعي للمؤسسات.

هذا بالإضافة إلى أسباب وعوامل أخرى متداخلة أسهمت في خلق الوضعية التي عرفتها المؤسسات الصناعية والتي تم اعتبارها أسبابا للقيام بعملية إعادة الهيكلة (المالية والعضوية).

2- مدى تحقيق إعادة الهيكلة لأهدافها

اتجهت أهداف إعادة الهيكلة نحو تحسين الإدارة والتحكم أكثر في نشاطات المؤسسات التي تصبح ذات أحجام أقل، وبالتالي تحقيق مردودية من ورائها، إلا أن الواقع يظهر شيئا آخر، حيث اتسمت

¹ : Bouwid Abdelmadjid , Questions actuelles de la planification algérienne, ENAP-ENAL, Alger, p 156.

² : Ibid, p 156.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

المؤسسات المعاد هيكلتها بميزات سوء الإدارة، وعدم ارتفاع المردودية، إلا في حالات نادرة. ومن النتائج التي تحصلت عليها إعادة الهيكلة تلخص أهمها فيما يلي¹:

أ- **على مستوى النظام الإداري:** رغم تخفيف حجم المؤسسات، وتوزيعها إلى وحدات تكاد تصل إلى عشر مؤسسات الأم أحيانا، إلا أن صغر هذا الحجم لم يكن له التأثير المرغوب، حيث كانت إدارتها تشكو من عدة نقائص: تدخل المركز في الإدارة الداخلية، خاصة عن طريق المخططات وبشكل بيروقراطي مكثف، ولم تكن وسائل التوجيه الاقتصادي مستعملة بشكل مقبول من المركز والإدارة، وهذا ما أدى إلى ضياع استقلالية المؤسسة في التخطيط، أو اتخاذ قرارات خاصة بها، وتضييع الوقت وتدخلات الإدارة في جوانب أخرى.

ب- **فيما يتعلق بالنظام البشري:** فإن تدخل المركز حسب سياسة التشغيل والأجور كان لها آثارا سلبية من عدة جوانب، وخاصة من ناحية خضوع المؤسسة لسلم أجور يكاد يكون موحدا على المستوى الوطني، دون ترك مجال للمؤسسة حسب خصوصيتها في تحديد الأجور، ودون ربطها بالمردودية الخاصة بالعمال، كما أنه عمل على التشغيل طبقا لمقاييس غير واضحة أو غير موجودة تماما، مما أدى إلى تقشي المحسوبية. وعدم استعمال الإمكانات والطاقات الإدارية التي تم توزيعها. وكان رفع عدد الإطارات دون إعطائها صلاحيات اتخاذ القرار في التسيير، قد أدى إلى تهميش أكبر عدد من الطاقات الوطنية في هذا الميدان، وكذلك تحمل المؤسسات أعباء معتبرة دون استغلالها استغلالا جيدا أو حتى عاديا. بالإضافة إلى غياب طرق التسيير الحديثة التي طالما نودي بها في إعادة الهيكلة وحتى قبلها.

ت- **على مستوى النظام التقني:** اتسم هذا النظام بتلاقي مختلف الآثار فيه سواء الإدارية المركزية أو الداخلية، أو حتى المحيط الاجتماعي والاقتصادي، فعملية تقسيم المؤسسات؛ كما عملت على تشتيت الطاقات البشرية، فقد عملت أيضا على توزيع الإمكانات والوسائل الإنتاجية، رغم أن المؤسسة الصناعية كانت أقل تضررا من الفروع الأخرى. وسوء التخطيط على المستوى الإداري والبيروقراطي الذي تميز به نظام التخطيط الوطني ونقص الاستعمال للتجهيزات، رغم توفر المواد بشكل مقبول في الفترة الأولى على الأقل (قبل انخفاض أسعار النفط)، بقي جهاز الإنتاج في المؤسسات يشكو من نفس نقص المردودية. كما أن تنظيم العمل غير المحكم ونقص الاهتمام

¹: ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-179.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

بالعمال أعطى عدة اضطرابات وإضرابات، وهذا كان له تأثيرات سلبية على النتائج والمردودية في المؤسسة.

ث- على مستوى نظام المعلومات: لم تكن الإدارة في المؤسسات تهتم بنظام المعلومات بشكل مقبول، رغم الآثار التي يمكن أن يقدمها خاصة في إطار التنظيم الاقتصادي المخطط وماله من دور في نقل المعلومات بين المركز والمؤسسة، والعكس، وكذلك حركة المعلومات داخل المؤسسة، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه في التعريف بمنتجات المؤسسة في السوق أو على مستوى المجتمع. واكتفاء المؤسسة بالتخطيط المركزي والتوجيه المركزي غير الجديد، أضاع لها إمكانية توزيع منتجاتها في عدة حالات، واتجهت مؤسسات أخرى إلى الاستيراد. كما أن التسيير الداخلي تضرر بشكل كبير، واتجهت المؤسسات الوطنية إلى ميزة الملحقات الإدارية، وخلع منها صبغة المؤسسة الاقتصادية الحقيقية.

كل هذه العناصر تؤكد في الأخير بأن عملية إعادة الهيكلة لم تصل إلى تحقيق أهدافها، ولو جزئياً، نظراً لما فقدته من طاقات وتدهور في نتائجها وظروف عملها، بعد اجتماع عدة عوامل ليست فقط داخلية. وحسب الوضعية التي آلت إليها المؤسسات الوطنية، سواء قبل أو بعد إعادة الهيكلة، تؤكد وجود أزمة فعلية في التسيير الاقتصادي للبلاد برغم الإصلاحات والتغيرات المختلفة والنصوص القانونية المؤطرة للمؤسسة، والمحددة لأهدافها، بقيت المؤسسة تشكو من نفس المشاكل والعراقيل على مختلف المستويات.

الفرع الثاني: استقلالية المؤسسات العامة

لم تكن عملية إعادة الهيكلة في الثمانينات، كما يبدو من التطورات، وحسب الخطاب السياسي بعدها، إلا استعداداً لعملية الاستقلالية التي دخلتها المؤسسات في مجملها بداية التسعينات، حيث استقبلتها إصلاحات الدخول في اقتصاد السوق.

وللخروج من الوضعية الحرجة للمؤسسات والاقتصاد الوطني، كانت هناك محاولة أكثر جدية في ظاهرها، للانقطاع عن الطرق السابقة المسيرة للاقتصاد التي تشرف عليه الدولة بشكل كبير رسمياً، وقد بدأت عملية التغيير بإعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية، ثم إلى محاولة إعادة المؤسسة إلى مسارها الحقيقي كوحدة أساسية في النسيج الاقتصادي الوطني فيما يسمى بالاستقلالية بعد ذلك.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

كان الإصلاح الذي تم على مستوى المؤسسة الاقتصادية العامة يركز على فرضية أن استقلالية التسيير تمكن المؤسسات من التحرر من العراقيل الإدارية والسياسية التي كانت موجودة في السابق والتي اعتبرت في نظر السلطات؛ كأسباب رئيسية في المشاكل التي تعاني منها هذه المؤسسات. ومن هذا المنطلق جاء القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12/01/1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العامة الاقتصادية والذي كان يذهب في اتجاه واحد وهو السماح للمؤسسة بلعب دورها ككيان اقتصادي مهمته خلق الثروة. فبموجبه تم تغيير الشكل القانوني لها، إذ بالرغم من بقاء الدولة المالك الوحيد لها إلا أنه يتعين عليها أن تأخذ أحد الأشكال القانونية المسموح بها مع إعطائها الاستقلالية من حيث التسيير، وخضوعها إلى القانون التجاري وهو ما يعني إمكانية وقوعها تحت طائلة الإفلاس حيث أوضح كيفيات الحل والتصفية. وعليه يمكن القول بأن صدور هذا القانون أدخل مفردات جديدة في أدبيات المؤسسات العامة منها التمتع بالاستقلالية، إمكانية الإفلاس، والخضوع لقواعد السوق.

1- أهداف استقلالية المؤسسات: سعى قانون استقلالية المؤسسات إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- أ- ترسيخ هوية وشخصية المؤسسة العامة بحمايتها من أي تدخل؛
- ب- إرجاع للمؤسسة مهمة التكفل المباشر بمهامها وتنظيم علاقاتها الاقتصادية واختيار شركائها ومسؤولياتها في السوق وتسيير مواردها البشرية؛
- ت- إعادة تنظيم مؤسسات الدولة من أجل السماح لها بلعب دورها كقوة عامة بصورة أكثر فعالية سواء من حيث التنظيم، الرقابة والتسيير. فممارسة الدولة لحقها في مراقبة المؤسسات العامة وتسيير محافظها المالية باعتبارها المالك الوحيد لها كان يتم عن طريق صناديق المساهمة (ثمانية صناديق) وهذا بموجب القانون رقم 88-03 المؤرخ في 12/01/1988. والمتعلق بصناديق المساهمة. حيث يشرف كل صندوق على تسيير المحافظ المالية للمؤسسات التي تقع تحت مسؤوليته والتي تنتمي إلى نفس النوع.
- أحدثت استقلالية المؤسسات تحولاً كبيراً في مجال المؤسسة سواء من الناحية الوظيفية أو التنظيمية هذا ما أدى بالمؤسسات الاقتصادية إلى ممارسة وظيفتها ودورها الأساسيين وهو أن المؤسسة لها طبيعة اقتصادية تجارية، وعليه فإن استقلالية المؤسسات كانت تهدف في المقام الأول إلى تحرير المؤسسات العامة الاقتصادية من القيود والمعوقات التي كانت تخضع لها في السابق، وما الإجراءات

¹: ميموني سمير، الشراكة الأورومتوسطية بين الطموحات والواقع- مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي- رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005-2006، ص ص 152-153.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

المالية (المؤسسات مسؤولة عن ذمتها المالية والإدارية- تغيير في مفهوم الوصاية) إلا مؤشراً على هذا التوجه.

2- نتائج استقلالية المؤسسات

جاء إصلاح استقلالية المؤسسات في فترة المخطط الخماسي الثاني، لذلك كان الاهتمام منصبا على تطابق أهداف المؤسسة مع أهداف المخطط. وبالرجوع إلى واقع المؤسسة العامة يتضح أنها تفتقر للطاقات اللازمة لضمان تناسق مخططها مع المخطط الوطني، حيث أن مستوى التأهيل بالمؤسسة يميل على العموم إلى مستوى متوسط وأن العجز في التأطير يبدو واضحاً خصوصاً على مستوى المؤسسات المحلية، وجل المؤسسات تحولت إلى النظام الجديد دون توفير الإجراءات اللازمة والمتمثلة في:

- عدم استكمال العمليات الخاصة بتوزيع ذم المؤسسات المهيكلية؛

- التأخر في إعداد الإجراءات القانونية المدعمة للاستقلالية؛

- عدم وضوح الآليات الاقتصادية للجهاز المالي للمؤسسات؛

وهكذا لم تتحقق الأهداف المنتظرة من استقلالية المؤسسات سواء من ناحية تحسين المردودية والنتائج المالية أو فيما يخص الطاقات الإنتاجية.

ويمكن القول بأن دخول المؤسسة العامة الاقتصادية الجزائرية عهد هذه الإصلاحات لا يعني تحولاً جذرياً وجديداً لنمط التسيير وهذا لعدة عوامل:

- التركيز على الجانب القانوني أكثر من التركيز الاقتصادي والمالي؛

- بقاء نفس العقلية المسيرة قبل وبعد تطبيق الاستقلالية، وهذا لن يسمح بالتجسيد الفعلي لهذا الإصلاح؛

- إن احتكار السوق ونقص المنافسة لم يحفز المؤسسة على البحث عن وسائل جديدة تسمح لها برفع الإنتاجية واستعمال أدوات الإنتاج استعمالاً رشيداً.

لم ترسو استقلالية المؤسسات على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق نتيجة الرؤى والطروحات المتباينة بين مؤيد ومعارض للقطاع العام، ولم تسمح استقلالية التسيير من تصحيح وضعية المؤسسات المالية، بل وصل الحد إلى تراكم الاختلالات المالية والدليل على الديون الضخمة المسجلة سنة 1992 حيث بلغ الدين الإجمالي أكثر من 370 مليار دينار تنقسم بين 210 مليار دينار إزاء بنك الجزائر للتنمية (BAD) و 160 مليار دينار للبنوك التجارية.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

لم تحقق الإصلاحات السابقة الأهداف المقررة من طرف السلطات، لأن تداول هذه العمليات كان يتم دوماً في إطار اقتصاد مركزي مراقب من قبل الدولة. لكل هذه الأسباب أخذت السلطة تفكر جدياً في البحث عن بديل لنقادي المشاكل التي وقعت في السابق، ومن هنا بدأت التمهيدات لإدخال المؤسسات العامة ضمن اقتصاد مفتوح على العالم فبدأ التحضير لاقتصاد السوق عن طريق :

- تغيير القوانين السابقة وترك الأسعار تتحدد عن طريق العرض والطلب تدريجياً؛
- التخلي عن النظام الاشتراكي بالتخلي عن أملاك الدولة لصالح المواطنين؛
- إصدار بعض القوانين المهمة التي تحدد مستقبل المؤسسة العامة الاقتصادية والاجتماعية (السكن، الصحة، النقل...) وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص.

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في إطار برامج التكيف والتعديل الهيكلي

تميز الوضع الاقتصادي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 02%، وارتفاع التضخم إلى 20,5%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمرار تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية الالتجاء إلى الأسواق العالمية مع الانخفاض الكبير في احتياجات الجزائر من العملة الصعبة، حيث أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من حاجياتها للاستيراد¹، وفي ظل هذه الظروف قامت الجزائر بإبرام مجموعة من الاتفاقيات: الأولى مع صندوق النقد الدولي، وهي تتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية، بغرض الحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق وذلك لتحسين ميزان المدفوعات، أما المجموعة الثانية من هذه الاتفاقيات كانت مع البنك الدولي، وهي موجهة لتحقيق اقتصاد حر يمتاز بالكفاءة والخفض من سياسات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي كانت تؤدي إلى اختلالات، وتمنع الحوافز وتقلل من قدرة القطاع الخاص.

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (1989)

يعد أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث أن الجزائر سابقاً كانت ترفض اللجوء إلى الصندوق، ذلك بسبب الوصفات الاقتصادية العسيرة التي يفرضها، ولكن في تلك المرحلة لم يكن من خيار أمامها سوى القيام بهذه الخطوة. وبموجب هذا الاتفاق تمكنت الجزائر من سحب حصتها المقدرة بـ 623 مليون وحدة سحب خاصة، وذلك بدون شروط. كما وافق الصندوق على منحها 155,7 مليون

¹: بن دعيبة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1997، ص 361.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

وحدة سحب خاصة، وذلك ضمن اتفاق التثبيت (1989)، إضافة إلى مبلغ 315,2 مليون وحدة سحب خاصة كتمويل تعويضي.

أبرمت الجزائر في نفس الوقت أول اتفاق مع البنك الدولي، كان ذلك خلال سبتمبر 1989. ومن هنا ألزمت هذه المؤسسات الجزائر بإتباع سلسلة من السياسات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي، ولقد التزمت الجزائر بتنفيذ الشروط المتفق عليها والمتمثلة في:

- تحرير الأسعار من خلال رفع الدعم؛

- تقليص عجز الميزانية؛

- تعديل سعر الصرف.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (1991)

نظراً لاستمرار الاختلالات وعدم التوازن الاقتصادي، لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي، وهذا ضمن اتفاق ستاند باي (2)، وبموجب هذا الاتفاق تحصلت الجزائر على قرض مقداره 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربع دفعات، كما أبرمت في نفس الوقت اتفاقاً مع البنك الدولي، تحصلت من خلاله على 350 مليون دولار خصصت لتطهير المؤسسات الاقتصادية العامة.

الفرع الثالث: برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995)

خلال المرتين السابقتين التي لجأت فيهما لصندوق النقد الدولي، كانت الاتفاقات تتم بطريقة سرية، لكن هذه المرة فقد تم الإعلان عن لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونها. فكان أول الأمر مع نادي باريس وذلك في نهاية ماي 1994، وهذا بعد إبرام اتفاقية ستاند باي (3) مع صندوق النقد الدولي.

فمن خلال اللجوء إلى نادي باريس، تم بموجب هذا الاتفاق إعادة جدولة مبلغ 4,4 مليار دولار أمريكي وذلك لمدة 16 سنة، منها مدة 4 سنوات فترة سماح. حيث تسدد خدمة الدين التي تمت إعادة جدولتها ابتداء من شهر ماي 1998. ومن أهم ما اتفق عليه ما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية؛

- تحسين معدل النمو؛

- رفع الدعم عن مختلف الأسعار ما عدا الأساسية منها؛

- تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري؛

- معالجة عجز الميزانية العامة للدولة من خلال التسيير الصحيح للنفقات العامة.
سمح هذا الاتفاق للجزائر بتوفير 16 مليار، حيث تراجع معدل خدمة الديون إلى 3,3%¹ خلال سنة 1995.

الفرع الرابع: برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)

لجأت الجزائر مرة أخرى لصندوق النقد الدولي بعد الصعوبات الكبيرة التي عانت منها، فاستفادت من قرض بقيمة 1,17 مليار وحدة سحب خاصة، أي ما يقارب نسبة 127,9% من حصتها. لتعيد مرة أخرى إعادة جدولته ديونها لدى نادي باريس، وكان ذلك سنة 1995، لتتم إعادة جدولة 7,3 مليار دولار من مديونتها، وذلك لمدة 15 سنة، مع فترة سماح تقدر بـ 3 سنوات. كما لجأت الجزائر ولأول مرة إلى نادي لندن لإعادة جدولته ديونها الخاصة والمقدرة بـ 3,2 مليار دولار أمريكي.

تركزت أهداف هذا البرنامج على إنعاش الاقتصاد الوطني واستقراره، مع المحافظة على تشغيل دائم، بالإضافة إلى مواصلة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، والبدء بخصوصية جزء من المؤسسات العامة ومواصلة التحرير الاقتصادي، وفي نفس الوقت العمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات، وذلك عن طريق تحسين شبكة الحماية الاجتماعية وتعزيزها بتدابير مختلفة، من أجل تحقيق هذه الأهداف رسمت السلطات المركزية سياستين اقتصاديتين، تتمثل الأولى بسياسة اقتصادية ظرفية، والثانية بسياسة اقتصادية متوسطة المدى:

1- السياسة الاقتصادية الظرفية: تتعلق بالتدابير المالية والنقدية التي تسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص عجز الميزانية²

أ- فيما يتعلق بالميزانية، استهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي من شأنها زيادة الإيرادات من جهة والتقليص من النفقات من جهة أخرى، وهذا على فترة تمتد حتى سنة 1997. وفي جانب الموارد عمدت السلطات إلى توسيع الرسم على القيمة المضافة والرفع من العائد الضريبي وذلك عن طريق مكافحة الغش والتهرب الضريبي. أما من جانب تقليص النفقات، فكان ذلك من خلال الضغط على النفقات الجارية كتلك المتعلقة بالتجهيز والمرتببات والأجور وهذا عن طريق التحكم في

¹: راتول محمد، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، 2001، ص 334.

²: بن دعيدة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 365.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

مناصب العمل وعدد العمال، وتثبيت أجور عمال الوظائف العامة والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى إلغاء إعانات أسعار المواد الضرورية، وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العامة¹.

ب- بالنسبة للسياسة النقدية، فإن السلطات المركزية ركزت على مكافحة التضخم وتخفيضه برقم واحد، وذلك من أجل ضمان الاستقرار في الاقتصاد الوطني ومن أجل تحقيق ذلك، فقد اتخذت السلطات المركزية التدابير النقدية التالية²:

- التحكم في السيولة المصرفية وذلك من أجل ضمان المرونة الكافية لمعدلات الفائدة فيما بين البنوك؛
- تكوين سوق القروض وذلك عن طريق تقنيات مناقصة القروض لإعادة تمويل البنوك؛
- إزالة هامش ربح البنوك مع تحرير كلي لمعدلات الفائدة المدينة؛
- تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة لاستقطاب الادخار الخاص.

2- السياسة الاقتصادية على المدى المتوسط:

اتبعت السلطات مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي:

- أ- **على المستوى الداخلي**، فقد عازمت السلطات المركزية على توفير كل الوسائل الممكنة من أجل العودة إلى النمو الاقتصادي. لذلك حرصت السلطات على أن يتسم هذا النمو ب:
 - الاستعمال الأمثل للجهاز الإنتاجي وتحسين المردودية مع تشغيل كل القطاعات الإنتاجية، وبخاصة قطاعات الصناعة والزراعة والبناء، والعمل على توفير التمويل الملائم والدائم بعيدا عن خطر التقلبات والصدمات الداخلية والخارجية؛
 - الاستقرار الدائم مع معدل تضخم معقول يمكن مراقبته، وهذا يتطلب اللجوء إلى مصادر تمويل تعتمد على الادخار وإلغاء التمويل النقدي التضخمي؛
 - البدء بالتشغيل وامتصاص البطالة.

ب- **أما على المستوى الخارجي**، فقد ركزت السلطات على متابعة تحرير التجارة الخارجية، وذلك برفع القيود الإدارية والمالية، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات من غير المحروقات، كما ركزت على تطوير نظام الصرف وذلك عن طريق إقامة سوق للصرف ما بين البنوك مع نهاية عام 1995، وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية، والعمل على جعل الدينار قابلاً للتحويل

¹: راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 50-51.

²: بن دعيدة، مرجع سبق ذكره، ص 366.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

بالنسبة لنفقات الصحة والتعليم والسياحة كمرحلة أولى، بالإضافة إلى تخفيض مستوى الحماية الجمركية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- نتائج برنامج التعديل الهيكلي: كان التطبيق الميداني للبرنامج صارماً، إذ صاحبه المتابعة الميدانية لمصالح المؤسسات النقدية الدولية، إضافة إلى الرغبة القوية من قبل الحكومة التي أشرفت على تجسيده ميدانياً للخروج من الأزمة متعددة الجوانب. غير أن هذا التطبيق بقدر ما أحدث انعكاسات إيجابية على بعض القطاعات فإنه لم يخلو من انعكاسات سلبية على معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية¹.

تمكنت الجزائر خلال فترة البرنامج من تحسين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي:

أ- بالنسبة للنمو الاقتصادي كانت النتائج إيجابية، حيث انتقل من -0,9% سنة 1994 إلى 4,5% سنة 1997 وإلى حدود 6% سنة 1998، وهذا بالرغم من اللااستقرار الذي كانت تعرفه المؤسسات العامة ورغم حل عدد كبير منها².

ب- كما أن عجز الميزانية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي أخذ بالتحسن، حيث انتقل من -4,4% سنة 1994 إلى 3% و 1,3% سنتي 1996 و 1997 على التوالي، وكان هذا بسبب التقليل من النفقات العامة وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب³.

ت- أما التضخم؛ فقد تم التحكم فيه حيث انخفض بوتيرة عالية، فانتقل من 29% سنة 1994 إلى 18,7% سنة 1996 ليصل إلى حدود 5% سنة 1998.

ث- كما سجل ميزان المدفوعات تحسناً سمح بمضاعفة احتياطات الصرف، حيث بلغت في نهاية سنة 1996 4,23 مليار دولار، ووصلت إلى 8,05 مليار دولار سنة 1997، فتحسنت بذلك مدة تغطية الاحتياطات بأشهر الواردات لتصل إلى أكثر من 11 شهراً سنة 1997⁴. ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، وكذلك الزيادة في الإنتاج الوطني من المحروقات حيث بلغ أكثر من 800 ألف برميل في اليوم خلال سنة 1996، وأيضاً زيادة

¹: راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 63.

²: المرجع السابق، ص 64.

³: بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 226.

⁴: راتول محمد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الصادرات خارج المحروقات حيث عرفت زيادة قدرها 70% في سنة 1996 مقارنة بسنة 1995، فتجاوزت بذلك 800 مليون دولار سنة 1996¹.

ج- أما على مستوى الديون وخدماتها، فقد بلغ مجمل الديون قبل الشروع في تنفيذ البرنامج 25,724 مليار دولار، ولكنه ارتفع عند بداية التطبيق بحوالي 3,8 مليار دولار، وقد استمرت الزيادة في الاستدانة الخارجية لغاية سنة 1996 حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في التاريخ الاقتصادي الجزائري وهو 33,65 مليار دولار، وهذا بفعل القروض والتسهيلات الائتمانية المحصل عليها في إطار الإصلاح الاقتصادي، ثم أخذت تتخفّض نسبياً لتصل إلى 30,47 مليار دولار سنة 1998 مع نهاية البرنامج.

سمحت إعادة الجدولة المصاحبة للبرنامج؛ بتخفيض خدمات الديون إلى النصف، فبعدما كانت تتراوح بين 8,8 و 9,5 مليار دولار خلال الفترة 1990 و 1993 فإنها انخفضت خلال الفترة 1994 و 1997 لتتراوح بين 4,2 و 4,5 مليار دولار على التوالي. فسمحت بذلك بزيادة قدرات التمويل الخارجية بأكثر من 4 مليار دولار، غير أن هذه الخدمات عاودت الارتفاع، حيث بلغت سنة 1998 (5,18) مليار دولار، وهذا بسبب انتهاء فترة الإعفاء المستفاد منها من جراء برنامج إعادة الجدولة والإصلاح الاقتصادي.

ح- أما التحدي الأكبر الذي واجهته السلطات فهو مشكل البطالة والتي اقتربت نسبتها إلى 27% سنة 1995، كما كان متوقعاً أن تزيد هذه النسبة كنتيجة ملازمة لخفض الاستثمار الحكومي وتصفية العديد من المؤسسات العامة والشروع في عمليات الخصخصة على نطاق واسع.

استهدفت الدولة منذ انتهاء سياسة الإصلاح الاقتصادي، العمل على خلق المناخ الملائم لتسهيل الانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد حر تحكمه وتسيره آليات السوق، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني منه والأجنبي وذلك من خلال إصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار وخلق الهيئات والمؤسسات المؤطرة لذلك، وذلك بهدف القضاء أو التقليل من العراقيل والمعوقات التي تعترض المستثمر، وإعطائه كل التسهيلات اللازمة والمطلوبة.

¹: مصطفى العبد الله الكفري، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان المغاربية، الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1997، ص 85.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

خاضت الجزائر منذ الاستقلال وخلال تجربتها التنموية سلسلة طويلة من الإصلاحات كانت جلها تصب في محتوى واحد وهو بعث النمو في الاقتصاد الوطني وذلك بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، والقضاء على البطالة والتضخم. لأجل ذلك فقد شرعت الحكومة في تجربة تنموية جديدة وذلك بتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن سابقتها، سميت هذه السياسة بـ "سياسة الإنعاش الاقتصادي" ذات التوجه الكينزي، وهي سياسة مالية أو ميزانية توسعية تتمثل في برامج استثمارات عمومية ممتدة خلال الفترة (2001-2014)، وتهدف أساساً إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعد هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساساً في دفع عجلة النمو والتركيز على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

الفرع الأول: أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سطر هذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأما الأهداف العملية فتتعلق من:

- إعادة تنشيط الطلب؛
 - دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المحلية منها؛
 - رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية؛
 - تحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية
- ترمي هذه الأهداف العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي:
- مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني؛
 - استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى؛
 - تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

توصلت الحكومة إلى نتيجة هامة وهي أنه للتغلب على العقبات والعراقيل التي قد تعترض تطبيق هذا البرنامج لابد عليها من القيام بعدة تدابير أساسية تتمثل في: تحضير الفضاء الاقتصادي، تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، وتعبئة الادخار المحلي وإنشاء القدرة الشرائية. وعليه من الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتهيئة البلاد إلى إنعاش أفضل. ومن هنا تسمح الإستراتيجية المعتمدة بانطلاق النمو والحفاظ عليه بصفة مستديمة، حيث عمدت الحكومة على تحقيق النمو للناتج الداخلي الخام الحقيقي بوتيرة سنوية بأكثر من 5%، من أجل تقليص البطالة والفقر، وخلق ما يقارب 850.000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004¹.

الفرع الثاني: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يمتد برنامج الإنعاش على فترة تتطرق من سنة 2001 إلى سنة 2004، ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية. خصص لهذا البرنامج غلفاً مالياً قدره 525 مليار دج، وتضمن أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يوضح ذلك:

¹: صالح ناجية ومخناش فنيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم بحث مقدم في المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف، مارس 2013، ص ص

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الجدول (2-20): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
المجموع	205,4	185,9	113,2	20,5	525,0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني، 2001، ص 87.

يبين الجدول أعلاه ما يلي:

- خص قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بأكثر نسبة من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، حيث استفاد من 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1% من إجمالي المبلغ. وهذا يدل على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية منذ سنة 1986، والإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها في فترة التسعينات والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية (العامة والخاصة) من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة، وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وكذلك سيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

- بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشراً على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج والمتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

- أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، قد استفاد هذا القطاع من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعد بمثابة دعم للبرنامج السابق.
- أما فيما يخص دعم الإصلاحات فقد خصص له مبلغ يقدر بـ 45 مليار دج، أي بنسبة 8,6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وجه أساساً لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.
- بالنسبة للتوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، فيلاحظ أنه تركز أساساً في سنوات 2001، 2002، 2003 بقيمة 205,4 مليار دج، 185,9 مليار دج، 113,2 مليار دج على التوالي أي بنسبة 39,12%، 35%، 21,76% من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين سنة 2004 لم تحض إلا بـ 20,5 مليار دج أي بنسبة 3,9% من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهذا يدل على عزم الحكومة على تنفيذ جل العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو

- يهدف هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي¹:
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة، حيث أن الأزمة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الاقتصادية قد أثرت سلباً على نوع وحجم الخدمات العامة، مما جعل أمر تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة بغية تحسين الإطار المعيشي من جهة وتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى؛
 - تحسين مستوى معيشة الأفراد، وذلك من خلال الجوانب المؤثرة على نمط المعيشة، سواء كان الجانب الصحي أو الأمني أو التعليمي؛

¹: صالح ناجية ومخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، إذ تعد الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية، وتطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية، عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا. كما أن البنى التحتية لها دور هام جداً في تطوير النشاط الإنتاجي وبالأخص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي، يعد الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه جل الأهداف سابقة الذكر.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

يعد هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته والتي بلغت 4202,7 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعليه فالمجموع النهائي لقيمته هو 8705 مليار دج¹. مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

¹: صالح ناجية ومخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الجدول (2-21): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة المبلغ الإجمالي %
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:	1908,5	45,5
-السكن	555	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399,5	
-البرامج البلدية للتنمية	200	
-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
-تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192,5	
-باقي القطاعات	311,5	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	1703,1	40,5
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
-قطاع المياه	393	
-قطاع التهيئة العمرانية	10,15	
3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	337,2	8
-الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	
-الصناعة وترقية الاستثمار	18	
-السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7,2	
4-برنامج تطوير الخدمة العمومية:	203,9	4,8
-العدالة والداخلية	99	
-المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88,6	
-البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال	16,3	
5-برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة:	50	1,2
الإعلام والاتصال		

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، ص 47.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة في الدولة خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

1- تحسين ظروف معيشة السكان: يمثل المحور الأكبر من حيث النسبة من قيمة البرنامج، حيث

خص بـ 1908,5 مليار دج أي بنسبة 45,5%، ويعد تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية. ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن يليه قطاع التربية الوطنية ثم قطاع التعليم العالي.

2- تطوير المنشآت الأساسية: احتل المرتبة الثانية بنسبة 40,5% من إجمالي قيمة البرنامج،

وتعكس هذه النسبة الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (1703,1 مليار دج) على أربعة قطاعات فرعية وهي النقل ثم الأشغال العمومية ثم الماء (سدود وتحويلات) ثم يليه تهيئة الإقليم، وبالتالي فإن قطاع النقل والأشغال العمومية قد حظيا بالأهمية في قائمة برنامج تطوير المنشآت الأساسية.

3- دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات

رئيسية وهي¹:

- الفلاحة والتنمية الريفية، خصص له قيمة 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، بحيث يعد من أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع النفط وبعد قطاع الخدمات.
- الصناعة، خصص لهذا القطاع 13,5 مليار دج وذلك بغية تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية وكذلك تطوير الملكية الصناعية.
- ترقية الاستثمار، حيث خصص له ما يقارب 4,5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.
- الصيد البحري، خصص له قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.
- السياحة، خصص له قيمة 3,2 مليار بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

¹: صالح ناجية ومخناش فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نظرا لدور هذه المؤسسات في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال خلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذلك الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها قيمة 4 مليار دج.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، خصص لهذا القطاع قيمة 203,9 مليار دج وذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في ذلك الوقت، وتواصلت الديناميكية بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا ولايات الجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج.

الفرع الأول: أهداف برنامج التنمية الخماسي

استلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21,214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9,700 مليار دج، ما يعادل 130 مليار دولار؛

2- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

الفرع الثاني: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية

رصد للبرنامج الخماسي للتنمية مبلغ 21.214 مليار دج مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الجدول (2-22): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

النسبة%	المبلغ المخصص للبرنامج	البرنامج
45.42	990 3700 1898 619 1800 1886	1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: -السكن -التربية، التعليم العالي، التكوين المهني -الصحة -تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية -باقي القطاعات
38,52	8400 5900 2000 500	2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية: -قطاع الأشغال العمومية والنقل -قطاع المياه -قطاع التهيئة العمرانية
16,05	3500 1000 2000 500	3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية: -الفلاحة والتنمية الريفية -دعم القطاع الصناعي العمومي -دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل

المصدر: نبيل بوفليخ، مرجع سبق ذكره، ص 48.

يتضح من خلال الجدول أن القطاعات المستفيدة من البرنامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية؛ استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، ما يمثل نسبة 45,42% من إجمالي البرنامج.
- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية؛ يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38,52% من إجمالي البرنامج؛
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل؛ استفادت من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16,05% من إجمالي البرنامج.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

يلاحظ من خلال هذا البرنامج أن هناك جهود كبيرة من قبل الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وذلك من خلال المبلغ المالي الذي رصد لهذا البرنامج والذي من شأنه تطوير الجهود والمساعي التي شرع فيها منذ 10 سنوات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الرابع: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي

هدفت سياسة الإنعاش الاقتصادي بالدرجة الأولى لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: رفع معدل النمو الاقتصادي في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وتخفيض معدلات البطالة وذلك بإتباع الحكومة لسياسة رفع الإنفاق الحكومي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: أثر برنامج الإنعاش على النمو الاقتصادي

يمكن تبيان أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)

الجدول (2-23): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (2001-2015). (%)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	2,6	4,7	6,9	5,2	5,1	2,0	3,1	2,4

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج الداخلي الخام	1,6	3,6	2,9	3,4	2,8	3,8	3,9

Source

- ons, L'Algérie en quelques chiffres, résultats :2011-2013, n°44, édition :2014, p 04.
- ons, L'Algérie en quelques chiffres, résultats :2013-2015, n°46, édition :2016, p 04.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تطور معدلات النمو الاقتصادي كانت بشكل متذبذب، حيث سجل معدل النمو خلال الفترة (2001-2004) في المتوسط نسبة 4,85%، أما خلال الفترة (2005-2009) فقد سجل معدل النمو نسبة 2,84% في المتوسط، وفي الفترة الأخيرة (2010-2014) فقد سجل معدل النمو ما نسبته 3,36% في المتوسط. وبالتالي يلاحظ أن هناك تراجعاً في معدلات النمو

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الاقتصادي في الفترة الثانية، ثم عاودت الانتعاش مجددا في الفترة الأخيرة ولكن بشكل متواضع ليسجل في سنة 2015 نسبة 3,9%.

يرجع هذا الارتفاع في معدلات النمو بشكل أساسي إلى تحسن معدلات النمو في قطاع المحروقات خلال الفترة (2001-2003)، حيث انتقل من -1,9% إلى 8,8% ليعاود الانخفاض وبمعدلات متذبذبة خلال الفترات اللاحقة ليسجل بعد ذلك معدل نمو متواضع بنسبة 0,4% سنة 2015. في حين عرفت معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات تحسناً متواضعاً خلال فترة البرنامج وذلك بنسب متفاوتة، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (2-24): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة

(2001-2014) (%)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الزراعة والصيد	9,75	9,22	9,81	9,44	7,69	7,54	7,57	6,586
المحروقات	34,16	32,66	35,58	37,73	44,34	45,66	43,72	45,25
الصناعة	7,46	7,46	6,77	6,31	5,53	5,29	5,13	4,70
البناء والأشغال العمومية	8,49	9,06	8,48	8,26	7,46	7,93	8,82	8,63
الخدمات	21,80	22,20	21,17	21,19	20,08	19,82	20,52	19,14

القطاعات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة والصيد	9,34	8,47	8,11	8,77	9,85	10,27	11,67
المحروقات	31,19	34,86	35,93	34,16	29,84	27,01	18,89
الصناعة	5,72	5,15	4,55	4,49	4,64	4,86	5,43
البناء والأشغال العمومية	10,98	10,48	9,14	9,20	9,77	10,40	11,50
الخدمات	23,57	21,57	20,11	20,39	23,12	24,33	27,42

المصدر: -الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2013-2015، نشرة 2016، رقم 46، ص ص 76-77.

-Rétrospective des comptes économiques de 1963-2014, série statistiques économiques n 85.

يلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1- قطاع المحروقات: يعد القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو

الاقتصادي ويمكن أن نلمس ذلك من خلال مساهمته في الناتج الداخلي الخام، حيث بلغت في

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

المتوسط 35,40% خلال فترة الدراسة. فقد كانت نسبة مساهمته لسنة 2001م 34,16%، ثم انخفضت إلى 32,66% سنة 2002م، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنها من انخفاض سعر البرميل إذ بلغت قيمته 24,8 دولار مقارنة بسنة 2000م أين بلغ 28,7 دولار. ثم يعاود الارتفاع سنة 2003م ويبقى محافظاً على هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2006م حيث يصل إلى 45,66%، ثم تنخفض نسبة مساهمته في 2007م إلى نسبة 43,72% ثم ترتفع في 2008م إلى 45,25%، لتعاود الانخفاض من جديد في 2009م إلى 31,19%، ويرجع هذا التذبذب في مساهمة قطاع المحروقات في الناتج إلى تداعيات الأزمة العالمية وما خلفته من اختلالات العرض والطلب على النفط. ثم ارتفعت مساهمة محروقات في الناتج لتصل إلى 35,93% سنة 2011م وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط حيث سجلت أسعار سلة خامات أوبك ارتفاعاً ووصل سعر البرميل سنة 2012م إلى 109,5 دولار/برميل¹. ثم توالى الانخفاضات في مساهمة المحروقات في الناتج الداخلي الخام من 34,16% سنة 2012م ليصل إلى 18,89% سنة 2015م، ويعود السبب الرئيسي في ذلك انخفاض أسعار النفط المتوالية خلال هذه السنوات.

2- قطاع الخدمات: يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي إذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة مساهمته في الناتج خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت في المتوسط 42,42%، كما أن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي كان لها الأثر الإيجابي على أداء هذا القطاع، حيث أدى رفع الإنفاق الحكومي إلى رفع الطلب الكلي وزيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية وكذلك الخدمات المرتبطة بها؛ وهذا ما يفسر معدلات النمو المتزايدة نسبياً خلال فترة الدراسة.

3- قطاع الصناعة: سجل هذا القطاع نسبة مساهمة متدنية في إجمالي الناتج الداخلي الخام، إذ بلغت في المتوسط نسبة 5,57% خلال فترة الدراسة، حيث سجل نسبة مساهمة بلغت 7,46% سنة 2001م ثم انخفضت هذه النسبة خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى 5,53% سنة 2005م، ثم ارتفعت سنة 2006م لتصل إلى 7,93%، ثم عاودت الانخفاض سنتي 2007 و2008، ثم ارتفعت بشكل طفيف سنة 2009م لتصل إلى 5,72%. ثم انخفضت مساهمة القطاع خلال السنوات 2010، 2011، و2012 على التوالي لتعاود الارتفاع سنة 2013م لتسجل ما نسبته

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 41، الكويت، 2014، ص 86.

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

4,64%، ثم ارتفعت نسبة المساهمة لتصل سنة 2015م إلى 5,43%. إن التذبذب في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام تعكس مدى ضعف المؤسسة الصناعية الجزائرية وعدم قدرتها على المنافسة مما تسبب في خسارة حصتها في السوق الدولية وحتى في السوق المحلية التي سيطرت عليها المنتجات الصينية. ويرجع ذلك أيضا إلى قلة الاستثمارات وصعوبة الحصول على العقار، بالإضافة إلى ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية للمؤسسات الوطنية الذي لا يتجاوز في الكثير من الحالات 50%¹. وبالرغم من الفرص التي أتاحها البرنامج التكميلي لدعم النمو، إذ أن زيادة الطلب في إطار برامجه ومشاريعه على التجهيزات الصناعية بمختلف أنواعها، لم يقابله استجابة من طرف القطاع الصناعي المحلي سواء بالنسبة للقطاع العام أو القطاع الخاص، مما أدى إلى ازدياد حجم الواردات من المواد المصنعة، نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية. وهذا ما يؤكد لنا عدم تجاوب القطاع الصناعي مع سياسة الإنعاش الاقتصادي.

4- قطاع الفلاحة: يعد تأثير القطاع الفلاحي في معدل النمو الاقتصادي ضعيفاً إذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات، إذ لم تتعد نسبة مساهمته في الناتج في المتوسط 8,94% في فترة الدراسة. كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية جعلت منه عرضة للتقلبات الحادة؛ ففي سنة 2008م سجل القطاع نسبة نمو منخفضة جدا قدرت بـ 6,59%، وهذا راجع إلى ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة، ثم تحسنت معدلات النمو خلال السنوات اللاحقة حيث وصلت نسبة نمو القطاع في سنة 2015م إلى 11,67%، وهذا راجع لتحسن الظروف الطبيعية .

5- قطاع البناء والأشغال العمومية: استولى هذا القطاع على حصة الأسد في من المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهو ما انعكس إيجاباً على أداء هذا القطاع خلال الفترة 2001-2004م حيث انتقلت مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 8,49% إلى 9,06% ثم إلى 8,48% ثم إلى 8,26% في السنوات 2001، 2002، 2003، 2004 على التوالي. والانخفاض في النمو الحاصل في سنة 2003 راجع لتأثر القطاع بزلزال 21 ماي 2003، أين تم توجيه جميع قدرات القطاع نحو التكفل بالوضع الناجمة عن الكارثة. ثم شهدت نسبة مساهمته تذبذبات من انخفاض وارتفاع من سنة 2004 إلى غاية سنة 2006 ليعاود الارتفاع

¹: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24،

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

من جديد سنة 2007 حيث بلغت نسبة النمو 8,82٪، لتصل نسبة مساهمته في 2009 10,98٪، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الإنفاق العام الموجه لهذا القطاع سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية أو برنامج مليون سكن. ثم تذبذبت مساهمته في الفترات اللاحقة حيث وصلت سنة 2015 ما نسبته 11,50٪.

الفرع الثاني: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على البطالة

جاء الأثر الإيجابي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من خلال أثره على معدلات البطالة، ويمكن ملاحظة هذا الأثر من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2001-2015).

الجدول (2-25): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) (%)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	27,30	25,7	23,72	17,63	15,26	12,3	13,8

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل البطالة	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2

المصدر:

- Office Nationale des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2004, édition :2005, n 35, p 04.
- Office Nationale des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, résultats :2007-2008, édition :2009, n :39, p 04.
- Office Nationale des Statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, résultats :2011-2013, édition :2014, n :44, p 04.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، نشرة 2016، رقم 46، ص15.
- من خلال الجدول أعلاه يظهر جلياً مدى مساهمة برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة، حيث انخفض المعدل من 27,30٪ سنة 2001 إلى 10,2٪ سنة 2009. ومنذ 2010 بدأ معدل البطالة بالارتفاع حتى وصل سنة 2015 إلى 11,2٪. ويرجع الانخفاض في معدلات

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

البطالة للفترة 2001-2009 إلى ارتفاع في حجم القوى العاملة بنسبة 40,68% في نفس الفترة، وقد شمل هذا الارتفاع القطاعات التالية¹:

- **قطاع الخدمات**: سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 08,65% في فترة الدراسة وتفسر هذه الزيادة بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تحرير قطاع الاتصالات.

- **القطاع الفلاحي**: بلغ متوسط معدل النمو السنوي للعمالة لهذا القطاع 6,27% خلال نفس الفترة، ويعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الآثار الإيجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000، ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة.

- **قطاع البناء والأشغال العمومية**: استفاد هذا القطاع بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، حيث بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو العمالة 12,91%، ورغم ذلك فإن فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة أساساً بحجم التدخل الحكومي في القطاع، وبالتالي فإن الزيادة المسجلة هي زيادة ظرفية وغير مستدامة.

- **قطاع الصناعة**: يعد هذا القطاع الوحيد الذي سجل معدل نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة المدروسة، حيث بلغ في المتوسط نسبة 1,06%. تؤكد هذه النتائج على أن القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل الكافي مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر إلى الأزمة التي يعاني منها القطاع خاصة القطاع الصناعي العمومي.

يستنتج مما سبق؛ أن التأثير الإيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستوى العمالة اقتصر على قطاع واحد وهو قطاع البناء والأشغال العمومية، مما يعني أن تأثير السياسة على العمالة والتشغيل هو تأثير ظرفي وغير مستدام. أما عن القطاع الصناعي؛ فالنتائج تؤكد عدم تجاوب هذا القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، مع العلم أنه القطاع الرئيسي القادر على تحقيق معدلات نمو مستدامة وتوفير فرص عمل حقيقية ودائمة.

¹: نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 52.

خلاصة

اهتمت الجزائر ومنذ الاستقلال بالتنمية الاقتصادية وراهنّت عليها للخروج من الوضعية الصعبة والمتخلفة الموروثة من الفترة الاستعمارية، وذلك للقضاء على التخلف وبناء اقتصاد وطني قوي ومتطور الهياكل. وقد أعطيت الأولوية في ذلك للقطاع الصناعي وبالأخص لقطاع النفط الذي اعتبر كمحرك لعملية التنمية نظراً للموارد المالية الهامة التي يوفرها لتنفيذ البرامج التنموية الطموحة.

نتيجة الإخفاقات التي شهدتها القطاع الصناعي وبسبب سوء التسيير والتنظيم أصبح يمثل عبئاً على الدولة، ولتدارك هذه الإخفاقات فقد عمدت الحكومة إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، حيث كان الهدف منها تحسين الجهاز الإنتاجي وإدخال عوامل الفعالية والمردودية في المؤسسات الاقتصادية والقضاء على البيروقراطية واعتماد اللامركزية في اتخاذ القرارات، فكانت إعادة الهيكلة المؤسسات العامة ثم تلتها استقلالية المؤسسات، والتي كانت تهدف إلى تحرير المؤسسات من القيود والعراقيل التي كانت تخضع لها في السابق. وبالرغم من هذه الإصلاحات والتغيرات التي أجريت على المؤسسات الاقتصادية بقيت هذه الأخيرة تشكو من العديد من المشاكل والعراقيل على مختلف المستويات، وبالتالي بدأ التفكير في إصلاحات أخرى لتفادي المشاكل السابقة، حيث كانت تهدف إلى خلق المناخ لتسهيل انتقال المؤسسات إلى الاقتصاد الحر الذي تحكمه وتسيره آليات السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. وكان لهذه الإصلاحات أثراً ملموساً على الاقتصاد الوطني، بحيث تمكنت الحكومة من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية كرفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض عجز الميزانية، وتخفيض معدلات التضخم كم تحسن ميزان المدفوعات وتضاعفت احتياطات الصرف، ولكن التحدي الأكبر كان مشكلة البطالة التي أفضت عنه سياسة الإصلاحات (الخصوصية) بسبب تصفية العديد من المؤسسات العامة.

شرعت الحكومة في تجربة تنموية جديدة لتنفيذ سياسات اقتصادية تختلف عن سابقتها تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تهدف أساساً إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وتم إعطاء الأولوية للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، وتم بذل جهود كبيرة من قبل الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛ فقد رصدت الأموال الضخمة لتنفيذ هذا البرنامج. وقد حققت هذه السياسة بعض النتائج الإيجابية على الاقتصاد الوطني، من خلال ارتفاع مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي حيث يأتي قطاع المحروقات في مقدمة القطاعات بنسب مساهمة عالية، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بنسب مساهمة لا بأس بها، ثم يليه القطاع

الفصل الثاني إستراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر وموقع القطاع النفطي منها

الصناعي وقطاع الفلاحة بنسب مساهمة متدنية جداً، وهذا ما يعكس لنا وبصورة واضحة ضعف القطاع الصناعي الجزائري وعدم تجاوبه مع سياسة الإنعاش الاقتصادي بسبب المشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها، بالإضافة إلى ضعفه في استخدام الطاقات الإنتاجية لتحقيق معدلات نمو مستدامة وتوفير فرص عمل حقيقية ودائمة.

الفصل الثالث

أهمية قطاع النفط في الجزائر

تمهيد

يحتل قطاع النفط مكانة بارزة وذات أهمية كبيرة في الجزائر نظرا لكونه المصدر الرئيسي للدخل في البلاد من خلال إنتاجه وصادراته وعائداته التي ساهمت ولا تزال تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث -ومنذ الاستقلال- أخذت الجزائر على عاتقها مهمة السيطرة على هذا القطاع وكافة الثروات الطبيعية ومصادر الطاقة في البلاد، واتخذت مجموعة من التدابير والإجراءات القانونية والتنظيمية لإصلاح هذا القطاع حتى تتمكن من تأسيس قطاع طاقتي هام ومستقل تعتمد عليه في تنمية كافة جوانب الاقتصاد الوطني.

وعليه فقد تناول هذا الفصل ثلاثة مباحث تناولت ما يلي:

المبحث الأول: النفط مصدر طاقتي هام

المبحث الثاني: التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر

المبحث الثالث: أهمية النفط الجزائري ومكانته

المبحث الأول: النفط مصدر طاقي هام

يعد النفط من مصادر الطاقة الأساسية وشریان الحياة للكثير من القطاعات الاقتصادية، وقد عرف الإنسان النفط منذ زمن بعيد؛ فاهتمامه بالنفط ليس حديث النشأة إذ استعمله منذ القدم ولكن بصورة بدائية ومحدودة، ومع التقدم الصناعي والتكنولوجي زادت أهميته.

المطلب الأول: النفط، استعمالاته، أساليب الكشف عنه واستخراجه

يطلق على النفط عدة تسميات، فتارة يدعى "الذهب الأسود"، وتارة أخرى "دم الحضارة الصناعية" لأنه الركيزة الأساسية للدول الصناعية، التي لم تعد مقتصرة على استعماله في توليد الطاقة بل أصبح مادة تعتمد عليها العديد من الصناعات وعلى رأسها الصناعات البتروكيمياوية والكيمياوية...

الفرع الأول: مفهوم النفط

يطلق مصطلح (petroleum)، بصورة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية. ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق على المواد السائلة مصطلح (الزيت أو النفط الخام)، بينما يطلق على المواد الغازية مصطلح (الغاز الطبيعي) وعلى المواد الصلبة مصطلح البيتومين أو الإسفلت. الهيدروكربونات مركبات من عنصر الهيدروجين والكربون التي تكون في درجات الحرارة العالية بصورة سائلة أو غازية أو صلبة حسب تركيبها الجزيئي. كذلك تكون الترسبات الطبيعية من الهيدروكربونات بصورة سائلة أو غازية أو صلبة حسب مختلف المواد الهيدروكربونية الموجودة في المزيج البترولي الخام. وتوجد تجمعات الهيدروكربونات في مناطق العالم المختلفة وعلى أعماق متفاوتة تحت البحار واليابسة، والتي تكونت منذ مدة بعيدة من بقايا النباتات والحيوانات الميتة¹، وفيما يلي معدل عام

لنسب العناصر المكونة للنفط: **الجدول (3-1): العناصر المكونة للنفط**

النسب المئوية بالوزن %	العنصر
87-84	الكربون
14-11	الهيدروجين
4-0,05	الكبريت
2-0,1	النيتروجين
3-0,1	الأوكسجين

المصدر: محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مكتبة الفلاح، 2010، ص 78.

¹: محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مكتبة الفلاح، 2010، ص 77.

الفرع الثاني: استعمالات النفط

عرف الإنسان النفط منذ آلاف السنين، فنبي الله نوح (عليه السلام) استعمله في طلاء سفينته، واستعمله سكان وادي الرافدين في تشييد منازلهم، وتماسك برج بابل، إضافة إلى استخدامه في علاج الأمراض الجلدية وصناعة الفخار وفي الإنارة. كما استخدمه المصريون في تحنيط موتاهم، واستعمل لأغراض طبية من طرف الهنود الحمر والصينيين. واستخدمه الإغريق في صناعة القذائف، ثم استخدمه العباسيون في العديد من الأغراض الحربية والطبية وعلى نطاق ضيق في الإنارة¹. وقد ظل إنتاجه محدوداً لمئات السنين نتيجة استخدامه في الإضاءة والتشحيم، زيادة على استخدامه في الأغراض الطبية. وبعد ازدياد الطلب عليه نتيجة للثورة الصناعية والاجتماعية التي عرفت أوروبا الغربية، تمكنت شركة شال من تسويقه ونقله من إندونيسيا إلى أسواق أوروبا.

تمكن الكولونيل " إدوين دريك " ² - في منتصف القرن 19 - من حفر أول بئر نفطية منتجة في 27 أوت 1859م بالقرب من مدينة "تيتوسفيل" بولاية "بنسلفانيا" في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ عمق البئر 21 متراً، وقدر إنتاجها بحوالي 2000 برميل في السنة، وكان سعر البرميل في ذلك التاريخ حوالي 20 دولار³. وكانت أفضل وسيلة لخرنه ونقله براميل إنجليزية كانت مخصصة أصلاً للخمر تبلغ سعتها 155,99 لتراً، فأصبحت هي المقياس الدولي لقياس كميته. وقد ظهرت له أسواق جديدة شجعت على التوسع في مناطق إنتاجه في جهات عديدة من العالم، مثل منطقة القوقاز وأذربيجان في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ورومانيا⁴.

زاد الطلب على النفط، وبدأ استعماله ينتشر في أوروبا وأمريكا، وبدأت عمليات التنقيب والبحث عنه في العديد من الدول، وحفرت أول بئر في أفريقيا بمصر؛ في خليج السويس سنة 1911، وبايران سنة 1912. ولم يبق استخدامه مقتصرًا على توليد الطاقة فقط، بل تعددت استخداماته لتشمل العديد من المجالات، إضافة إلى استعماله في الطهي والتدفئة، ويمكن إجمالها بالنسبة لمجموع الإنتاج العالمي كما يلي:

1. النقل ويستهلك 40% من الإنتاج العالمي للنفط؛

¹: صدقي أحمد، النفط، أهميته وأبعاده الجيوسياسية، مختبر الدراسات الجغرافية والتنمية المجالية، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص 15.

²: كان "دريك" يشتغل في شركة "روك أويل" التي كانت تريد استخدام النفط لأغراض الإنارة.

³: يزعم بعض الخبراء على أنه تم حفر أول بئر نفطية في "تشارلستون" غرب ولاية "فرجينيا" بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1806.

⁴: صدقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

2. مادة خام للصناعات البتروكيمياوية، وتستهلك 20% من الإنتاج العالمي للنفط؛
3. حرارة عالية للصهر والسبك والتصنيع وإنتاج الكهرباء، وتستهلك 20% من الإنتاج العالمي للنفط؛
4. حرارة ضعيفة ومتوسطة للطهي والتدفئة، وتستهلك 20% من الإنتاج العالمي للنفط¹.

الفرع الثالث: أساليب الكشف عن النفط

لقد تمت عمليات حفر الآبار الأولى من النفط، وتقنيات بسيطة في المناطق التي كان يتدفق فيها النفط من باطن الأرض إلى السطح. كان المنقبون يتنقلون ولمسافات بعيدة مشياً أو على ظهور الحيوانات يحملون عدسات مكبرة ومطرقة وسجل تسجل فيه الملاحظات، فمعظم الحقول البترولية الأولى في العالم اكتشفت بهذه الوسائل².

ومع التقدم الذي عرفه ميدان الجيولوجيا ظهرت تقنيات حديثة وأساليب للبحث عن النفط تعتمد على دراسات تحديد أنواع وطبقات الصخور في باطن الأرض على مختلف الأعماق. حيث يقوم الجيولوجيون بالفحص الدقيق للصخور فوق سطح الأرض، إضافة إلى قياس درجات الطبقات قصد تحديد اتجاهها. وفي المناطق التي تغطيها المستنقعات أو تكسوها الغابات، يلجأ الباحثون إلى جهاز قياس الذبذبات الأرضية (السيسموجراف) التي تعكسها مختلف التكوينات الصخرية على أعماق مختلفة وتحليلها، ومقياس المغناطيسية ومقياس الجاذبية الأرضية، إضافة إلى طرق التصوير والمسح الجوي بمختلف أنواع الأشعة والأمواج.

لا ينحصر اكتشاف النفط على اليابسة، فالشركات النفطية العالمية تنتج أيضاً من البحار والمحيطات. وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت عمليات البحث عن النفط في الشطآن والأرصفة القارية، مثل الخليج العربي وخليج السويس، وخليج المكسيك حيث عثر عليه بكميات هائلة. وأساليب الكشف عن النفط في اليابسة لا تختلف عن مثيلاتها في مناطق البحار والمحيطات؛ فالمكان القريبة من سطح الأرض غالباً ما تكون قد فقدت معظم نفطها منذ عصور خلت، أما أهمها فهي المكامن النفطية التي توجد على أعماق تتراوح بين 1000 و6000 متر. وعادة ما توجد أهم المكامن النفطية في أحواض رسوبية بحرية قديمة قريبة من سلاسل جبلية إلتوائية³.

¹: هوزلي أحمد، المغرب البترول والتنمية، منشورات الزمن، العدد 19، أكتوبر 2000، المغرب، ص 8.

²: صدقي أحمد، مرجع سبق ذكره، صص 18-19.

³: صدقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

الفرع الرابع: استخراج النفط¹

تستغرق عمليات الكشف عن وجود النفط فترة طويلة، وتتطلب استثمارات ضخمة، حيث بلغت مثلاً في سنة 1963م حوالي 12,2 مليار دولار، لتبدأ عملية تقييم الاكتشاف وعملية تقدير المخزون ومن ثم تبدأ عملية الإنتاج. فظروف المنطقة الطبيعية وطبيعة تكوينها هي التي تحدد مدى نجاح عملية الإنتاج وتكلفته والكمية التي تنتجها البئر.

لقد كانت عمليات الحفر قديماً تتم بالمثاقب اليدوية، وبعدها بطريقة الدق العمودي، وبعد ظهور قصورها، توصل التقنيون إلى طريقة الحفر بنظام دوار ضخ يعرف بـ "دريك" (Derrick). تتم عمليات حفر الآبار النفطية بواسطة مثقاب صلب مثبت في أسفل العمود الحديدي يدور بواسطة محرك مثبت فوق سطح الأرض. وفوق البئر يشيد برج حديدي يتراوح ارتفاعه ما بين 20 إلى 60 متراً مزود برافعات لربط الأعمدة أو جذبها، زيادة على تزويد الحفار بمضخات طينية لاستخراج مفتتات الصخر من أعماق الأرض ماراً ماؤها عبر الأعمدة المتصلة بالمثقاب.

ويبلغ قطر البئر ما بين 60 سم في الأعلى و 10 سم في الأسفل، وعند وصول الحفر إلى سقف المكمن يدعم جدار البئر بأنابيب حديدية واسمنت خاص لمنع الجدران من الانهيار، تثبت على فم البئر أنابيب وأجهزة الاستقبال والخزن، ويفجر سقف المكمن بالمتفجرات. ونظراً لصعوبة تحديد قمة القبة النفطية؛ يتم حفر أكثر من بئر فوق القبة الواحدة على أبعاد يحددها الخبراء قصد الحفاظ على ضغط الخزان النفطي. ففي حالة وجود بئر غنية بالنفط من النوع العادي الخفيف، فإن النفط يندفع بشكل تلقائي ولسنوات عديدة قبل ضعف ضغطه. وعمليات استخراجها تتطلب استعمال مضخات خاصة، أو حقنة بالماء الساخن، أو الغاز أو إغلاقه وفتحه على مراحل إلى أن يتزايد ضغطه.

المطلب الثاني: الاحتياطي والإنتاج العالمي للنفط

يتفرع هذا المطلب إلى الاحتياطي العالمي للنفط وكذلك الإنتاج العالمي للنفط.

الفرع الأول: احتياطي النفط العالمي

المقصود بالاحتياطي النفطي الكميات المكتشفة من النفط الخام، والتي لا زالت موجودة في باطن الأرض. سواء في البر أو البحر، والذي يمكن استخلاصه بالوسائل التقنية المتاحة، وعليه يعتمد تقدير الاحتياطي النفطي على عوامل عديدة مثل: وسائل الدفع المكمني، طرق الإنتاج المتبعة والخواص

¹: هوزلي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 34.

الكيميائية والفيزيائية للصخور¹. ويصنف الاحتياطي النفطي إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي²: الاحتياطي النفطي المؤكد أو الثابت وهو يعني الكميات النفطية الكامنة في باطن الأرض والتي تم تقديرها على أساس علمي وعرف تواجدتها عن طريق حفر الآبار النفطية والممكن استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتبعة والمتوفرة وبصورة اقتصادية، حيث تصل نسبة الاحتمال إلى 90%. والاحتياطي المرجح هو يعني الكميات التي يمكن الحصول عليها من المكامن المجاورة لمكامن تم تطويرها. ويشير هذا النوع من الاحتياطي إلى كونه ثابت الوجود ومعروف من الناحية الفنية إلا أن تكاليف إنتاجه غير معروفة وتتقصه بعض المعلومات الجيولوجية التي تجعل منه احتياطاً مؤكداً. ويقدر احتمال به 50%. أما النوع الأخير فهو الاحتياطي المحتمل أو المتوقع فهو يعني كميات النفط المتوقع استخلاصها من المكامن التي لم يجر تطويرها، فهذا النوع يقضي بوجود النفط، غير أنه غير معروف من الناحية الكمية ومن الناحية الاقتصادية، وبذلك فإنه يوصف بكونه احتياطياً غير دقيق حيث يقدر احتمال به 10%.

من خلال تتبع تطور حجم الاحتياطي العالمي للنفط، نجد أن الاحتياطي العالمي قد تزايد حيث ارتفع من 1230,99 مليار برميل سنة 2010 إلى 1284,67 مليار برميل سنة 2015. وذلك راجع للاكتشافات النفطية التي حققتها العديد من الدول. حيث حققت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك خلال عام 2015 ما يقدر بـ 45 اكتشافاً جديداً للنفط؛ ففي السعودية تمكنت شركة أرامكو من اكتشاف (08) ثمانية حقول جديدة، حيث ارتفع الاحتياطي بها من 264,59 مليار برميل سنة 2010 إلى 266,58 مليار برميل سنة 2014، وتمكنت العراق من تحقيق اكتشافات جديدة للنفط قدرت في عام 2013 بنحو (05) خمسة اكتشافات وفي عام 2014 بنحو (06) ستة اكتشافات، حيث ارتفع احتياطي النفط بها من 142,30 مليار برميل عام 2010 إلى 143,10 مليار برميل عام 2015. كما ارتفع احتياطي النفط بليبيا من 47,10 مليار برميل عام 2010 إلى 49,52 مليار برميل عام 2015، حيث تمكنت الشركات العاملة بالنفط من تحقيق (04) أربعة اكتشافات مع مطلع عام 2013. ومَرَّ احتياطي النفط في دول الأوبك من 995,02 مليار برميل سنة 2010 إلى 1003,72 مليار برميل سنة 2015، ممثلاً بذلك 78,1% من مجموع الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط لعام 2015.

¹: محمد رضا أبو معاش، اقتصاديات نقل النفط، مع التطبيق على صناعة نقل النفط العراقي خلال الثمانينات والتسعينات، رسالة ماجستير في

تكنولوجيا النقل البحري، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 26.

²: حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 41.

أما على الصعيد العالمي، فقد ارتفعت تقديرات الاحتياطي في كل من البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت 16,18 مليار برميل و39,9 مليار برميل على التوالي. كما أضافت الصين نحو 450 مليون برميل إلى احتياطياتها المؤكدة ليبلغ الاحتياطي النفطي بها عام 2015 بنحو 25,1 مليار برميل. كما ارتفعت تقديرات الاحتياطي في إيران لتصل 157,53 مليار برميل، وفي روسيا التي تتوفر على 80,9 مليار برميل. ومن جانب آخر، انخفضت تقديرات احتياطي النفط في بريطانيا والنرويج وكندا، كما يبرزه لنا الجدول التالي:

الجدول (2-3): الاحتياطي المؤكد من النفط الخام عربياً وعالمياً للفترة (2010-2015)

(مليار برميل)

البلد	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الإمارات	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80	97,80
البحرين	0,12	0,12	0,12	0,12	0,12	0,12
تونس	0,43	0,43	0,43	0,43	0,43	0,43
الجزائر	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20
السعودية	264,59	265,40	265,9	265,85	266,58	261,10
سورية	2,50	2,50	2,50	2,50	2,50	2,50
العراق	142,30	141,40	145,30	145,30	143,07	143,10
قطر	25,50	25,26	25,24	25,24	25,24	25,24
الكويت	101,50	101,50	101,50	101,50	101,50	101,5
ليبيا	47,10	48,00	48,50	48,40	48,42	49,52
مصر	4,30	4,30	4,20	4,20	4,40	3,47
إجمالي الدول الأعضاء	698,34	698,91	703,68	703,53	702,26	696,97
السودان	5,00	5,00	1,50	1,50	1,50	1,50
عمان	5,50	5,50	5,50	5,50	5,50	5,50
اليمن	2,67	2,67	2,67	2,67	2,67	2,67
إجمالي الدول العربية	711,51	712,08	713,35	713,20	711,93	706,45
أنغولا	9,06	9,06	9,06	9,01	8,42	8,42
إيران	151,17	154,58	157,30	157,80	157,53	157,53
فنزويلا	99,40	99,40	99,40	99,40	100	100
نيجيريا	37,20	37,20	37,14	37,14	37,07	37,07
الإكوادور	7,21	8,24	8,24	8,24	8,23	8,23
الغابون	-	-	2	2	2	2
إجمالي دول الأوك غير العربية	304,03	308,47	313,13	311,59	313,26	312,26

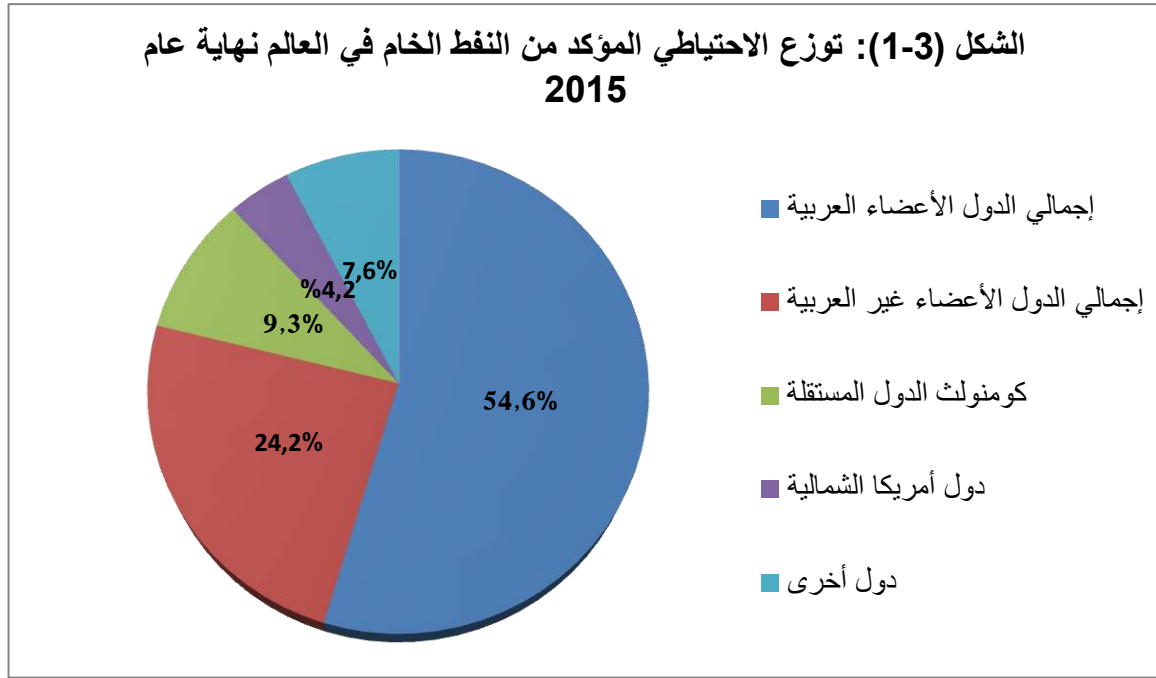
إجمالي دول الأوبك	995,02	1000,03	1009,56	1009,87	1008,07	1003,72
البرازيل	12,86	13,99	13,15	15,05	15,31	16,18
المملكة المتحدة	2,86	2,83	3,10	2,98	2,98	2,75
النرويج	5,67	5,32	5,37	5,83	5,50	5,14
الولايات المتحدة	19,12	20,68	28,95	33,40	36,50	39,90
المكسيك	10,40	10,16	10,26	10,07	9,81	9,71
كندا	6,10	5,60	6,00	6,00	6,00	4,56
كومنولث الدول المستقلة	98,90	98,90	119,06	118,89	119,79	119,79
منها: أنريجان						
أوزبكستان	7,00	7,00	7,00	7,00	7,00	7,00
تركمنستان	0,59	0,59	0,59	0,59	0,59	0,59
روسيا الاتحادية	0,60	0,60	0,60	0,60	0,60	0,60
كازاخستان	60,00	60,00	80,00	80,00	80,9	80,90
الصين	30,00	30,00	30,00	30,00	30,00	30,00
باقي دول العالم	20,35	20,35	23,72	24,38	24,65	25,10
	39,19	43,17	32,7	40,41	38,57	41,83
إجمالي العالم	1230,99	1241,55	1268,79	1283,80	1284,30	1284,67
نسبة الدول العربية للعالم%	57,8	57,4	56,2	55,6	55,4	55,4
نسبة دول الأوبك للعالم%	80,8	80,5	79,6	78,7	78,5	78,1

المصدر:

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الواحد والأربعون⁴¹، الكويت، 2014، ص ص 177-178.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون⁴²، الكويت، 2015، ص ص 144-145.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون⁴³، الكويت، ص ص 124-125.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-2).

الفرع الثاني: الإنتاج العالمي للنفط

ينتج النفط في العالم في أكثر من 100 دولة، على أن أكثر من 20 دولة هي التي تنتج النفط بكميات قابلة للتصدير.

عرف الإنتاج العالمي للنفط ارتفاعاً ملحوظاً حيث انتقل من 71,95 مليون ب/ي سنة 2010 إلى أكثر من 78 ملين ب/ي سنة 2015.

فإنتاج دول الأوبك، انتقل بدوره من 29,26 مليون ب/ي سنة 2010 إلى أكثر من 33 مليون ب/ي سنة 2015؛ ممثلاً بذلك نسبة وصلت إلى 40,6% من الإنتاج العالمي للنفط. ارتفاع الإنتاج في دول الأوبك لعام 2015، تأثر بشكل أساسي بارتفاع معدلات إنتاج كل من السعودية والعراق، حيث ارتفع معدل إنتاج السعودية من 8,16 مليون ب/ي سنة 2010 إلى 10,19 مليون ب/ي سنة 2015. أما إنتاج الدول العربية مجتمعة فقد ارتفع بمعدل 11,26% خلال الفترة (2010-2015)، وذلك من 21,3 مليون ب/ي سنة 2010 إلى حوالي 23,7 مليون ب/ي سنة 2015.

أما على صعيد الدول، فقد احتلت المرتبة الأولى السعودية بإنتاج بلغ 10,19 مليون ب/ي، وفي المرتبة الثانية روسيا بإنتاج 10,12 مليون ب/ي، وفي المرتبة الثالثة الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج 9,37 مليون ب/ي، ثم تليها الصين بإنتاج 4,29 مليون ب/ي، ثم العراق بإنتاج 3,48 مليون ب/ي، ثم تليها إيران بإنتاج 3,11 مليون ب/ي لعام 2015.

أما الإمارات فقد أنتجت 2,97 مليون ب/ي سنة 2015، والكويت بإنتاج وصل إلى 2,84 مليون ب/ي، وكندا بإنتاج وصل إلى 2,83 مليون ب/ي، أما فنزويلا فقد أنتجت حوالي 2,65 مليون ب/ي، والبرازيل بإنتاج 2,44 مليون ب/ي، والمكسيك بإنتاج وصل إلى 2,27 مليون ب/ي. والملاحظ أن السوق العالمي للنفط يعرف تغيرات مستمرة في مراتب الدول المنتجة نظراً لتزايد الاكتشافات وعمليات التنقيب. فبعد أن كانت روسيا في المرتبة الأولى على صعيد الإنتاج العالمي للنفط في السنوات السابقة؛ فقد تخلت عن هذه المرتبة خلال العام 2015 لصالح المملكة السعودية التي تصدرت بدورها ولسنين طويلة الإنتاج داخل منظمة الأوبك ودول العالم، كونها أكبر منتج للنفط على الصعيد العالمي¹. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد حافظت على مركزها الثالث خلال هذه الفترة وذلك لتحقيقها عدة اكتشافات خاصة في خليج المكسيك وسواحلها القطبية.

¹: قررت شركة أرامكو السعودية إضافة 7 مليارات دولار ضمن جهودها للتنقيب والاستكشاف لعام 2015.

والجدول التالي يوضح لنا الإنتاج العالمي للنفط:

الجدول (3-3): إنتاج النفط الخام في العالم للفترة (2010-2015)

(ألف برميل يوميا)

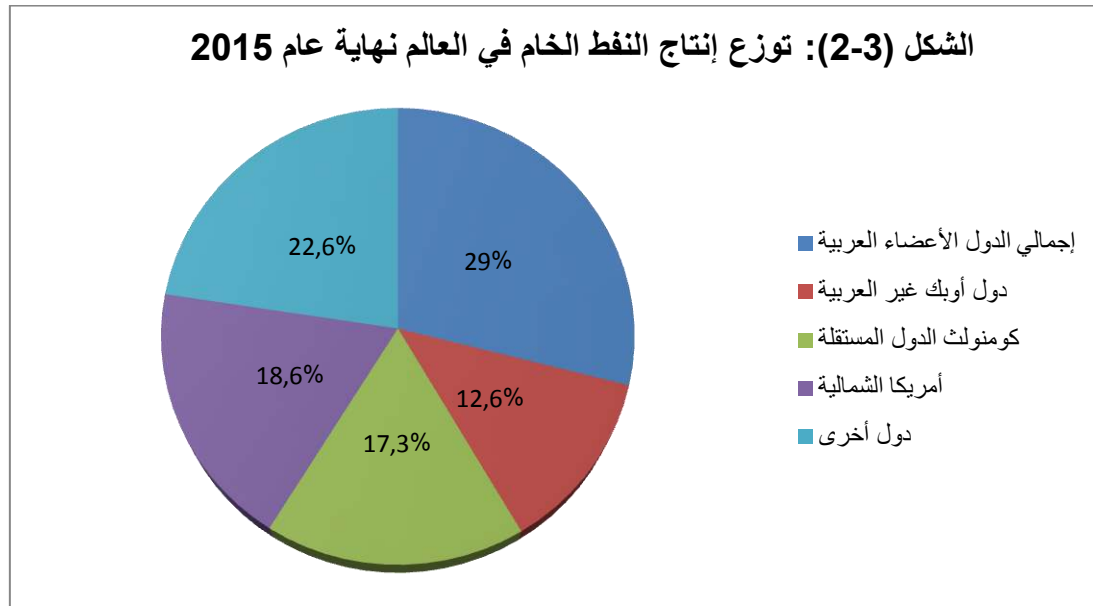
2015	2014	2013	2012	2011	2010	البلد
2971	2794	2797	2652,5	2564	2324	الإمارات
201,5	202	197	173	190	182	البحرين
49,7	54,2	62,7	66,8	70	78,8	تونس
1157	1193	1203	1203	1262	1189,8	الجزائر
10191	9701	9640	9763,4	9311	8165	السعودية
9,7	10	31	170	330	387	سورية
3481	3110	2980	2942	2653	2359	العراق
664	709	724	736	734	733,4	قطر
2842	2866,8	2921,6	2977,6	2658,7	2312,1	الكويت
401,5	480	993,3	1454	589,5	1495	ليبيا
596,2	593,4	579,6	571,5	566	560,7	مصر
22565,7	21713,4	22129,2	22709,8	20928,2	19787,4	إجمالي الدول الأعضاء
105	122	117,8	99,7	453	462,1	السودان
882	857	841	813,2	780,2	758,3	عُمان
44	140,4	158,8	180,1	190	275	اليمن
23596,7	22832,8	23246,8	23802,8	22351,4	21282,8	إجمالي الدول العربية
1767	1652	1701,2	1704	1618	1757,6	أنغولا
3152	3121	3575	3739,8	3576	3544	إيران
2654	2683	2789	2803,9	2880,9	2853,6	فنزويلا
1748	1807	1753	1954,1	1974,8	2048,3	نيجيريا
543	557	526,4	503,6	500,3	456,4	الاكوادور
220	231,3	234,1	242	-	-	الغابون
10084,0	10051,3	10578,7	10947,4	10550,0	10679,9	إجمالي دول أوبك غير العربية
31792,5	30905,1	31837,6	32675,9	30322,2	29258,8	إجمالي دول الأوبك
2429,0	2224,5	2029,0	2017,5	2094,0	2049,7	البرازيل
893,6	768,0	798,0	869,0	993,6	1196,2	المملكة المتحدة
1603,7	1524,0	1517,0	1604,5	1739,4	1857,0	النرويج
9415,0	8467,4	7449,5	6504,2	5642,5	5486,0	الولايات المتحدة
2307,5	2434,2	2531,5	2553,9	2561,3	2594,3	المكسيك
						كندا

2696,0	2777,8	2504,2	2339,5	2082,8	2016,8	كومنولث الدول المستقلة منها:
13412,1	13400,0	13315,0	12792,0	13264,5	13220,5	أذربيجان
						أوزبكستان
838,5	792,9	815,0	861,3	931,0	1027,4	تركمنستان
63,7	72,0	68,0	70,0	86,0	87,0	روسيا الاتحادية
231,0	235,0	229,0	215,4	220,0	220,0	كازاخستان
10622,2	10087,1	10047,3	9935,0	10325,0	10147,6	الصين
1581,0	1361,4	1398,5	1559,5	1600,0	1600,0	باقي دول العالم
4292,4	4201,0	4175,0	4228,1	4090,2	4049,0	
6654,2	7741,3	7029,0	6156,8	7136,9	7501,6	
78384,2	76422,3	75173,7	73815,7	72506,6	71951,8	إجمالي العالم
30,1	29,9	30,9	32,2	30,8	29,6	نسبة الدول العربية للعالم %
40,6	40,4	42,4	44,3	41,8	40,7	نسبة دول أوبك للعالم %

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الواحد والأربعون 41، الكويت، 2014، ص ص 181-182.

. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثاني والأربعون 42، الكويت، 2015، ص ص 148-149.

. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون 43، الكويت، 2016، ص ص 131-132.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3).

المطلب الثالث: نقل النفط

خلق اكتشاف النفط في العالم حركة نقل واسعة بين المنتجين والمستهلكين، وأستعمل في بداية انتشار تجارته براميل خشبية تبلغ سعتها حوالي 155,99 لترا لنقله وخزنه. أما اليوم، فينقل عبر ثلاثة وسائل هي: الأنابيب النفطية، الناقلات النفطية، والنقل البري.

1- الأنابيب النفطية: ظهرت لأول مرة لنقل النفط في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1865، ونظرا لمزاياها انتشرت وتوسعت شبكاتها وتتنوعت بشكل كبير.

يتشكل خط الأنابيب من عدة أنابيب متوازية توجد على طوله محطات للضخ، تبلغ المسافة بينها ما بين 50-300 كلم تبعا لطبيعة التضاريس. ويوجد بالولايات المتحدة الأمريكية أكبر شبكة قارية من الخطوط المتنوعة يزيد طولها على مليون كلم لنقل النفط والغاز، كما توجد بروسيا شبكة أنابيب حديثة لنقل النفط تصل سعة قطر أنابيبها إلى 1,5 متر ويتجاوز طولها 200 ألف كلم، وأهمها خط الصداقة الذي ينقل النفط من حوض الفولجا إلى دول الشرق ووسط أوروبا يصل طوله إلى 4500 كلم¹

وتوجد بمنطقة المشرق العربي العديد من خطوط أنابيب نقل النفط تمر بالعراق وسوريا، ولبنان والسعودية والأردن ومصر من أجل نقل النفط من تلك المناطق إلى البحر المتوسط.

كما أن الدول المستوردة للنفط قد قامت بإنشاء عدد من الأنابيب لنقله من موانئ الاستيراد إلى مناطق استهلاكه، كالأنبوب الذي ينطلق من موانئ شمال إيطاليا نحو ألمانيا والنمسا وسويسرا. إضافة إلى إنشاء عدد كبير من الخطوط البحرية من أهمها الخط الذي ينقل نفط بحر الشمال إلى بريطانيا والنرويج².

2- الناقلات النفطية: ينقل النفط من آباره إلى الدول المستهلكة بحراً، وفي السبعينات ازدادت

الاحتياجات للنقل أكثر مما سمح به الإنتاج بسبب التغيرات في أسلوب حركة النفط وقد ازداد الأسطول العالمي لنقل النفط تطوراً، حيث كان للتطور التكنولوجي ونمو التجارة العالمية للنفط فضل كبير في تنمية أحجام الناقلات وتزايد عددها، ويحظى أسطول الناقلات العالمي عدا العربي بمركز الصدارة في سوق النقل الدولي وهو يسيطر على نحو 91% من حجم النفط المتبادل في

¹: صدقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

²: رحمان أمال، طواهر محمد التهامي، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل، حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 20.

التجارة الدولية. وتتوزع ملكية أسطول الناقلات العالمي بشكل رئيس ما بين الملاك المستقلين 60% والشركات النفطية الاحتكارية الامتيازية السبع 21% والشركات النفطية الأخرى 19%¹.

ومن أهم الطرق البحرية لنقل النفط في العالم:

- الخليج العربي- أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح أو قناة السويس، وتجدر الإشارة إلى أن 60% من صادرات النفط تنطلق من الخليج العربي والهند وسنغافورة واليابان وكوريا والصين، وتزايدت أهمية هذا الطريق نتيجة للنهضة الاقتصادية التي عرفتها منطقة جنوب وشرق آسيا؛
- فنزويلا وأمريكا الجنوبية والوسطى- الولايات المتحدة الأمريكية. وكندا ألاسكا- الولايات المتحدة الأمريكية؛
- سيبيريا الغربية وحوض الفولغا؛
- غرب روسيا وأوروبا؛
- شمال إفريقيا- أوروبا الغربية.

تشير الإحصائيات إلى أن حوالي 40 مليون برميل من النفط تعبر المحيطات بواسطة الناقلات، ومن المتوقع أن يقفز هذا الرقم إلى 67 مليون برميل في اليوم سنة 2020 م².

3- النقل البري: يتم نقل النفط بكميات كبيرة عبر الطرق البرية وعبر شبكات السكك الحديدية في عربات ذات حاويات خاصة لنقله. وتنتشر عمليات النقل هذه بشكل كبير في الدول المنتجة للنفط ذات المساحة الشاسعة مثل: روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وتكون عمليات النقل بصورة منتظمة بين مراكز إنتاج النفط أو مناطق الاستيراد لإيصاله للمناطق الصناعية ومستودعات تخزينه، بالإضافة إلى توزيع مختلف أنواع الوقود والمشتقات النفطية وإيصالها إلى للمصانع الكيماوية والبتروكيماوية وغيرها.

أما بالنسبة للمستهلكين الصغار؛ فإن النفط يصل إليهم عن طريق الوسطاء الذين يملكون مخازن إقليمية ومحطات البيع بالتفصيل. وتجدر الإشارة إلى أن كل منتج من منتجات النفط المكررة يتطلب وسيلة خاصة لتخزينه ونقله وتوزيعه.

¹: محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مرجع سبق ذكره، ص 201.

²: صدقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 32.

المطلب الرابع: التجارة العالمية للنفط

عرفت التجارة العالمية للنفط أهمية اقتصادية وسياسية كبيرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للطلب المتزايد على هذه المادة، وذلك من أجل إعمار ما دمرته الحرب. حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على النفط العربي ابتداء من سنة 1948م. وقد أصبح للنفط أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي ومن ثم أصبح أكثر السلع رواجاً نظراً للطلب المتزايد عليه.

وقد كان للهجوم الثلاثي على مصر سنة 1956م، وإغلاق قناة السويس أثراً سلبياً على التجارة العالمية للنفط مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، نظراً لزيادة تكاليف النقل، الشيء الذي نتج عنه صعود سعر النفط العربي المصدر من دول الخليج العربي إلى 2,12 دولار للبرميل. وعلى إثر القرار السياسي القاضي بقطع الإمدادات النفطية على الدول التي كانت تتخذ مواقف معادية للقضية الفلسطينية في حرب 1973م، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع سعر النفط أربعة أضعاف لتنتزع منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) زمام المبادرة¹.

توجد أكبر أسواق النفط في العالم في لندن ونيويورك وسنغافورة، وتسيطر على صناعة النفط في العالم 15 شركة كبرى تستحوذ على ثلثي الإنتاج العالمي للنفط، وتحمل الدول العربية المصدرة للنفط مركزاً مهماً في السوق العالمية للنفط؛ إذ تمثل صادراتها ما بين 45% و 50% من الصادرات العالمية. وللوقوف على كافة التطورات الرئيسية التي شهدتها سوق النفط العالمية، نستعرض في البداية نشأة الكارتل العالمي للنفط ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك" ثم نتطرق إلى الطلب العالمي للنفط واتجاهات الأسعار وكذلك الصادرات النفطية وذلك خلال الفترة (2010-2016).

الفرع الأول: نشأة الكارتل العالمي للنفط².

يرجع الفضل في إنشاء أول شركة لصناعة النفط في العالم إلى الأمريكي "جون دافيد روكفلر" سنة 1882م تحت اسم "استاندارأويل" التي سرعان ما فرضت سيطرتها على صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى محاربتها من قبل أعدائها وخضوعها لقرار محاربة الاحتكارات "قرار

¹: نفس المرجع السابق، ص 34.

²: الكارتل: هو اتفاق بين مؤسسات أو منتجين يرمي إلى احتكار أصناف معينة من البضائع أو تنظيم المنافسة التجارية. كما يمكن أن تكون غايته الحيلولة دون هبوط الأسعار.

شيرمان الحكومي" سنة 1890م. وفي 1911م تقرر توزيعها إلى 34 فرعاً، لكن الشركات الفرعية بقيت متحالفة لأنها تعود إلى نفس المالكين¹.

بعد التطور الذي عرفته صناعة النفط على الصعيد العالمي، تمكنت الشركات الكبرى من توسيع نشاطاتها عالمياً مسيطرة على جميع مراحل الإنتاج. حيث كانت تسيطر وإلى وقت قصير على حوالي 80% من الإنتاج النفطي العالمي، كما أنها كانت تسيطر على أكثر من 70% من صناعة التكرير العالمية، وعلى الرغم من أن هذه الشركات تظهر أنها شركات متعددة الجنسية غير أن لها مصالح مشتركة وهوية أمريكية على وجه العموم². وتتمثل هذه الشركات التي كونت ما اصطلح عليه بالشقيقات السبع في:

أ- **إكسون Exxon**: عرفت هذه الشركة قبل سنة 1972م بـ "استاندارأويل أوف نيوجرزي" وفي العالم باسم "إسو" وفي الولايات المتحدة الأمريكية باسم "هامبلأويل"، وفي سنة 1972م اتخذت الشركة قراراً بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الو.م.أ تحت اسم "إكسون".

ب- **شل Shell**: أنشئت هذه الشركة سنة 1907م من اندماج شركتين، الأولى هولندية اختصت في استغلال نفط أندونيسيا، والثانية هي شركة "شل" الانجليزية متخصصة في نقل البضائع كانت تعرف بـ "روايالدوتش شل".

ت- **استاندارأويل أوف نيويورك**: تفرعت هذه الشركة عن شركة روكفلر الأولى، وهي حالياً تعرف باسم شركة "موبيل أويل".

ث- **تكساكو Texaco**: أنشئت في ولاية تكساس لاستغلال نفط الولاية، لكن نفوذها امتد إلى المملكة العربية السعودية، إضافة إلى مصالحها الضخمة بأمريكا الجنوبية وبدول البحر الكاريبي.

ج- **كولف أويل Gulf oil**: هي شركة أمريكية لها أنشطة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط.

ح- **الشركة البريطانية للنفط British Petroleum**: هي شركة انجليزية، حصلت على امتياز التنقيب عن النفط في إيران سنة 1901م وبعد امتلاك الدولة البريطانية 55% منها غيرت اسمها بالاسم الحالي سنة 1952م بعد فقدانها لنفط إيران.

خ- **استاندارأويل أوف كاليفورنيا Standard Oil Of California**: بمبادرة من روكفلر: انطلقت الشركة الفرنسية للنفط C.F.P وهي حليفة للكارتل، حيث نشأت بمبادرة حكومية سنة 1924م

¹: أنتوني سامباسون، الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعتها، ترجمة سامي هاشم، بيروت، لبنان، 1976، ص 20.

²: حازم الببلاوي، الدولار المشكلة، مجلة العربي، العدد 234، الكويت، 1978، ص 18.

لأخذ حصتها من إرث الشركة الألمانية النفطية في العراق، والتي صودرت من قبل الحلفاء بعد انتصارهم في الحرب العالمية الثانية. وبعد خوصصتها لم يبق للدولة الفرنسية منها سوى 30%، وهي تعد أكبر شركة فرنسية للنفط، صارت تعرف باسم طوطال "Total".

سيطرت هذه الشركات ولفترة زمنية طويلة على نفط الشرق الأوسط وكونت شركات محلية بمواطن إنتاج النفط، ومن أهمها¹:

- **شركة النفط العراقية:** وهي شركة انجليزية فرنسية أمريكية تشكلت من أربع شركات، كل واحدة منها تمتلك 23,75% أما 5% الباقية كانت من نصيب رجل الأعمال العراقي الأرمني "كول بنكيان".
 - **شركة أرامكو:** كانت تتشكل من أربع شركات أمريكية قبل مساهمة الحكومة السعودية في رأسمالها، وهي أكسون 30%، تكساكو 30%، موبيل 10%، وستاندارأويل أوف كاليفورنيا 30%.
 - **شركة النفط الكويتية:** كانت مقسمة مناصفة بين "بريتيش بتروليوم" الانجليزية و"كولف" الأمريكية.
- ولكي تضمن أمنها النفطي، وخوفاً من الهيمنة الأمريكية والعالمية، أنشأت العديد من الدول الأوروبية شركات وطنية مهمة تعود في أغلبها لتلك الدول، من بينها: شركة ELF الفرنسية وENI الإيطالية، وFINA البلجيكية. وعلى الصعيد العربي، فقد حذت الجزائر والسعودية حذو الدول الغربية حيث أنشأت الجزائر شركة "سوناطراك" والسعودية شركة "بترومين".

الفرع الثاني: منظمة الأقطار المصدرة للنفط "أوبك"

هناك عدة عوامل ساهمت في إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط ومن أهمها²:

- تدهور أسعار النفط؛
- تواطؤ الشركات النفطية الكبرى التي كانت تهيمن على جميع مراحل الإنتاج، من تنقيب إلى استخراج ونقل وتكرير وتوزيع المنتجات النفطية والوقود؛
- التجربة الفنزويلية في مواجهة الاحتكارات النفطية؛
- التجربة الإيرانية في تأميم النفط.

¹: صدقي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

²: يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص 147.

وقد أنشئت المنظمة بشكل رسمي عقب مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960م، وكان من الدول المؤسسة لها: العراق، المملكة العربية السعودية، الكويت، إيران، فنزويلا، وانضمت إليها فيما بعد الإمارات العربية المتحدة ثم ليبيا أندونيسيا في 1962م، فالجزائر سنة 1969م ثم قطر ونيجيريا سنة 1971م، ثم الغابون والإيكوادور سنة 1973م، (انسحبت هذه الأخيرة من المنظمة سنة 1992م)، وفي جانفي 2007م انضمت إليها أنغولا، ومقرها العاصمة النمساوية (فيينا).

وتتمحور مهام المنظمة فيما يلي¹:

- حماية أسعار النفط من التدهور؛
 - تجنب المنافسة بين الأقطار المصدرة للنفط؛
 - حماية مصالحها المشتركة اتجاه شركات الكارتل العالمية.
- كان الهدف الأول والرئيسي من تأسيس المنظمة هو تحقيق الاستقرار في الإيرادات من خلال التحكم في أسعار النفط والكميات المنتجة منه. كما كان لهذه المنظمة أثر كبير في تقلبات أسعار النفط، بحيث تهدف إلى حماية الدول الأعضاء من أية إجراءات تجاه أسعار النفط، وذلك من خلال تثبيت أسعار النفط وتأمين أعلى الأسعار من أراضي أعضائها.

الفرع الثالث: الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2015 بمعدل نمو بلغ حوالي 1,9% متجاوزاً نظيره المسجل في العام السابق وهو 1,2% متأثراً بتحسّن النمو الاقتصادي العالمي. ويعود ذلك إلى ارتفاع وتيرة النمو في الطلب على النفط في مجموعة الدول الصناعية التي سجلت نمواً معدله 1,4% في عام 2015 مقارنة بانكماش بلغ 0,8% في عام 2014م، متأثراً بتحسّن النمو الاقتصادي بالدول الصناعية؛ والذي ساهم في كبح جماح التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الناجم عن تراجع معدلات النمو بالاقتصاديات النامية.

وتعتبر حالة الاقتصاد العالمي معياراً مهماً لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط وذلك من خلال العلاقة ما بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب العالمي على النفط، وذلك من خلال تأثير استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي على معدلات النمو في الطلب خلال السنوات الأخيرة. والجدول التالي يوضح

¹: عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، غزة، 2013، ص ص 334-335.

معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو في الاقتصاد العالمي للفترة الممتدة ما بين (2010-2015).

*الجدول(3-4): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة

(2010-2015)الوحدة: (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
						الدول الصناعية*
2,1	1,9	1,2	1,2	1,7	3,1	الناتج المحلي الإجمالي
1,4	(0,8)	0,3	(1,1)	(1,6)	1,3	الطلب على النفط
						دول العالم الأخرى**
4,0	4,6	5,0	5,3	6,3	7,5	الناتج المحلي الإجمالي
2,4	3,3	3,0	3,4	3,4	4,9	الطلب على النفط
						إجمالي العالم
3,2	3,4	3,3	3,5	4,2	5,4	الناتج المحلي الإجمالي
1,9	1,2	1,6	1,0	1,3	2,9	الطلب على النفط

* تتضمن الدول الآسيوية حديثة التصنيع وهي هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي.

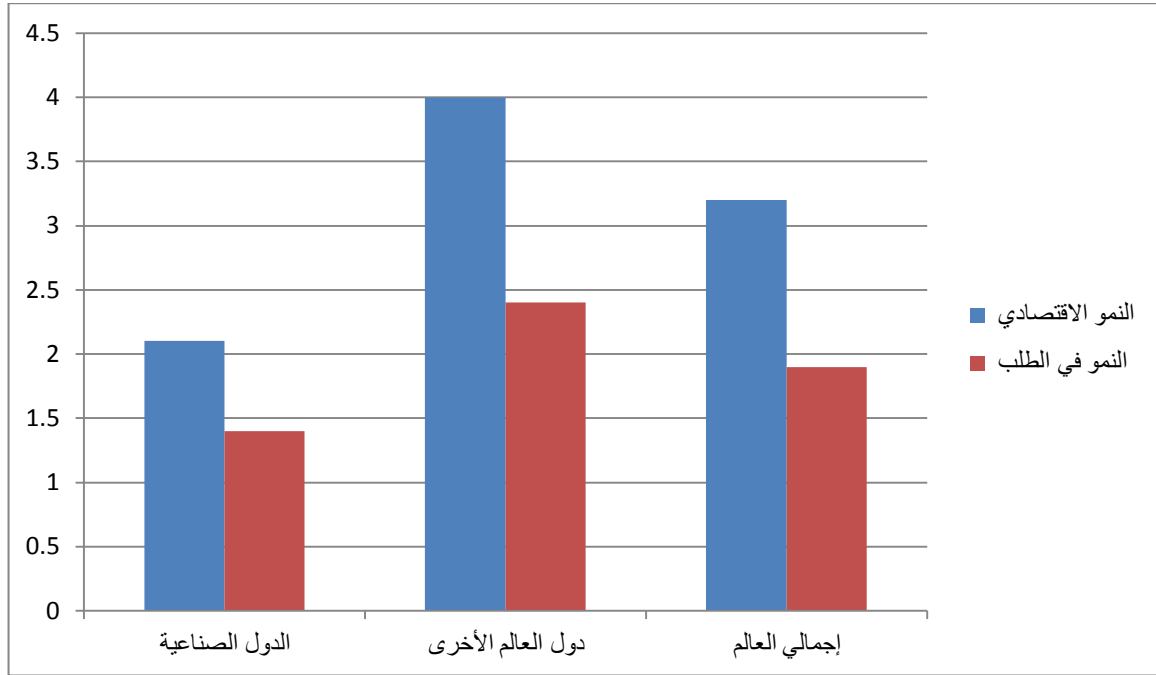
** تتضمن دول العالم الأخرى الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 41، الكويت، 2014، ص 79.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص 74.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص 39.

الشكل (3-3): النمو الاقتصادي والنمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية لعام 2015



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الجدول (3-4).

شهد عام 2015 تباطؤاً في النمو الاقتصادي العالمي، حيث تراجعت معدلات النمو من 5,4% خلال عام 2010م إلى 3,2% عام 2015م وذلك لأسباب تعود بدرجة رئيسية إلى تباطؤ النمو في الاقتصاديات النامية والناشئة.

وعلى مستوى المجموعات الدولية المختلفة، ارتفع معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية التي تستحوذ على نحو 49,7% من الاستهلاك العالمي للنفط وذلك من 1,9% عام 2014م إلى 2,1% عام 2015م بعدما شهد تراجعاً خلال الفترة (2010-2013) وهذا سببه أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي بدأت في نهاية عام 2009م وتفاقت مع بداية عام 2011م، وأثرت بشكل كبير على اقتصاديات أوروبا الصناعية¹.

ومن بين الدول الصناعية، ارتفع معدل النمو الاقتصادي للولايات المتحدة من 2,4% عام 2014م إلى 2,6% عام 2015م، بعدما كان في حالة تراجع خلال الفترة (2010-2013) من 3,1% إلى 1,1%. وشهد الاقتصاد الياباني تحولاً من الانكماش بواقع 0,03% عام 2014م إلى النمو بحوالي 0,5% عام 2015م.

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص41.

2015م. كما حدث تحسن كبير في معدل نمو اقتصاديات منطقة اليورو من 1,1% عام 2014م إلى 2,0% عام 2015م، (بعدما شهدت تراجعاً في الفترة (2010-2013) من نمو 2% إلى انكماش قدره 0,3%) نتيجة للتراجع في أسعار السلع الأولية وفي مقدماتها النفط..

في المقابل انخفضت معدلات النمو في اقتصاديات بقية دول العالم الأخرى لتصل إلى 4% بالمقارنة مع معدلات النمو المسجلة خلال السنوات السابقة، حيث تحول اقتصاد مجموعة كومنولث الدول المستقلة من نمو بلغ 5% عام 2010م إلى انكماش بلغ 2,8% عام 2015م بسبب الانكماش في لاقتصاد الروسي الذي بلغ معدله 3,7% عام 2015م، حيث تراجعت معدلات النمو من 4,5% عام 2010م إلى 0,7% عام 2014م. وبالنسبة لمجموعة البلدان النامية في آسيا فقد شهدت معدلات نموها خلال عام 2015م انخفاضاً نسبياً لتصل إلى 6,6% بالمقارنة مع 9,5% في عام 2010م من ضمنها: الصين التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في نموها الاقتصادي لتصل إلى 6,9% عام 2015م بالمقارنة مع 10,4% لعام 2010.

كما تحول اقتصاد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من نمو بواقع 6,0% عام 2010م إلى انكماش بمعدل 0,03% عام 2015م، بينما انخفض معدل النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 2,6% عام 2014م إلى 2,1% عام 2015م بعدما شهد تذبذباً في معدلاته خلال الفترة (2010-2013). كما تراجع معدل النمو الاقتصادي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء من 6,9% عام 2010م إلى 3,6% عام 2015م؛ حيث شهدت هذه الفترة عدة تذبذبات في معدلاته، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-5): النمو الاقتصادي في العالم للفترة (2010-2015)

الوحدة: (%).

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدول الصناعية	3,1	1,7	1,2	1,1	1,8	2,0
منها: الو م أ	2,5	1,6	2,2	1,5	2,4	2,6
اليابان	4,7	(0,5)	1,7	1,6	(0,1)	0,6
منطقة اليورو	2,0	1,6	(0,8)	(0,3)	0,9	1,5
دول العالم الأخرى	7,5	6,3	2,5	5,0	4,6	4,0
دول وسط وشرق أوروبا	4,7	5,4	1,3	2,9	2,8	3,0
مجموعة كومنولث الدول المستقلة	5,0	4,8	3,4	2,2	1,0	(2,7)
منها: روسيا	4,5	4,3	3,4	1,3	0,6	(3,8)
الدول النامية والآسيوية	9,5	7,9	6,8	7,0	6,8	6,5
منها: الصين	10,4	9,5	7,7	7,7	7,3	6,8
الهند	10,3	6,6	5,1	6,9	7,3	7,3
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	6,0	4,9	3,1	2,9	1,3	(0,3)
منها: المكسيك	5,1	4,0	4,0	1,4	2,1	2,3
البرازيل	7,5	3,9	1,8	2,7	0,1	(3,0)
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5,5	4,6	5,0	2,1	2,6	2,3
الدول الإفريقية جنوب الصحراء	6,9	5,0	4,3	5,2	5,0	3,8
العالم	5,4	4,2	3,4	3,3	3,4	3,1

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر:

- 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 41، الكويت، 2014، ص 80.
- 2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص 75.
- 3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص 41.

ومن خلال تتبع معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال عام 2015م، بالإمكان ملاحظة تأثير التراجع الذي شهدته أسعار السلع الأولية وفي مقدمتها النفط على اتجاهات النمو الاقتصادي بالمجموعات

الدولية، حيث انعكس التراجع في الأسعار في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية المستهلكة الرئيسية بحسب درجة اعتمادها على النفط المستورد، وفي مقدمتها اليابان ومنطقة اليورو وبدرجة أقل في الوم أ. بينما لم يبرز الانعكاس واضحاً على الاقتصاد الصيني بسبب التحولات الهيكلية التي يمر بها، حيث اتخذت الحكومة الصينية توجهاً جديداً نحو تعزيز انتقال الصين إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير الذي يحقق النمو المستدام المنشود في ثاني أكبر اقتصاد عالمي¹. بالمقابل انعكس التراجع في أسعار النفط في تراجع معدلات النمو في البلدان الأخرى المصدرة الرئيسية وفي مقدمتها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا اللاتينية المصدرة للنفط وروسيا. ويتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2015م يمكن ملاحظة تأثير هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي على معدلات النمو في الطلب على النفط، حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-6): الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية (2010-2015)

(مليون برميل/اليوم)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
46,4	45,7	46,1	46,0	45,9	47,0	الدول الصناعية
46,8	45,7	44,3	43,0	42,2	40,3	دول العالم الأخرى*
93,2	91,4	90,4	89,0	88,0	87,3	إجمالي العالم

*تضم كل من الدول النامية والمتحولة.

المصدر

- 1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 41، الكويت، 2014، ص 82.
- 2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص 77.
- 3- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص 43.

لقد أثرت معدلات النمو الاقتصادي- والتي لا تزال منخفضة نسبياً- على مستوى الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع بمقدار 5,8 مليون ب/ي خلال الفترة (2010-2015)، حيث وصل إجمالي الطلب العالمي لعام 2015 إلى 93,2 مليون ب/ي بعدما كان 87,3 مليون ب/ي عام 2010م.

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص 39.

ووفقاً للمجموعات الدولية الرئيسية، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال عام 2015 بنحو 600 ألف ب/ي ليصل إلى 46,4 مليون ب/ي وهذا بعدما شهد عدة تذبذبات في الفترة (2010-2014)، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم بواقع 6,5 مليون ب/ي خلال الفترة (2010-2015) ليصل إلى 46,8 مليون ب/ي بعدما كان 40,3 مليون ب/ي عام 2010.

وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2015، إذ انخفضت حصة البلدان الصناعية من 53,8% في عام 2010 إلى 49,8% في عام 2015، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 46,2% إلى 50,2%.

الفرع الرابع: اتجاهات أسعار النفط

لا تتأثر أسعار النفط في السوق بنمط الاستهلاك في الدول أو بجانب العرض والطلب على هذه السلعة فقط، وإنما تتأثر بعوامل أخرى قد ترتبط بأزمات سياسية أو عسكرية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أو ما يصطلح عليه بالطفرات النفطية*. وتجدر الإشارة إلى أن السوق النفطية قد تأثرت بعدد من الطفرات ومن أهمها¹:

أ- **الطفرة الأولى:** في ديسمبر 1973م، قررت منظمة الأوبك زيادة سعر النفط (العربي الخفيف) إلى 11,65 دولار، أي بزيادة قدرها أربعة أضعاف خلال أربعة أشهر، بالإضافة إلى قرار تخفيض الإنتاج الذي كان رفعه مشروطاً بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها في عام 1967م. إن موقف أوبك المستقل في تحديد أسعار النفط والكميات المنتجة منه مثل منعطفاً تاريخياً في أهمية وحدة صف المنتجين، حيث أن شركات النفط كانت تتخذ قرارات التسعير والإنتاج بصورة منفردة حتى تأسست منظمة الأوبك في عام 1960م، وما حصل بعد حرب أكتوبر عام 1973م يعد بمثابة تصحيح في موازين القوى إذ أصبحت قرارات التسعير والإنتاج من شأن الدول المنتجة وحدها، حيث أوجد هذا التحول واقعاً جديداً في سوق النفط، فارتفعت الأسعار إلى 13 دولار للبرميل في عام 1978م.

ب- **الطفرة الثانية:** في أواخر عام 1979م، بدأت إرهابات الثورة الإيرانية وكانت إيران في تلك الفترة تنتج حوالي 5,5 مليون برميل، أي ما يقارب 10% من الإنتاج العالمي، وكان 80% من هذا الإنتاج موجهاً إلى التصدير. وقد بدأت التطورات في السنوات اللاحقة في المنطقة، ابتداء بسقوط

*: الطفرة النفطية في أسعار النفط هي قفزات تلقائية مفاجئة تبدأ بالأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الرسمية للنفط.

¹: يوسف خليفة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 149-152.

الشاه وبداية الحرب العراقية - الإيرانية، إلى احتلال السفارة الأمريكية من قبل الطلبة الإيرانيين، واحتلال السوفييات لأفغانستان، وغيرها، أدى كل ذلك إلى قفزة أخرى في أسعار النفط ليصل سعر النفط (العربي الخفيف) إلى حوالي 42 دولار للبرميل في أواخر عام 1980م.

ت-الطفرة الثالثة: إن ارتفاع الأسعار شجع كثيراً من الدول غير الأعضاء في الأوبك، كالمكسيك وروسيا ومنطقتي بحر الشمال وألاسكا، التي لم تكن قادرة على الإنتاج سابقاً بسبب انخفاض الأسعار، إلى زيادة إنتاجها مما أدلى إلى زيادة المعروض ، أما من جانب الطلب؛ فقد حصلت عدة تحولات منها الاتجاه إلى بدائل النفط الأخرى وترشيد استهلاك الطاقة في المصانع والمنازل، وغيرها من السياسات التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي بحوالي 6 ملايين برميل في اليوم. كل ذلك أدى إلى بداية انخفاض الأسعار مما اضطر المنظمة لأول مرة في تاريخها لأن تفرض على أعضائها حصصاً إنتاجية محددة للتعامل مع أوضاع السوق الجديدة، وكان سقف الإنتاج المقرر في مارس 1982م حوالي 17,5 مليون ب/ي، أي ما يقارب نصف ما كانت تنتجه المنظمة في عام 1979م. لكن هذه السياسة لم تجد نفعاً وخاصة أن الدول غير الأعضاء في الأوبك خفضت أسعار نفطها لزيادة مبيعاتها في سوق أصبحت فيه المنافسة على أشدها. وهكذا وجدت المنظمة نفسها مضطرة لأول مرة إلى تخفيض السعر المعلن لنفطها في مارس 1983م إلى 29 دولار للبرميل. ومما ساعد على تفاقم الأزمة وتراجع دور المنظمة في تنظيم الأسعار والإنتاج، هو أن غالبية أعضائها كانوا يتجاوزون حصصهم، وقد أجبت الحرب العراقية الإيرانية الصراع داخل المنظمة. وعليه فقد تراجع نصيب المنظمة من الإنتاج العالمي في العام 1985م إلى حوالي 25% مما كان عليه في بداية الثمانينات، وتراجعت إيراداتها إلى ربع ما كانت عليه في العام 1980م، وقد انهارت أسعار النفط لتصل إلى حوالي 10 دولارات للبرميل في ماي 1986م. هذا الانهيار في أسعار النفط ولد لدى أعضاء المنظمة قناعة بأهمية تحقيق حد أدنى من التعاون، فتم الاتفاق بين الأعضاء في ديسمبر 1986م على اعتماد سعر رسمي يعادل 18 دولار يحسب كمتوسط لأسعار سلة من نفوط أوبك، مع بعض المرونة المتمثلة في تعديله كل ثلاثة أشهر.

ث-الطفرة الرابعة: استمرت من أكتوبر إلى نوفمبر عام 2000م، رغم أنها لم تعمر طويلاً إلا أن أسعار النفط تضاعفت ثلاث مرات بحيث تفاوتت الأسعار خلال الفترة مابين عامي 1999م و2000م بين 19,3 دولار و31,1 دولار.

ج- **الطفرة الخامسة:** بدأت الأسعار بالصعود بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والنمو الهائل للاقتصاد العالمي حيث وصلت إلى أكثر من 140 دولار في عام 2007م، ثم عادت واستقرت حول 75-90 دولار للبرميل.

شهد عام 2010م استقراراً نسبياً لأسعار النفط العالمية، بالرغم من التقلبات خلال العام، مقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العامين السابقين، حيث استقر معدل سلة خامات أوبك ليتحرك ما بين 70 إلى 85 دولار للبرميل بالمقارنة مع 61 دولار للبرميل خلال عام 2009م. ويعزى استقرار الأسعار ضمن هذا المجال إلى عوامل عديدة ومتنوعة منها ماله علاقة بأساسيات السوق، أما البعض الآخر فهو خارج نطاق ذلك، ومن أهمها¹:

- كان لجهود أوبك دوراً رئيسياً في إعادة التوازن لسوق النفط واستقرارها، حيث أن التخفيض الكبير الذي أجرته في إنتاجها اعتباراً من بداية يناير 2009م والمحافظة على سياساتها الإنتاجية من دون تغيير طيلة عامي 2009-2010 ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض في السوق وكان عاملاً حاسماً وراء استقرار الأسعار؛

- الإجماع لدى معظم الدول المنتجة والمستهلكة على ضرورة أن تكون الأسعار مناسبة لضمان اجتذاب الاستثمارات الضرورية في صناعة النفط من جهة ودعم الاقتصاد العالمي من جهة أخرى؛

- تزايد التكامل ما بين مصادر الطاقة المختلفة حيث لم تعد أسعار النفط والفحم والغاز الطبيعي والوقود الحيوي والمصادر المتجددة مستقلة عن بعضها البعض كما كان عليه الحال قبل سنوات قليلة سابقة؛

وبالرغم من استقرارها النسبي، طرأت تقلبات في الأسعار لتتحرك الأسعار اليومية لسلة أوبك خلال العام داخل نطاق 70-85 دولار /برميل وخارج تلك الحدود في بعض الأحيان نتيجة لعوامل متعددة وبتأثيرات متفاوتة ومن أهمها:

- أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو التي بدأت في اليونان في الربع الأول من العام ولحققتها أيرلندا في الربع الرابع منه، والتي كانت امتداداً للأزمة المالية العالمية وما صاحبها من انخفاض في أسواق المال والأسهم العالمية؛

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 37، الكويت، 2010، ص ص 55-56.

- الشعور بالوفرة في الإمدادات في السوق على ضوء المستويات العالية من مخزونات النفط الخام والمنتجات النفطية والفائض في الطاقة الإنتاجية من النفط الخام والفائض في طاقة المصافي والقدرات التكريرية؛
- التقلبات في أسواق صرف العملات الرئيسية في العالم وظهور ما بات يعرف بـ (حرب العملات)، وخاصة ما بين الولايات المتحدة والصين وما نتج عنه من تذبذب في سعر صرف الدولار الأمريكي الذي يؤثر بدوره على أسعار النفط بضوء العلاقة العكسية القوية ما بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار؛
- كان للمضاربات والاستثمارات دور في تذبذب الأسعار خلال عام 2010م وبخاصة رفعها إلى مستويات يصعب تفسيرها ضمن إطار أساسيات السوق في بعض الأوقات؛
- ظروف الطقس الشديد البرودة وبخاصة في أوروبا والولايات المتحدة في نهاية عام 2010م، والذي يمكن اعتباره أحد الدوافع الرئيسية، بالإضافة إلى المضاربات، وراء تصاعد الأسعار إلى مستويات عالية عبرت حاجز 90 دولار كمعدل يومي لسلة أوبك في الأيام الأخيرة من ديسمبر 2010م ما دفع بالمعدل الشهري للسلة إلى 88,6 دولار /برميل.
- أما خلال عام 2015؛ فقد انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها منذ عام 2005م، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 33,6 و 62,2 دولار خلال أشهر السنة. وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49,5 دولار /برميل مشكلا بذلك انخفاضا بحدود 46,7 دولار /برميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 48,5% بالمقارنة مع عام 2014/. وشهد النصف الأول من عام 2015 تحسنا نسبيا للأسعار تجاوزت خلاله المعدلات الشهرية لسعر سلة أوبك حاجز 60 دولار /برميل، بالمقارنة مع النصف الثاني من العام الذي شهد عودة تراجع الأسعار إلى ما دون حاجز 40 دولار /برميل.
- ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى تهاوي أسعار النفط خلال العام ما يلي¹:
- تعد وفرة الإمدادات العالمية من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، وبخاصة بعد نجاح استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي؛

¹: المنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص 45.

- ظهور بوادر التباطؤ في معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الصيني بشكل خاص، حيث اتخذت الحكومة الصينية توجهاً جديداً نحو الانتقال إلى اقتصاد مدعوم بالاستهلاك المحلي بدلاً من قطاع التصدير وهو ما ألقى بظلاله على الآفاق المستقبلية للطلب على النفط؛

- توجه كبرى الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب؛

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية تدريجياً منذ بداية عام 2014م، الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم؛

- كان للمضاريات دور كبير وبخاصة منذ النصف الثاني من عام 2014م في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام؛

أما في عام 2016، فقد انخفضت أسعار النفط العالمية خلال العام، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 26,5 و 51,7 دولار/برميل خلال أشهر العام، وبلغ المتوسط للسلة 40,7 دولار/برميل مشكلاً بذلك انخفاضاً بحدود 8,8 دولار/برميل، أي ما يعادل نسبة انخفاض 17,8% بالمقارنة مع مستويات عام 2015. ومن العوامل الرئيسية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط خلال العام ما يلي:¹

- استمرار وفرة الإمدادات العالمية، برغم تراجع الإمدادات النفطية لمجموعة دول خارج أوبك، مع توجه دول منظمة أوبك إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلاً من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها النفطي، وتحقيق زيادة صافية في الإمدادات النفطية لمجموعة دول أوبك بلغت 0.7 مليون برميل/يوم خلال عام 2016؛

- تباطؤ معدلات نمو الطلب العالمي على النفط بشكل عام، والطلب الأمريكي والطلب الصيني بشكل خاص، حيث تراجع الاقتصاد الأمريكي بشكل ملحوظ، بالإضافة إلى التوجه الجديد للصين نحو الانتقال إلى اقتصاد مدعوم بالاقتصاد المحلي بدلاً من قطاع التصدير؛

- ارتفاع مستويات المخزون النفطي العالمي بأنواعه المختلفة بحوالي 3,4% مقارنة بمستويات عام 2015، ولاسيما في الو م أ التي كانت مسؤولة وحدها عن نحو 22,1% من هذه الزيادة؛

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص 49.

- ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الرئيسية، وبخاصة بعد قيام مجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار بنحو ربع نقطة مئوية في نهاية عام 2015 لتبلغ 0,5%، الأمر الذي ساهم في خفض أسعار النفط خوفاً من ارتفاع معدلات التضخم، وفي هذا السياق وصل الدولار الأمريكي في نهاية عام 2016 إلى أعلى مستوى له منذ 14 عاماً. لقد انعكس التراجع في أسعار النفط الخام على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية، حيث شهدت انخفاضاً كبيراً خاصة خلال العام 2015 بالمقارنة مع العام السابق وبدرجات متفاوتة، حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-7): متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وغرب تكساس وبعض

الخامات العربية (2011-2016) (دولار/برميل)

الخامات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	التغير عام 2016
سلة أوبك منها:	107,5	109,5	105,9	96,2	49,5	40,7	-8,8
خليط صحراء الجزائر	112,5	111,5	109,4	99,6	52,8	44,2	-8,6
العربي الخفيف	107,8	110,3	106,6	97,1	49,9	40,9	-9,0
مربان الإماراتي	109,8	111,8	108,3	99,3	53,9	44,8	-9,1
خام الكويت	105,6	109,0	105,1	95,2	48,2	39,2	-9,0
السدر الليبي	111,9	111,9	108,6	98,4	51,4	42,6	-8,8
البحري القطري	106,5	109,3	105,4	96,3	50,7	41,4	-9,3
البصرة العراقي	106,2	108,0	103,7	94,4	47,9	39,4	-8,5
خامات أخرى							
دبي	106,2	109,1	105,5	96,6	51,0	41,3	-9,7
برنت	111,3	111,6	108,7	99,0	52,4	43,7	-8,7
خام غرب تكساس	94,9	94,2	97,9	93,2	48,7	43,2	-5,5

المصدر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص81.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص52.

لقد شهدت أسعار النفط الخام الرئيسية في العالم تراجعاً كبيراً خاصة في عام 2015م، حيث فقدت الأسعار ما يقارب من نصف قيمتها الاسمية بالمقارنة مع العام السابق 2014م. فقد حقق سعر نفط دبي انخفاضا بنحو 45,6 دولار / برميل خلال عام 2015 وحقق سعر نفط برنت انخفاضا بنحو 46,6 دولار/برميل، كما حقق سعر خام غرب تكساس انخفاضا بنحو 44,5 دولار /برميل.

وبالنسبة لمستويات الأسعار الفورية للخامات العربية، فقد انخفض الخام الجزائري بواقع 46,8 دولار/برميل ليصل إلى 52,8 دولار/برميل خلال العام 2015، أي بنسبة انخفاض 47% بالمقارنة بالعام السابق، وانخفض خام التصدير الكويتي بواقع 47 دولار/برميل ليصل إلى 48,2 دولار/برميل أي بنسبة انخفاض 49,4% مقارنة بعام 2014 ما أدى إلى ارتفاع الفروقات بين الخام الجزائري والكويتي خلال عام 2015 إلى 4,6 دولار مقارنة بحوالي 4,4 دولار /برميل عن العام السابق.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد تراجع الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة (48,6%) ليبلغ 49,9 دولار /برميل، وخام موربان الإماراتي بنسبة (45,7%) ليصل إلى 53,9 دولار /برميل، وخام السدرة الليبي بنسبة (47,8%) ليصل إلى 51,4 دولار/برميل، والخام البحري القطري بنسبة (47,4%) ليصل إلى 50,7 دولار/برميل، والبصرة العراقي بنسبة (49,3%) ليصل إلى 47,9 دولار/برميل تباعا خلال العام 2015.

ويتضح أن الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط الخام بقيمتها الاسمية والذي بلغ حوالي 46,7 دولار/برميل عام 2015 و 8,8 دولار/برميل عام 2016؛ يزيد عن الانخفاض في أسعارها الحقيقية المقاسة بأسعار عام 2000 بعد تعديلها وفق الرقم القياسي الذي يمثل مخفض الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية، حيث انخفض بـ 37,8 دولار /برميل أي بنسبة تزيد عن 49% ليصل إلى متوسطها إلى حوالي 39,3 دولار/برميل في عام 2015، أما في عام 2016، فقد انخفض بـ 7,3 دولار/برميل أي بنسبة تبلغ 18,6% ليصل متوسطها إلى حوالي 32 دولار/برميل، وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (3-8): أسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية للفترة (2000-2016)

(دولار/برميل)

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 100=2000	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27,6	100,0	27,6
2001	23,1	101,8	22,7
2002	24,3	103,4	23,5
2003	28,2	105,1	26,8
2004	36,0	107,2	33,6
2005	50,6	109,5	46,2
2006	61,0	111,8	54,6
2007	69,1	114,3	60,5
2008	94,4	116,5	81,0
2009	61,0	117,3	52,0
2010	77,4	118,5	65,4
2011	107,5	120,0	89,6
2012	109,5	121,5	90,1
2013	105,9	123,0	86,1
2014	96,2	124,6	77,2
2015	49,5	126,1	39,3
*2016	40,7	127,3	32,0

* بيانات تقديرية.

المصدر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016،

ص53.

الفرع الخامس: الصادرات النفطية

لقد انعكست معدلات أسعار النفط على قيمة صادرات النفط التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنتجة للنفط والداعم الرئيسي لاحتياجات بنوكها المركزية من العملة الأجنبية، والمعزز الأساسي للفوائض في ميزانياتها.

ومن خلال المقارنة السنوية للصادرات النفطية في الدول الأعضاء في الأوبك، يلاحظ أن هناك تذبذبات في قيمتها خلال الفترة (2010-2016)، حيث ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من 450,9 مليار دولار عام 2010 إلى 702,6 مليار دولار عام 2012، ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا حيث وصلت إلى 281,8 مليار دولار عام 2016. ويعزى هذا الانخفاض في صادرات النفط للدول الأعضاء إلى انخفاض مستويات الأسعار منذ عام 2013 حيث وصلت الأسعار إلى 39,3 دولار/برميل.

وقد تباينت نسبة الانخفاض من بلد لآخر خاصة خلال العام 2015، حيث تصدر ليبيا الدول التي شهدت انخفاضا في عوائدها بسبب الانخفاض الكبير في إنتاجها وبحدود 68% خلال عام 2015 مقارنة بعام 2014 وذلك بسبب ظروفها الأمنية، تلتها دولة قطر بنسبة انخفاض حوالي (54,8%) ومملكة البحرين (49,1%) والجزائر (48,8%) ومصر (48,5%) والسعودية (46,9%)، والكويت (45,5%) والعراق (40,1%) ثم دولة الإمارات (34,1%)¹. أما بالنسبة لعام 2016، فقد تصدرت ليبيا الدول التي انخفضت صادراتها بحدود (26,2%) مقارنة بالعام السابق، تلتها دولة قطر بنسبة انخفاض حوالي (19,8%)، ومملكة البحرين (17,7%)، وجمهورية مصر العربية (17,7%)، والجزائر (16,9%)، ودولة الكويت (15,3%)، والسعودية (14,8%)، ودولة الإمارات (13,4%). في حين ارتفعت قيمة صادرات النفط في العراق وبحدود 16,8% بسبب ارتفاع متوسط إنتاجها بنحو 1,1 مليون برميل/يوم خلال عام 2016 مقارنة بمتوسط عام 2015، كما يوضحه الجدول التالي:

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص 54.

الجدول (3-9): الصادرات النفطية للدول العربية الأعضاء في الأوبك خلال الفترة (2010-2016)

(مليون دولار)

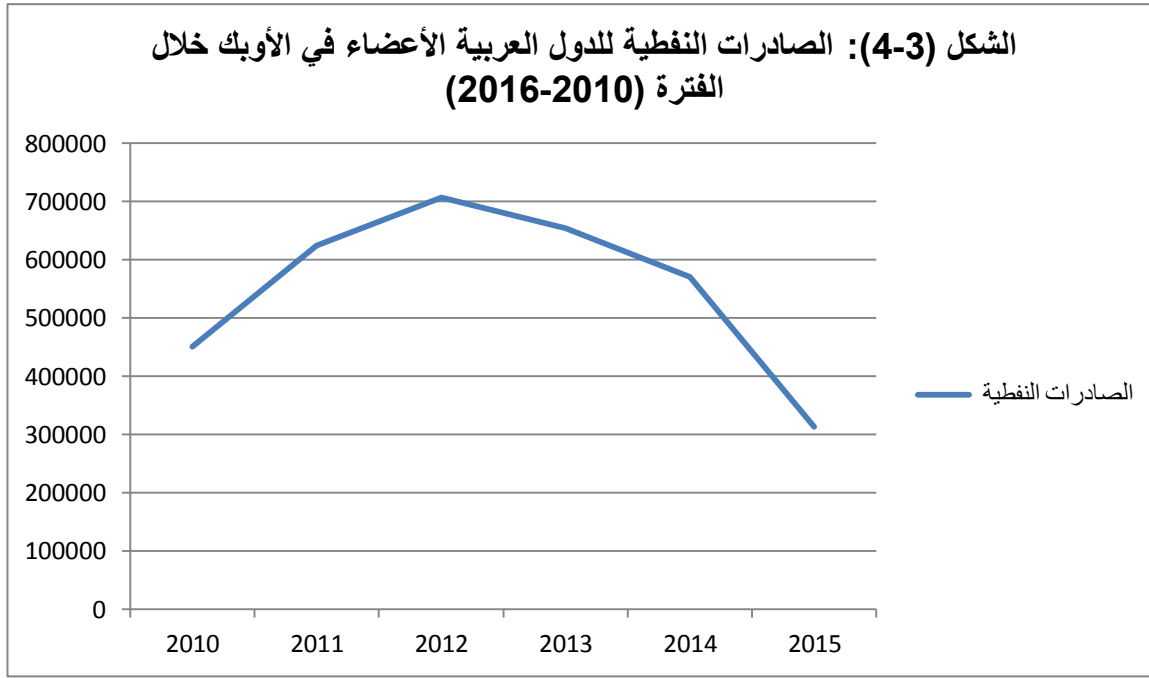
الدولة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
الإمارات	57900	85900	93613	94495	76447	50193	43449
البحرين	4664	6305	7269	7216	6034	3079	2534
تونس	**	**	**	**	**	**	**
الجزائر	28089	37289	34662	29807	26976	13661	11352
السعودية	184421	289518	307119	284906	264207	136978	116721
سورية	6689	2994	**	**	**	**	**
العراق	54248	83768	92685	90411	81740	49625	58023
قطر	20553	27328	21014	18162	21511	9404	7542
الكويت	53029	79646	99735	97025	81923	44612	37807
ليبيا	38764	7391	41705	27659	7821	3581	2642
مصر	2593	4689	4770	4590	4175	2155	1774
الإجمالي	450950	624827	702573	654271	570834	313358	281844

*بيانات تقديرية.

**تشير البيانات إلى أن حجم الاستهلاك يفوق حجم الإنتاج من النفط الخام.

المصدر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 37، الكويت، 2011، ص104.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 42، الكويت، 2015، ص87.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص63.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (9-3).

المبحث الثاني: التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر

يعد قطاع النفط من أهم القطاعات التي تركز عليها الدولة في اقتصادها نظرا للعوائد الضخمة التي يمكن استخدامها لتطوير وتفعيل القطاعات الأخرى في الاقتصاد، وعليه؛ فمنذ الاستقلال فقد حاولت الجزائر السيطرة على هذا القطاع والسيطرة الوطنية على كافة ثرواتها الطبيعية ومصادر الطاقة في البلاد، فاتخذت كافة التدابير والإجراءات القانونية والتنظيمية لتأسيس قطاع طاقي هام ومستقل تعتمد عليه في تنمية جميع جوانب اقتصادها الوطني.

المطلب الأول: بدايات النفط في الجزائر

عندما كانت الجزائر تحت وطأة الاحتلال الفرنسي، اتجهت أنظار الحكومة الفرنسية نحو صحراء الجزائر وركزت كل اهتماماتها على ثرواتها الطبيعية، ومع التطور الصناعي والأهمية الكبيرة التي أوليت للنفط كمصدر هام من مصادر الطاقة؛ ازداد اهتمام الحكومة الفرنسية باستغلال هذه الثروة خاصة مع ظهور أول مؤشر نفطي في بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) عام 1915م، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان). وقد تتابعت عمليات الاستكشاف والبحث والتنقيب مع بداية سنوات الخمسينات.

لقد كان أول حفر للشركة الوطنية للبحث والاستغلال (SNREPAL) البترول في الجزائر في منطقة بريان (على بعد 45 كلم شمال غرداية سنة 1952). أما الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (CEPA) فقد كانت أول بداية لها في منطقة القليعة (المنيعة) سنة 1953م. وفي ديسمبر من نفس السنة شرعت شركة الأبحاث البترولية في الصحراء (CREPS) في الحفر في منطقة جبل برقا جنوب عين صالح، في حين كانت بداية شركة بترول الجزائر (CPA) من تيميمون في السنة الموالية¹.

وبعد أن أظهرت النتائج الأولية بوادر النجاح بمنطقة بريان، فقد جندت فرنسا منذ 1955م ثلث نفقاتها الموجهة للأبحاث البترولية في كل مستعمراتها للأبحاث التمهيدية والحفر في الصحراء، ولقد وزعت رخص الاستغلال إلى أربع شركات هي:²

1) الشركة الوطنية للأبحاث واستغلال البترول في الجزائر (SNREPAL)؛

2) الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (CFPA)؛

3) شركة أبحاث واستغلال البترول في الصحراء (CREPS)؛

4) شركة بترول الجزائر (CPA).

¹: الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حساب الثروة في فرنسا ورهانات الثروة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 83.

²: نفس المرجع السابق، ص 88.

ولقد كانت الشركتان الأوليان من مساهمة فرنسية خاصة، أما الشركتين الأخريين من مساهمات أجنبية.

وفي مطلع عام 1956، تم اكتشاف حقول نفطية في منطقة إيجلي* قرب الحدود الليبية، ولقد قدرت احتياطات هذه الحقول بـ 150 مليون طن وتم هذا الاكتشاف على يد (CREPS). وفي نفس السنة، قامت هذه الأخيرة بالاشتراك مع المجموعة الفرنسية للبترول في الجزائر (CFPA) باكتشاف النفط في منطقة حاسي مسعود على عمق 3300م، ولقد قدرت أهمية هذا الحقل آنذاك باحتمال سعته 500 مليون طن. وفي نفس الأثناء، خلصت الأبحاث التي أجرتها (SNREPAL) في منطقة حاسي رمل إلى اكتشاف حقل للغاز قدر الاحتياطي الممكن استخراجه بأكثر من 500 مليار متر مكعب، وهو بذلك يتجاوز احتياطي حقل لاق (Lacq) الفرنسي.

وهكذا وابتداء من الفترة (1954-1956) وباكتشاف المحروقات في الصحراء، فقد تطور الاستثمار والإنتاج محركين معهما الصادرات، غير أن هذا القطاع غي المدمج في بقية القطاعات الاقتصادية لم يساهم في تحريكها وتنشيطها. فقد كانت الأرباح المحققة تحول إلى فرنسا وظل تراكم رأس المال على هذا القطاع دون أثر حقيقي على باقي الاقتصاد في الجزائر¹.

وبحسب التقديرات التي أدلى بها "موريس لومير" وزير التجارة والصناعة في الحكومة الفرنسية آنذاك، فإن الصحراء تحتزن احتياطات نفطية تزيد عن ملياري طن، وهو ما يمثل إنتاجا سنويا يقدر بـ 100 مليون طن، وعائدات سنوية تقدر بـ 1000 مليار فرنك، أما مخزونات الصحراء من الغاز الطبيعي فهي ضخمة حسب لومير، فحقل حاسي رمل لوحده يختزن 100 مليار متر مكعب، أي ما يعادل إنتاج 50 مليار طن من الفحم وهو ما يمكن من تغطية العجز الطاقوي الذي تعاني منه فرنسا وأوروبا. إن أهمية هذه المخزونات -من المنظور الاقتصادي- حفزت إلى الانتقال إلى مرحلة جديدة تمتد عبر سنتين 1957 و1958، حيث كثفت عمليات الاستغلال ووصول أموال جديدة وإنشاء شركات جديدة للأبحاث والاستغلال والتمويل. ولقد شهدت هذه الفترة انضمام شركات أمريكية وإنجليزية وإيطالية إلى الشركات الفرنسية، حيث تم الاتفاق في سنة 1958 على إنشاء شركة جديدة فرنسية أمريكية يتوزع رأس

*: شملت هذه الحقول: قطاع إيجلي، تيقندورين، زرزايين، وعباد لعراش.

¹ : Mohamed Nacer Thabet, **Le Secteur des hydrocarbures et le développement économique**, Enal/ opu, Alger, 1989, p31.

مالها كالاتي: ستاندرد أوليس يساهم بـ 50% في حين يقتسم النصف الباقي كل من الشركة الفرنسية للبترول (CFP) بنسبة 35% وشركة بتروبار الفرنسية (Petrobar) بـ 15%¹.

ولقد ترتب عن الاكتشافات المتلاحقة والتوسع في عمليات الحفر والاستغلال تطور الإنتاج بسرعة كبيرة، حيث ارتفع من نحو نصف مليون طن سنة 1959 إلى أكثر من 8 ملايين طن سنة 1960. واعتبارا لما توصل إليه مستوى الإنتاج في هذه السنة؛ فقد كانت الجزائر تعتبر من أكبر الأقطار الإفريقية إنتاجا للنفط². وقد تضاعف الإنتاج سنة 1961 حيث قدرت كميات الإنتاج النفطي في الصحراء بما يتراوح بين 16 و 17,7 مليون طن، وذلك حسب تقرير المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية³.

بعد الاستقلال اتجهت الحكومة الجزائرية نحو قطاع المحروقات الذي كان أثره غائبا على مجمل نواحي الاقتصاد الوطني، نتيجة احتكار الشركات الغربية وخاصة الفرنسية لمجمل الأنشطة النفطية، من أجل ذلك، فقد أسست الدولة في 31 ديسمبر 1964 وطبقا للمرسوم 63-491 الصادر بـ 31 ديسمبر عام 1963 أول شركة وطنية لنقل وتسويق النفط وهي سوناطراك (SONATRACH)، كان هدفها الأساسي السيطرة الوطنية على الثروة النفطية ومهامها القيام بعمليات التنقيب وإنتاج ونقل وتسويق المحروقات. وقد تمكنت هذه الشركة بعد قرارات التأميم أن تحل محل الشركات صاحبة الامتيازات السابقة، واتسعت الساحات المنجمية العائدة لها من 25 ألف كيلومتر مربع في نهاية عام 1966 إلى 800 ألف كيلومتر مربع في عام 1971. إضافة إلى 15 ألف كيلومتر مربع تساهم في ملكيتها مع شركات أجنبية⁴.

المطلب الثاني: قرارات التأميم وآثارها على قطاع النفط بالجزائر

بعد الاستقلال، وجدت الجزائر اقتصادها مكبلا بقيود ثقيلة ورثها عن الحقبة الاستعمارية من جهة وفرضتها بنود وأحكام اتفاقيات إيفيان (الموقعة في 18-10-1962) التي كانت تخدم المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى وخاصة فيما يتعلق بالمسألة النفطية. ونظرا لانعزال قطاع النفط عن الاقتصاد الوطني وغياب دوره وتعطيله كعامل أساسي لتحريك النمو الاقتصادي، طالبت الحكومة الجزائرية فتح مفاوضات

¹: الحاج موسى بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 95.

²: راشد البدرابي، ثروة البترول في إفريقيا، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1962، ص ص 77-78.

³: الحاج موسى بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

⁴: بلقاسم بلماضي، النفط الجزائري والتنمية الإنسانية المستدامة، مجلة التواصل، العدد 22، عنابة، الجزائر، 2008، ص 160.

جديدة مع الحكومة الفرنسية أثمرت عن اتفاقيات بتاريخ 29-07-1965 سميت بـ (الاتفاقيات البترولية الجزائرية الفرنسية) التي جاءت بتعديلات عديدة تستجيب لمطالب وانشغالات الدولة الجزائرية من بينها:¹

1- إلغاء ما يسمى إعادة تجديد الحقول البترولية وإلزام تطبيق معدل الاهتلاك الخطي (الثابت) وإلغاء الطرق الأخرى؛

2- بيع الشركات الفرنسية كميات من الغاز الطبيعي في الحقول للدولة الجزائرية بسعر يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، وتسويق هذه الكميات من الغاز من طرف الدولة الجزائرية²؛

3- التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر مع زيادة الاستثمارات في عمليات التنقيب والبحث؛

4- رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (SNREPAL) الفرنسية مع تعيين رئيس جزائري للشركة، بالإضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركات في معمل تكرير النفط بالجزائر بنسبة 10%؛

5- استحداث شركة تعاونية جزائرية فرنسية (ASCOOP)، مهمتها إنجاز أعمال البحث والتنقيب عن المحروقات لصالح الدولتين بقاعدة 50% لكل منها في دور المتعامل.

وبموجب هذا الاتفاق، فقد قامت كلا من الدولتين بتعيين ممثلين لمصالحها في التكفل بمهام الاستكشاف، وقد أسندت الدولة الجزائرية هذا الدور لشركة سوناطراك بحيث عرفت توسعا في مهامها وأصبحت الشركة الوطنية للبحث، الإنتاج، النقل، التحويل وتسويق المحروقات، بموجب المرسوم 66-296، أما الطرف الفرنسي كان ممثلا بمجمع إيراب (ERAP) بالاشتراك مع الشركة (SOPEFAL).

إن عمل شركة (ASCOOP) لم يكن في مستوى الآمال التي وضعت فيها، وذلك بسبب عدم قيام الشركات الفرنسية بالمجهودات المالية اللازمة في مجال الاستكشاف الذي كانت نتائجه متواضعة جدا لا تتماشى مع التضحيات والتنازلات التي قدمتها الجزائر في الميدان الضريبي، إضافة إلى رفض الشركات الفرنسية تطبيق التعديلات المتعلقة بالرسوم الضريبية خلال الفترة ما بين (1965-1971)، كما رفضت أيضا الإجراءات المتعلقة بالمحافظة على حقول النفط المستغلة واللجوء إلى استخدام الحيلة

¹: حسين مالطي، النفط الأحمر، ترجمة مصطفى جنيدي، مارينور، الجزائر، 1997، ص ص 126، 135.

²: كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص 105.

القانونية كالطعون الموقفة للقرارات الصادرة عن المحاكم التحكيمية الدولية، وهذه الطعون كانت في غالب الأحيان لصالحها مما أدى بالجزائر إلى رفض اللجوء إلى التحكيم الدولي¹.

لقد أدت هذه المشاكل في مجملها بالدولة الجزائرية إلى طلب مراجعة الاتفاقيات المبرمة في 29-07-1965 وإعادة النظر فيها، كما أنها طالبت بتطبيق النظام الضريبي المعمول به في دول الشرق الأوسط بداية من سنة 1970. وكذلك رفع نسبة مشاركة سوناطراك في الحقول البترولية لتصل إلى 51%. وعليه فإن المشاكل سابقة دفعت بالجزائر إلى مباشرة عمليات التأميم.

الفرع الأول: قرارات التأميم.

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها حركة التأميمات إلى مرحلتين هامتين هما:

أ- **المرحلة الأولى:** كانت بداية التأميم من خلال شراء حقوق شركة "بريتيش بتروليوم" (BP) في جانفي 1967، بالإضافة إلى تأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967. وبنهاية سنة 1967، كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع².

- تم إبرام اتفاقية شراكة بين سوناطراك وشركة "جيتي" (GETTY) الأمريكية في 19-10-1967، تولت من خلالها شركة سوناطراك دور المتعهد الرئيسي للأعمال؛
- إصدار مجموعة من قرارات التأميم لشركات أجنبية سنة 1970 وهو ما أدى إلى رفع حصة سوناطراك؛

- كما أعلنت الجزائر عن زيادة سعر البرميل إلى دولارين و95 سنتا بتاريخ 21-07-1970³.
ب- **المرحلة الثانية:** بعد فشل الاتفاقيات والمفاوضات التي خاضتها الجزائر مع الطرف الفرنسي بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، لم يبق للجزائر التي تبحث عن تأكيد لاستقلالها السياسي باستقلالها الاقتصادي إلا قرارا واحدا وهو قرار التأميم النهائي، وهذا ما جاء به خطاب الرئيس الراحل "هواري بومدين" في 24-02-1971 حيث صرح قائلا: ⁴

¹ : Abdelmadjid Attar et Zerrouk Djerroumi, **Le partenariat dans le secteur de hydrocarbures en Algérie : historique , enjeux et expérience**, 2007, p02.

² : بلقاسم بلماضي، العوائد البترولية، مشاكل وآفاق، أطروحة دكتوراه، جامعة عنابة، 2007، ص 16.

³ : يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996، ص 284.

⁴ : حسين مالطي، مرجع سبق ذكره، ص 235.

« لقد جاء الوقت لأن نأخذ مسؤولياتنا وقد قررنا اليوم نقل الثورة في قطاع المحروقات وتجسيد الاختيارات الأساسية لبلادنا في هذا الميدان، وعلى هذا الأساس أعلن رسميا وباسم مجلس الثورة والحكومة على تنفيذ القرارات التالية ابتداء من اليوم »:

(1) ترفع المشاركة الجزائرية في كل الشركات النفطية الفرنسية إلى 51% من أجل التحكم الفعلي فيها؛

(2) تأميم حقول الغاز الطبيعي وتأميم النقل البري أي كل الأنابيب النفطية؛

(3) إعلان عن تقديم الجزائر تعويضات عادلة للشركات التي تم تأميمها مع ضمان تمويل فرنسا بالنفط والاستعداد لإعادة التفاوض حول مشكلة الضرائب.

الفرع الثاني: آثار قرارات التأميم على قطاع النفط

لقد تأثر قطاع النفط بقرارات التأميم حيث ترتبت عن هذه الأخيرة عدة نتائج مهمة من أبرزها:¹

- تخلص الجزائر من التبعية الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالثروات الوطنية؛
- إنهاء عقود الامتياز طبقا للمرسوم التشريعي 71-22 الصادر بـ 12-04-1971 وهذا بالنسبة للشركات الأجنبية التي تحتكر عمليات النقل والتسويق والإنتاج النفطي؛
- تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في عدد من الشركات وبيع مصنع لتمييع الغاز الطبيعي؛
- رفع نسبة مشاركة وسيطرة سوناطراك إلى 51% في عقود البحث والتنقيب؛
- تحول الدفع من الفرنك الفرنسي إلى الدينار الجزائري؛
- فتح المجال أمام اليد العاملة الوطنية من كوادرات (إطارات) وكوادرات فنية (تشغيلية).

لقد اعتبرت فرنسا قرار التأميم قرارا غير شرعي ويتعارض مع الاتفاقية الجزائرية-الفرنسية ذلك أن الجزائر اتخذته من جانب واحد. وعليه رفضت فرنسا تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي، وتأكيدها أن النفط الجزائري لا يمكن أن يجد له سوقا خارج فرنسا ولا يمكنه بلوغ الأسواق الأوروبية دون المرور عبرها، كما أنها قامت بالضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي من المحتمل أن تقيم الجزائر معها علاقات اقتصادية وطالبتها بمقاطعة النفط الجزائري، بالإضافة إلى إلغاء عقود عشرة (10) آلاف من العمال المرخص لهم العمل بفرنسا وذلك بهدف التقليل من هجرة الجزائريين إليها.²

¹: يسري محمد أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 287.

²: بلعيد عبد السلام، الغاز الطبيعي بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد مقداد ومصطفى ماضي، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص 49.

ونتيجة لذلك، واجهت الجزائر صعوبات عدة في الدخول إلى الأسواق العالمية بسبب عزوف الدول عن إبرام عقود معها مجارة لموقف فرنسا، بالإضافة إلى ذلك نقص الإطارات الكفوة القادرة على التكفل بالقطاع النفطي نتيجة تخلي الشركات الأجنبية عن مواصلة عمليات الاستغلال. وبعد أن أظهرت الجزائر العزم في الدفاع عن مصالحها وخوض غمار معركة التأمين، قررت العديد من الدول التعامل معها، حيث أبرمت الشركة الوطنية "سوناطراك" عقدا لها مع الشركة الأمريكية "ألبازو" فكان ذلك بمثابة مكسبا للجزائر وتأكيدا لربحها معركة التأمين التي خاضتها للتخلص من هيمنة الشركات الاستعمارية¹.

بعد التأمينات، كانت النتائج جد متواضعة، إذ أنه خلال الفترة (1971-1985) تم إبرام 25 عقد شراكة فقط مع شركات نفطية أجنبية، حيث كانت هذه الأخيرة تهتم ب 10% فقط من قطاع النفط². وتجدر الإشارة إلى أن العقود التي تم توقيعها خاصة خلال الفترتين (1973-1974) إلى (1978-1979) كانت نتيجة أزمة الخليج 1973، أما عقود الشراكة في الفترة الثانية؛ فكانت نتيجة أزمة انخفاض أسعار النفط والتي نتج عنها ندرة في النفط في الأسواق العالمية، وزيادة الاحتياجات الهائلة من النفط للدول الصناعية.

وأمام هذه الوضعية فإن الشركات الأجنبية كان اهتمامها هو التفاوض حول إبرام اتفاقيات شراء النفط الخام دون الاهتمام بالبحث عنه، ذلك أن عمليات التنقيب والبحث تتطلب فترة زمنية طويلة، لا يمكن الاستجابة فيها لتغطية الطلبات الحاضرة لاقتصاديات الدول الصناعية. وعليه، فرضت الجزائر على المستثمرين الأجانب الاستثمار في البحث والتنقيب من أجل اكتشاف آبار نفطية لتجديد الاحتياطات. لذلك فرضت على الشركات استثمار مبلغ يساوي 30 مليون دولار في الاكتشاف بهدف إيجاد 10 مليون برميل نفط، حيث كان سعر البرميل 03 دولار وكل اتفاق أو عقد شراكة ينص على بيع 10 مليون برميل للشركات الأجنبية³.

هذه الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية سرعان ما انحرفت عن هدفها، ذلك أن الشركات التي أبرمت عقود البحث والتنقيب لم تكن تبحث فعليا عن النفط، بل كان الاتفاق حبرا على ورق، وهذا ما أدى إلى نتائج ضعيفة وسلبية أفضت إلى قلة الاكتشافات المسجلة. كل هذه الأسباب؛

¹: نفس المرجع السابق، ص ص 124-125.

² : Omar Khelif, *Dynamique des marchés et valorisation des hydrocarbures* ;Alger ;CREAD,2005,p109.

³: Abdelmadjid Attar, Zerrouk Djerroumi, op-cit, p 02.

بالإضافة إلى عدم وجود منافسة في الشروط الممنوحة للشركات النفطية أدت إلى ضرورة إعادة النظر في التشريعات والقوانين المتعلقة بالنفط.

المطلب الثالث: إصلاحات قطاع النفط في الجزائر

يعد قطاع النفط أول قطاع مسته الإصلاحات الاقتصادية وذلك لمحاولة إيجاد موائمة بين سياق التحولات الاقتصادية العالمية في قطاع الطاقة من جهة وبين ضرورة الإصلاحات الهيكلية لهذا القطاع الهام من جهة ثانية. وعليه فقد صدرت العديد من القوانين التي حاولت تنظيم قطاع النفط وتشكيل الإطار القانوني والمؤسسي الذي يعمل ضمنه، وتتمثل هذه القوانين فيما يلي:

الفرع الأول: قانون 1986 للمحروقات

جاء القانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بتحديد الأشكال القانونية لأنشطة التنقيب والاستكشاف والبحث ونقل المحروقات، ليقر حقيقة هيمنة سوناطراك على جميع أنشطة القطاع وعدم الثقة في الشركات الأجنبية للقيام بهذه الأنشطة إلا من خلال الشراكة مع سوناطراك؛ إذ لا تقل نسبة هذه الأخيرة عن 51% وذلك وفق الأشكال التالية:

- شراكة عقد تقاسم الإنتاج؛
- شراكة عقد الخدمة؛
- الشراكة بالمشاركة دون شخصية قانونية، حيث يؤسس الشريك الأجنبي شركة تجارية بموجب القانون الجزائري (القانون التجاري). أنظر الجداول (3-10) و(3-11) و(3-12).

الجدول (3-10): عقود الشراكة بالمشاركة حسب قانون 1986

شروط الشراكة	- تقاسم الحقوق والواجبات اعتمادا على نسبة المشاركة . - يجب أن لا يقل نسبة سوناطراك عن 51%.
خصائص الشراكة	- يتحمل الطرف الأجنبي مخاطر الاستكشاف بشكل كامل. - يتشارك الطرفان في المكامن المكتشفة. - يدفع كل طرف حقوق الإتاوة والضريبة على النفط حسب نسبته في المشاركة. - يمول الطرف الأجنبي الاستثمار في مرحلة عملية الاستكشاف. - في حالة حصول الاكتشاف التجاري تقوم سوناطراك بتعويض الطرف الأجنبي عن تكاليف الاكتشاف بنسبة 51%.

المصدر: بوحنية قوي وخميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، جوان 2013، ص 148.

الجدول (3-11): عقود تقاسم الإنتاج (PSG) بحسب قانون 1986

مبادئ عقود تقاسم الإنتاج	-استفادة الشريك الأجنبي كتعويض عن التكاليف وبدل أتعاب، بنقل جزء من إنتاجه عبر معابر الشحن خالية من الضرائب.
خصائص عقود تقاسم الإنتاج	-لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي نسبة 49% للإنتاج الكلي للحقول الجارية. -يتحمل الشريك الأجنبي مخاطر عملية الاستكشاف. -خلو أرباح الشريك الأجنبي من أي ضرائب، حيث تتحمل سوناطراك دفع الضرائب على الدخل عن الشريك الأجنبي والتي تعادل نسبة الضريبة العامة.

المصدر: بوحنية قوي وخميس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 148.

الجدول (3-12): شراكة عقد الخدمة (RSC) حسب قانون 1986

مبادئ عقد الخدمة	يستفيد الشريك الأجنبي كتعويض للتكاليف وبدل أتعاب على مدفوعات من النوع أو نقدا خالية من الرسوم.
خصائص عقد الخدمة	-تسمح هذه العقود للشريك الأجنبي باختيار نوعية المخاطر التي يتحملها. -يعتمد الدفع على نوع المخاطر التي اختارها الشريك الأجنبي. -لا يستفيد الشريك الأجنبي من أية امتيازات في حقول الإنتاج.

المصدر: بوحنية قوي وخميس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 148.

ومن أهم القواعد التنظيمية التي رسخها هذا القانون¹:

- 1- تمنح وبشكل حصري رخص التنقيب والإنتاج لشركة سوناطراك؛
- 2- تسيطر سوناطراك على أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب، وعدم فتح الشراكة في مجال نقل المحروقات؛
- 3- السماح بالشراكة في مجال أنشطة البحث والتنقيب والإنتاج من خلال صيغة عقد تقاسم الإنتاج (PSC)، حيث تستفيد شركات النفط والغاز من الأرباح بما لا يتجاوز 49% في السنة وتخلو من أي ضرائب؛
- 4- تقوم سوناطراك بطرح مناقصات لاختيار الشركاء من شركات النفط والغاز وفق آلية عقود تقاسم الإنتاج؛

¹: بوحنية قوي وخميس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 147.

5- استفادة سوناطراك من نمطين من الحصص: الأولى تأتي من مداخل النفط والنفط الخام أو من تصدير الغاز الطبيعي، والثانية تأتي من اعتبار سوناطراك مالك للسند المنجمي (Mining Title Holder)؛

6- يمنح القانون العقود في مجال المحروقات السائلة؛

7- لا تمنح الامتيازات في مجال الغاز؛

8- لا يشير القانون إلى وسائل التحكيم الدولي في المنازعات التي يمكن أن تحدث.

أما فيما يخص الجانب الجبائي، فقد تضمن القانون ما يلي: الإتاوات؛ وتبدأ من 12,5% إلى غاية 20% أما الضريبة على الدخل فهي من 65% إلى 85%.

جاء قانون 86-14 في ظروف تميزت بالأزمة الاقتصادية وتراجع مداخل المبادلات الخارجية بنسبة 34%، ولذلك جاء هذا القانون لفتح المجال أمام الاستثمار الخارجي في قطاع المحروقات من خلال الشراكة مع سوناطراك.

لاقى هذا القانون بعض المعارضة داخل البرلمان من أجل إدراج تعديلات تنص على عدم تجاوز نسبة الشركات الأجنبية في الشراكة 49% والأولوية كانت تعطى للاكتشاف الجديد وليس في الحقول الموجودة¹، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إجراء تعديلات جديدة على القانون وقد شملت 14 تعديلا، تم المصادقة عليها سنة 1991 وإلحاقها بقانون 1986، وقد سمحت هذه التعديلات للشركات الأجنبية بالحصول على أرباح منصفة ومنح حق اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات الخلاف والنزاع². ساهمت تعديلات 1991 في جلب العديد من الشركات الأجنبية إلى إبرام عقود الاستكشاف طوال عقد التسعينات بالرغم من الأزمة السياسية والأمنية التي كانت تعيشها البلاد. ويمكن تلخيص أهم التعديلات لسنة 1991 فيما يلي:

1- إدراج آلية التحكيم الدولي في حالة النزاع بين المستثمرين الأجانب وسوناطراك³؛

2- إدراج الشراكة في الحقول المكتشفة سلفا؛

3- منح امتيازات في مجال الغاز⁴؛

¹: قانون 86-14 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986.

²: المادة 63 من القانون 91-21 الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1991.

³: المادة 12 من القانون 91-21 التي تعدل المادة 63 من القانون 86-14.

⁴: المادة 02 من القانون 91-21 تعدل المادة 04 من القانون 86-14.

4- فتح مجال الاستثمار للشركات الأجنبية في مجال نقل المحروقات بالأنابيب¹؛

5- تخفيضات بنسبة 10% خاصة بالإتاوات وتخفيض بنسبة 42% خاص بالضريبة على الدخل، جاء هذا التخفيض لتشجيع الاستثمار في المناطق الصعبة².

جعل قانون 86-14 شركة سوناطراك في وضع مؤسسي معقد، وذلك من خلال المسؤولية الملقاة على عاتقها في إدارة قطاع المحروقات، حيث وبموجب هذا القانون تضطلع سوناطراك بدورين متناقضين: الأول تظهر فيه على أنها متعامل اقتصادي يستثمر في قطاع النفط والغاز، كأى شركة نفطية في العالم، والثاني تلعب فيه دور سلطة الضبط والتنظيم لقطاع المحروقات وهو الدور الذي تلعبه الدولة عادة. ومن خلال نسبة المشاركة التي أعطيت لسوناطراك والتي لا تقل عن 51% في عقود التنقيب والبحث والاستكشاف، أرادت الحكومة من خلالها تحقيق هدفين أساسيين هما: جلب الاستثمار الأجنبي من جهة، والرقابة على كل العقود المبرمة في مجال المحروقات من جهة أخرى³.

والجدير بالذكر أن قانون 1986، خطى خطوات جد مهمة نحو تأهيل قطاع المحروقات مع ما تتطلبه التحولات الدولية في مجال الطاقة، إلا أنه كان يعاني من بعض نقاط الضعف ولا سيما تلك المتعلقة بعدم فتح الاستثمار الأجنبي في مجال نقل المحروقات.

الفرع الثاني: قانون 2005 للمحروقات

جاء القانون 05-07 المؤرخ في 28 أبريل 2005 لينهي الهيمنة الأحادية لسوناطراك على قطاع المحروقات في الجزائر في مجال الاستكشاف والإنتاج وأنشطة النقل، وجعلها على قدم السواء مع الشركات الأجنبية للنفط والغاز من أجل تحرير قطاع المحروقات والعمل ضمن بيئة تنافسية شفافة. لقد أحدث قانون 2005 تغييرات هامة على الأطر المؤسسية ونظام العقود ونظام الجباية، إضافة إلى تعامله مع عقود تقاسم الإنتاج الموجودة سلفا (PSC). ومن أجل تعزيز التنظيم في قطاع المحروقات، أنشأ قانون 05-07 وكاليتين وطنيتين تتمتعان بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وهما:

- الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات: وتدعى في نص القانون بـ "سلطة ضبط المحروقات" (ARH)، وتتمثل صلاحيات سلطة ضبط المحروقات في التالي:

¹: المادة 04 من القانون 91-21 مكملة للمادة 17 من القانون 86-14.

²: المادة 11 من القانون 91-21 تعدل وتكمل المادة 36 من القانون 86-14.

³: بوجنية قوي وخميس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 149.

- التنظيم المتعلق بتطبيق التعريفات ومبدأ الاستعمال الحر من الغير لمنشآت النقل بواسطة القنوات والتخزين؛
- التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة والوقاية من المخاطر الكبرى وإدارتها؛
- دفتر الشروط الخاص بإنجاز منشآت النقل بواسطة الأنابيب والتخزين؛
- تطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي وتحديد هذه المقاييس والمعايير عن طريق التنظيم؛
- تطبيق العقوبات والغرامات التي تسدد للخزينة العمومية في حالة مخالفة القوانين والتنظيمات¹.
- الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات: وتدعى " بالنفط " (ALNAFT) وتتمثل مهامها في التالي²:
- تطوير الاستثمار في مجال البحث واستغلال المحروقات؛
- تسيير وتحسين بنوك المعطيات الخاصة بالبحث والاستغلال؛
- تسليم رخص التنقيب؛
- القيام بعملية طرح المناقصات عبر المنافسة وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال؛
- منح مساحات البحث ومساحات الاستغلال وإبرام عقود البحث و/ أو استغلال المحروقات طبقا لأحكام هذا القانون؛
- دراسة مخططات التنمية والموافقة عليها وتحسينها دوريا؛
- التأكد أن استغلال موارد المحروقات يتم ضمن احترام المحافظة المثلى عليها؛
- تحديد وجمع الإتاوات وإعادة دفعها للخزينة العمومية ابتداء من يوم العمل الموالي ليوم تحصيلها بعد خصم المبالغ المحددة في المادة 15 من القانون 05-07؛
- تطوير تبادل المعلومات بالسوق الغازية؛
- الحرص على أن المتعامل كما هو محدد في المادة 29 من القانون 05-07 قد سدد الرسم على الدخل البترولي؛
- المساعدة على تطوير الصناعة الوطنية؛

¹: المادة 13 من القانون 05-07 ص 11.

²: المادة 14 من القانون 05-07 ، ص 11.

- تشجيع نشاطات البحث والتنمية؛
 - التعاون مع الوزير المكلف بالمحروقات في مجال السياسة القطاعية وإعداد النصوص التنظيمية التي تحكم نشاطات المحروقات؛
 - القيام بإعداد مخطط على المدى المتوسط والطويل لقطاع المحروقات بناء على مخططات متوسطة وطويلة المدى للمتعاقدين وإرساله إلى الوزير المكلف بالمحروقات في شهر يناير من كل سنة؛
 - تبادل المعلومات الجبائية فيما يخص عقود البحث و/ أو الاستغلال المحروقات مع الإدارة الجبائية.
- يعد قانون 2005 بمثابة تغيير جذري في الإطار القانوني والطبيعة القانونية للعقود البترولية، خاصة وأنه أحدث قطيعة مع الإطار القانوني لسنة 1986؛ الذي نظم العقود البترولية من خلال الشراكة مع سوناطراك والشركات البترولية ضمن آلية عقود تقاسم الإنتاج.(PSC)¹، إذ أنه أقر آلية جديدة في إبرام عقود المحروقات من خلال صيغة عقود البحث و/ أو الاستغلال (CRE) وهذا حسب ما يظهره الجدول التالي:

الجدول (3-13): طبيعة عقود البحث و/ أو الاستغلال في قانون 2005

مالك السند المنجمي	الدولة الجزائرية ممثلة في الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات.
مبادئ عقود البحث و/ أو الاستغلال	- تمنح رخص التنقيب من خلال طرح المناقصات. - تمتلك سوناطراك 51% من أية عقود بحث و/ أو استغلال ولسوناطراك خيار المشاركة بنسبة تصل 30% ولا تقل عن 20% عندما لا تكون طرفا في العقد. - تستفيد الشركات من امتيازات لإنجاز هياكل ومنشآت النقل بالأنابيب. - يتم تقاسم كل المنتجات النفطية بين الأطراف المتعاقدة بعد تسديد كل الضرائب وتسديد حقوق الملكية لـ " النفط " التي تمثل طرف الدولة في التعاقد.

المصدر: بوحنية قوي وخميس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

بالمقارنة بين قانون 2005 وقانون 1986، نجد أن عقود الاستكشاف والإنتاج في قانون 86-

14 عبر آلية عقود تقاسم الإنتاج كانت تتضمن خدمات المخاطر وهذا ما لا يوجد في قانون 05-07

¹: المادة 102 من الأمر رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات.

من خلال آلية عقود البحث و/ أو الاستغلال التي تنص على أن العقود تهدف إلى البحث و/ أو الاستغلال فقط.

جاء قانون 2005 بشكل عام من أجل تمكين وتعزيز القدرة التنافسية لشركة سوناطراك على مستوى الصناعة النفطية في السوق المحلية والدولية، وعكس رغبة الحكومة الجزائرية في تحويل سوناطراك إلى متعامل اقتصادي وليس ممثلا للقطاع العام في صورة سلطة ضبط وتنظيم لقطاع المحروقات كما كان الوضع في ظل قانون 86-14.

كان الهدف من قانون 2005 دفع شركة سوناطراك إلى المنافسة من أجل الحصول على عقود نفطية في الداخل والخارج وكان ذلك جليا من خلال تقليص نسبة 51% من عقود تقاسم الإنتاج، إلى خيار المشاركة في الاستغلال بنسبة تصل إلى 30% عندما لا تكون سوناطراك طرفا متعاقدًا¹.

لقد فتح قانون 2005 المجال أمام الاستثمار الأجنبي في مجال النقل بواسطة الأنابيب الذي لم يكن مسموحا به إلا للشركات الوطنية في ظل قانون 86-14². كما ساهم القانون 05-07 في دعم وتعزيز مطلب نقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور التقني في مجال المحروقات من خلال تحويل الملكية عند نهاية العقود أو فترات الامتياز دون أية تكاليف تتحملها الدولة.

لقد واجه القانون 05-07 بعض المشكلات التنظيمية والتقنية التي كانت تحتاج إلى نصوص قانونية أخرى منها:

- التعامل مع مشكلة عدم توفر السند المنجمي؛
- التوضيحات بخصوص عقود البحث و/ أو الاستغلال؛
- إمكانية منح فترة احتجاز "Retention" لعقود البحث و/ أو الاستغلال في حالة عدم القدرة على إعلان اكتشاف تجاري بسبب عوائق ناجمة عن عجز في منشآت النقل بالأنابيب.

تم إجراء تعديلات على قانون 05-07 وذلك بإصدار الأمر رقم 06-10 وأهم ما جاء في هذا التعديل³:

¹: المادة 48 من الأمر رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات.

²: المادة 78 و 79 من الأمر رقم 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات.

³: الأمر 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات

1- استبدال تعريف صاحب الامتياز، فقد استرجعت الشركة الوطنية سوناطراك تسمية صاحب الامتياز، حيث أنها استرجعت حقها في الاستفادة من امتياز النقل بواسطة الأنابيب وتحمل بذلك الأخطار والتكاليف والخسائر المترتبة على ذلك؛

2- تم تعديل تعريف المتعاقد حيث أصبح المتعاقد هو «المؤسسة الوطنية سوناطراك، وكل شخص يوقع على عقد البحث والاستغلال أو عقد استغلال المحروقات»، بعد أن كان القانون 05-07 قد عرّف المتعاقد على أنه «الشخص أو الأشخاص الموقعون على عقد البحث والاستغلال أو عقد استغلال المحروقات»؛

3- يمكن للوكالة الوطنية لتنمين المحروقات (ALNAFT) أن تمنح رخصة التنقيب لكل شخص يطلب تنفيذ أشغال التنقيب عن المحروقات في مساحة واحدة أو أكثر، ولكن بإضافة تعديل يتمثل في موافقة الوزير المكلف بالمحروقات، وتمنح هذه الرخصة لمدة سنتين وهي المدة القصوى¹.

4- يبرم عقد البحث والاستغلال وعقد الاستغلال بناء على مناقصة للمنافسة طبقا للإجراءات المحددة عن طريق التنظيم، ويوافق على عقود البحث والاستغلال وعقود الاستغلال المقدمة لكل مناقصة بموجب مقرر من الوزير المكلف بالمحروقات؛ ويمكن لهذا الأخير وبعد موافقة مجلس الوزراء أن يعمل استثناء بالأحكام المذكورة سابقا لأسباب تتعلق بالصالح العام في إطار سياسة المحروقات. لكن التغيير الذي تم إضافته في الأمر 06-10 هو أن هذا الاستثناء لا يكون إلا بموافقة مجلس الوزراء، كما يجب أن تتضمن عقود البحث والاستغلال وعقود الاستغلال وجود بند يسمح بمشاركة المؤسسة الوطنية سوناطراك²؛

5- تم تعديل المادة 58 المتعلقة بالتحكيم الدولي والفصل في النزاعات التي ميزت بين طريقتين للتسوية (التسوية عن طريق المصالحة والتسوية عن طريق التحكيم)، أما الجديد في الأمر 06-10 هو أنه في جميع حالات مشاركة سوناطراك، فإن إجراءات التحكيم لا تخص إلا الأشخاص الآخرين دون المؤسسة الوطنية سوناطراك التي تمثل المتعاقد، أما إذا كانت سوناطراك هي المتعاقد الوحيد، فإن النزاع يسوى بتحكيم الوزير المكلف بالمحروقات³؛

¹: المادة 20 من الأمر 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات، ص 06.

²: المادة 32 من الأمر 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات، ص 06.

³: المادة 58 من الأمر 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات، ص 08.

6- تم تعديل المادة 77 من القانون 05-07، حيث يمكن لسوناطراك بمفردها أو المشاركة مع أي شخص من ممارسة نشاطات التكرير، ويشترط عندما تمارس سوناطراك هذه النشاطات بالشراكة أن تكون نسبة مشاركتها بـ 51% على الأقل¹ وذلك بعد أن كان القانون 05-07 يسمح لأي شخص من ممارسة نشاطات تكرير المحروقات وتحويلها²؛

7- تم تعديل المادة 88 من القانون 05-07 بحيث يخضع كل شخص يكون طرفا في العقد إلى ضريبة تكميلية على الناتج، وقد حدد الأمر 06-10 هذه الضريبة بـ 15% بشرط أن تكون الاستثمارات في النشاطات المتعلقة بالكهرباء، وتوزيع الغاز بواسطة القنوات وفي نشاطات الصناعة البترولية التحتية.

إن تعديلات 2006 لقانون 05-07، اعتبرها العديد من الخبراء تراجعا عن خط تحرير قطاع المحروقات في الجزائر، لاسيما أنها أعادت إلزامية مشاركة سوناطراك بنسبة لا تقل عن 51% في عقود الاستكشاف والإنتاج والنقل ومجمل أنشطة التنقيب، وهذا ما اعتبر قرارا مجحفا في حق الشركات الأجنبية ذلك أنه يخفض من ربحية هذه العقود.

جاء قانون 2005 للمحروقات وتعديلاته لسنة 2006 لدعم ثلاث أولويات رئيسية للحكومة

الجزائرية وهي:

- استمرار "سوناطراك" كمتعامل رئيسي في مجال المحروقات في الجزائر؛
- زيادة المداخل المحولة إلى الخزينة العمومية من قطاع المحروقات واستمرار زيادة الاحتياطي من العملة الأجنبية؛
- استمرار قطاع المحروقات كقطاع قائد ومساهم أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

واجه - تحقيق الأولويات سألقة الذكر - العديد من العقبات التي تبدو جلية من خلال التردد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لتغيير الأطر التنظيمية والقانونية، وتضارب الرهانات التي لا تقل أهمية ومن بينها: ضرورة تحرير قطاع المحروقات بالشكل الذي يعزز من قدرات سوناطراك التنافسية داخليا وخارجيا، وضرورة استقطاب الاستثمار الأجنبي ومنح امتيازات واسعة للمستثمرين الراغبين في دخول السوق

¹: المادة 77 من الأمر 06-10 المعدل والمتمم للقانون 05-07 المتعلق بالمحروقات، ص 10.

²: المادة 77 من القانون 05-07 المتعلق بالمحروقات، ص 22.

الوطنية، ورهان استرجاع مكانة الجزائر في مجال استخراج وإنتاج مواد الطاقة في ظل المنافسة التي تفرضها الدول المنتجة للنفط.

الفرع الثالث: تعديلات 2013 على قانون 2005 للمحروقات

شهدت الجزائر تراجعاً شديداً في الاحتياطات النفطية والغازية وفي الإنتاج نتيجة لاعتماد قانون 05-07، فمُنذ 2006 تراجع إنتاجها من المحروقات بنسبة 25%، وسبب هذا التراجع هو موقف الشركات الأجنبية التي كان بإمكانها لوحدتها الاستكشاف في الطبقات الثانوية وفي حقول الغاز الصخري¹. صف إلى ذلك أن الجزائر لم توفق في إعلان مناقصات دولية جديدة للاستكشاف منذ 2010 عام، ذلك أن قطاع المحروقات أعطى رسائل سلبية للشركاء الأجانب عن جاهزيته للاستثمار، فتضاعفت الشكوك حول ربحية الاستثمار في الجزائر، الأمر الذي دفع بسوناطراك إلى اعتماد مخطط استثماري وطني بحجم 80 مليار دولار في الخمس (05) سنوات المقبلة. اعتبر هذا المخطط محفوفاً بالمخاطر خاصة إذا تراجعت أسعار النفط خلال هذه الفترة مما يقلص من مؤشر الربحية وأجال استرجاع رأس المال. بالإضافة إلى أن قضايا التحكيم الدولي في المنازعات التجارية التي نشبت بين سوناطراك وشركات الطاقة الكبرى مثل "ريسبول الإسبانية" و"أناداركو بتروليوم" * الأمريكية شوهت من صورة بيئة الاستثمار في قطاع المحروقات الجزائري.

من أجل تجاوز النقائص والسلبيات التي ميزت قانون 05-07، فقد أعادت الحكومة النظر في القانون واتجهت إلى مزيد من التعديلات والتصحيحات، حيث كان آخرها المصادقة في 21 يناير 2013 على قانون المحروقات المتمم والمعدل لقانون 2005. وعليه؛ فإن الحكومة الجزائرية - وفي ظل القانون الجديد - وجدت نفسها أمام خيارين هما:

- **الخيار الأول:** الاستمرار في سياسة الاستثمار في الاستكشافات بالمعدل المقرر وهو 16 مليار دولار سنوياً، الذي سيؤدي إلى زيادة الاحتياطي المؤكد من النفط والغاز، وهذا ما يتطلب دخول الاستثمار الأجنبي بشكل أوسع ما يستدعي تعديلات جذرية في قانون المحروقات. ويعد هذا

¹: بشير مصطفى، مجلس الحكومة ومشروع قانون المحروقات الجديد... أي تعديل لأي سياسة؟ جريدة الشعب على الموقع:

WWW.alarabiya.net/articles 10/03/2012

* تجدر الإشارة إلى أن شركة أناداركو بتروليوم تحصلت على 4,4 مليار دولار كتعويضات من الجزائر نتيجة لجونها للتحكيم الدولي بسبب قانون 2006 الذي أقر بدفع الضرائب على الأرباح النفطية

الخيار محفوفًا بالمخاطر ذلك أنه مقيد بالعائد على الاستثمار الذي يرتبط بدوره باتجاهات أسواق الطاقة في العالم.

• **الخيار الثاني:** توسيع الإطار القانوني والتشريعي ليشمل الاستكشافات في الطاقات المتجددة وبدائل الطاقة الأحفورية.

ولذلك فقد تضمن القانون الجديد تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07 بالإضافة إلى إدراج 10 مواد جديدة، وأهم ما جاء في التعديلات ما يلي¹:

أ- احتكار المؤسسة الوطنية "سوناطراك" لنشاط النقل للمحروقات وكذلك للمنتجات البترولية بالأنابيب؛
ب- استثناء إنتاج الحقول المستغلة من الإجراءات الجبائية الجديدة وتوسيع المراقبة الجبائية إلى الشركات البترولية الأجنبية التي تشغل بالجزائر، وهو إجراء كان يطبق على مجمع سوناطراك فقط الذي كان يخضع لإجراءات مراقبة الشركات التي تضمنها قانون الضرائب الجزائري؛
ت- تعطى الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية وذلك عن طريق نصوص تلزم المتعاقدين بالتخلي -بالسعر الدولي- عن جزء من إنتاجهم (إمكانية دفع الإتاوة عينا)؛

ث- توضيح وتحديد بعض مهام وكالات المحروقات ومهام سلطة ضبط المحروقات وكذلك الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات (النفط)؛

ج- تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب والبحث و/ أو استغلال المحروقات، مع إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث واستغلال المحروقات غير التقليدية، وتعزيز مشاركة سوناطراك في نشاط البحث عن المحروقات، بالإضافة إلى إدراج مادة تلزم أي شخص بإشراك سوناطراك لممارسة نشاطات تحويل المحروقات والتكرير؛

ح- إدراج مادة تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قدرات تخزين خاصة به؛
خ- إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل من رقم الأعمال؛

د- إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكامن الصغيرة والمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة بما فيه الكفاية، لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر والمكامن ذات الأرضية المعقدة و/ أو التي تفتقد للمنشآت ؛

¹: مراد برور، قانون المحروقات 2005 تسبب في أزمة في الاستثمار، جريدة الخبر، الجزائر، السبت 06 أكتوبر 2012،

ذ- إدخال نظام اصطفاء الأرباح الاستثنائية الذي يمكن تطبيقه على المستفيدين من النسبة المخفضة للضريبة على الإنتاج لأن هذا الرسم سيعوض الضريبة التكميلية على الأرباح الاستثنائية (TPE)* يمكن القول أن تعديلات 2013 على القانون 05-07 يشبه إلى حد بعيد نظام عقود تقاسم الإنتاج لقانون 86-14، حيث أنه يحاول تصحيح الاختلالات التي جاءت في قانون 2005 الذي اعتمد على نظام الامتياز. فقد سمح القانون السابق للشركات بامتلاك كتلا للاستكشاف وفرض على سوناطراك المساهمة بنسبة 51%، وبذلك كان مجحفا في حق شركة سوناطراك وغير مرضي للكثير من الشركات الأجنبية، هذا ما كان وراء فشل كل المناقصات، وقد ظل الرسم على الأرباح الاستثنائية يشكل مصدر نزاع لأنه فرض بأثر رجعي.

كان الهدف من تغيير الإطار القانوني والتشريعي هو بعث الاستكشاف في قطاع المحروقات من جديد لطمأنة الشركات الأجنبية، حيث تم تغيير النظام الجبائي الذي كان مثار العديد من الانتقادات ؛ إذ لم تعد الجباية في القانون الجديد تركز على المردودية بل على رقم الأعمال وشروط استغلال وتطوير النفط والغاز غير التقليدي، بالإضافة إلى أن الرسم على الأرباح الاستثنائية لم يبلغ بشكل نهائي لكنه لم يعد يطبق بأثر رجعي، وتم فرض اقتطاع على الأرباح الكبيرة وفقا لنسبة المردودية، وهذه الآلية الجديدة تشبه مبدأ عقود تقاسم الإنتاج¹.

وعليه فإن القانون بإجراءاته الجديدة جاء ليساهم في المحافظة على جاذبية الاستثمار في قطاع المحروقات في الجزائر، إذ تم إعادة النظر في الترتيبات الجبائية والدفع نحو الاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرة وذلك من خلال التسهيلات والحوافز، بالإضافة إلى تشجيع الاستكشاف في الطاقات المتجددة وبدائل الطاقات الأحفورية، إلا أنه لا زال يثير بعض المخاوف والتحفظات من قبل الشركات الأجنبية خاصة فيما يتعلق بالقاعدة 51-49، وتأكيد لاستمرار احتكار الشركة الوطنية سوناطراك لنقل المحروقات.

*: تم فرض الرسم Tax sur les profits exeptionnelles(TPE) الرسم على الأرباح الاستثنائية في الأمر 06-10 المعدل والمتمم للقانون

05-07 ، والذي فرض على الشركاء الأجانب وهو غير قابل للحسم.

¹: الحسن عاشي، تعديلات القانون الجزائري للمحروقات لا تفي المطلوب، جريدة الحياة، لبنان، 22 يناير 2013.

المبحث الثالث: أهمية النفط الجزائري ومكانته

تعد أهمية النفط أمراً معروفاً ومتداولاً، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى العالمي، وذلك من حيث احتياطياته وإنتاجه وصادراته وعائداته. وهنا نحاول التذكير بأبرز مظاهر وعناصر هذه الأهمية بالنسبة للجزائر من خلال التطرق إلى خصائص النفط الجزائري ونمو الإنتاج النفطي والاحتياطيات النفطية وكذلك الصادرات النفطية الجزائرية .

المطلب الأول: خصائص النفط الجزائري

يتميز النفط الجزائري بعدة مميزات بارزة، أهمها سهولة العثور عليه، وقلة تكاليف تطويره وإنتاجه، ووفرة إنتاج آباره وموقعه الاستراتيجي بالنسبة للدول المستهلكة. كل هذه الخصائص تجعله بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق ذلك أنه يتميز بالقدرة على المنافسة في السوق الدولية، ومن خلال هذه المحددات يمكن تناول المميزات والخصائص فيما يلي:

الفرع الأول: ميزة الموقع الجغرافي.

أي القرب النسبي من مراكز الاستيراد والاستهلاك. إن قرب الجزائر من الأسواق الأوروبية يمنحها أفضلية كبيرة، إذ تعد موانئها التصديرية قريبة من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذلك الأمريكية وهذا بالمقارنة مع الدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، بالإضافة إلى ميزة أو أفضلية نقل المنتجات النفطية عبر شبكة الأنابيب إلى القارة الأوروبية، منها: إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا، بلجيكا، انطلاقاً من ستة (06) موانئ رئيسية هي أرزيو، بجاية، سكيكدة، الجزائر، عنابة، ووهران.

الفرع الثاني: ميزة جودة النفط الجزائري

يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة بأنواع كثيرة من النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالنفط المستخرج من حقول الصحراء الجزائرية "صحاري بلند" يعد من أنواع النفط الخفيف وهو الأكثر طلباً في السوق والأعلى سعراً، وذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات النفطية لاسيما "الغازولين"، تقدر كثافته بين 43,5 و 47,5 ° (قياس API) ويحتوي نسبة ضئيلة من الكبريت بحوالي 0,09%، ويشمل على: 34% نفثا، 25% غازوال، 25% بقايا، 12% كيروسان و 4% غاز نفط مميع (GPL)¹.

¹ : Sonatrach, Revue Sahara Blend et produits dérivés, Alger, décembre 2004,p 11.

الفرع الثالث: تطور شبكة نقل المحروقات

تتوفر الجزائر على شبكة واسعة لنقل المحروقات (النفط + الغاز) سواء السائلة منها أو الغازية، وتتفرع هذه الشبكة إلى شبكة النقل بواسطة الأنابيب والنقل البحري عن طريق الموانئ النفطية.

1- النقل بواسطة الأنابيب

تعتبر شبكة الأنابيب القاعدة الهيكلية الأساسية الرابطة بين الجزائر ومناطق التسويق والاستهلاك الرئيسية التي تضمن وصول المنتجات بصورة منتظمة ومستمرة، ويتم بواسطتها نقل المحروقات من مناطق الإنتاج أولاً إلى المركزين الرئيسيين في الجزائر وهما:

أ- مركز حوض الحمراء الخاص بالنفط والمكثفات: وهو المركز الذي يتلقى الإنتاج النفطي من جميع الآبار (حاسي مسعود، عين أمناس، بركين وغيرها...) ليقوم بذلك المركز بأعمال القياس، حساب الكميات ومراقبة النوعية.

ب- مركز حاسي الرمل الخاص بالغاز الطبيعي: يتم في هذا المركز تجميع وحساب كل الكميات المنتجة من مختلف الحقول (حاسي الرمل، غورد النوس، السطح وعين صالح...). يتم نقل المحروقات بعد ذلك عبر الأنابيب إلى المصافي ومراكز التخزين بالنسبة للنفط، أو إلى مراكز التميع بالنسبة للغاز، أو إلى التصدير نحو مناطق الاستهلاك الدولية.

2- الموانئ النفطية والنقل البحري.

يتم تصدير المحروقات (نفط، غاز نفط مميع، غاز طبيعي مميع) عبر ستة موانئ نفطية رئيسية وهي: أرزيو، سكيكدة، بجاية، الجزائر، عنابة، وهران، حيث يسير ميناء أرزيو لوحده حوالي 40% من مجموع صادرات المحروقات. ومن أجل تطوير هذه الموانئ تم استحداث شركة تسيير واستغلال الموانئ النفطية بين شركة سوناطراك وشركة تسيير الموانئ (S.T.H) وتمت على إثرها تكييف الموانئ النفطية مع ارتفاع الكميات المنقولة. ومن أجل رفع طاقة الشحن ورفع كمية تصدير الغاز وطاقة معالجة المحروقات؛ أنجزت خمسة محطات شحن المحروقات السائلة في عرض مياه البحر منها: 02 بأرزيو، 02 بسكيكدة وواحد ببجاية. وقامت بإنجاز هذه المشاريع الشركة الأمريكية FMC.

تقوم شركة سوناطراك - في مجال النقل البحري للمحروقات - عن طريق مؤسساتها الفرعية (Company Shipping Hyproc) و (Sonatrach Petroleum Corporation) بنقل الغاز الطبيعي السائل عبر 09 سفن (Methaniers) بطاقة نقل إجمالية تقدر بـ 940720 متر مكعب، ونقل غاز النفط المميع (GPL) عبر 10 ناقلات بطاقة نقل إجمالية تقدر بـ 334600 متر مكعب. وبالنسبة للنقل

البحري للنفط الخام تقوم سوناطراك بهذه العملية بواسطة سفينتها (Supertanker) "مسدار" بطاقة 315000 متر مكعب وهي الكمية المعادلة لـ 2 مليون برميل، بالإضافة إلى 04 سفن أخرى تسلمتها الشركة عام 2010م بطاقة إجمالية تعادل 640000 برميل¹.

المطلب الثاني: نمو الإنتاج والاحتياطي النفطي في الجزائر

يتضمن هذا المطلب نمو الإنتاج النفطي والاحتياطي النفطي في الجزائر.

الفرع الأول: نمو الإنتاج النفطي

من خلال الجدول أدناه نلاحظ أن الإنتاج النفطي في الجزائر ارتفع من 1189,8 ألف ب/ي سنة 2010م إلى 1262 ألف ب/ي سنة 2011م، ثم انخفض في السنتين 2012 و 2013 حيث وصل إلى 1203 ألف ب/ي. ثم توالى الانخفاضات حيث وصل سنة 2016 إلى 1146 ألف ب/ي.

الجدول (3-14): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: ألف برميل /اليوم

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
إنتاج الجزائر	1189,8	1262,0	1203,0	1203,0	1193,0	1157,0	1146,0
إجمالي دول أوبك	29258,8	30322,2	32675,9	31837,6	30905,1	31792,5	33300,6
نسبة من الأوبك %	4,06	4,16	3,68	3,78	3,86	3,64	3,44

*بيانات تقديرية

المصدر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 41، الكويت، 2014، ص 181.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص ص 131-132.

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة إنتاج الجزائر من النفط بالنسبة لإنتاج أوبك ضعيفة حيث تراوحت بين 4,06% سنة 2010 و 3,44% سنة 2016، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 4,16% سنة 2011 ثم انخفضت إلى 3,68% سنة 2012. ثم ارتفعت في السنوات اللاحقة حيث مثلت نسبة 3,86

¹ : Sonatrach, op-cit, p 08.

من إنتاج أوبك سنة 2014، ثم عاودت الانخفاض من جديد في السنتين 2015 و 2016، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى تذبذبات الإنتاج الوطني من النفط الخام والسياسات التي اتخذتها الدول الأعضاء في الأوبك ومن بينها الجزائر في مجال تحديد الإنتاج النفطي.

الفرع الثاني: تطور الاحتياطات النفطية

يظهر الجدول أدناه ثبات في قيمة الاحتياطي النفطي الجزائري خلال الفترة (2010-2016).

الجدول (3-15): الاحتياطي النفطي الجزائري خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: مليار برميل

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
احتياطي الجزائر	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20	12,20
أوبك	999,0	1001,5	1007,6	1007,9	1006,1	1003,7	1008,6
نسبة من الأوبك %	1,221	1,128	1,210	1,210	1,212	1,215	1,209

المصدر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 41، الكويت، 2014، ص 177.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص 124.

يلاحظ من الجدول أعلاه ثبات الاحتياطي النفطي الجزائري خلال الفترة 2010-2016 والمقدر بـ 12200 مليون برميل، ويرجع ذلك إلى أن الاحتياطي النفطي لا يستخدم في عملية الإنتاج، وتتراوح نسبته من احتياطي الأوبك بين 1,22% و 1,20% خلال الفترة 2010-2016، وتعد هذه النسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بالدول الأخرى الأعضاء في الأوبك.

المطلب الثالث: تطور الصادرات النفطية الجزائرية

يمكن ملاحظة التطور في الصادرات النفطية من خلال الجدول أدناه، حيث ارتفعت قيمة

الصادرات النفطية من 28089 مليون دولار سنة 2010 إلى 37289 مليون دولار سنة 2011، ثم

بدأت بالانخفاض حتى وصلت إلى 11352 مليون دولار سنة 2016.

الجدول (3-16): قيمة صادرات النفط الخام خلال الفترة (2010-2016) الوحدة: مليون دولار

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات الجزائر	28.089	37.289	34.662	29.807	26.976	13.661	11.352
أوبك	450.950	624.827	702.573	654.271	570.834	313.358	281.844
نسبة من الأوبك %	6,23	5,97	4,93	4,55	4,73	4,36	4,03

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 41، الكويت، 2014، ص 92.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص 63.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات الجزائرية من النفط ارتفعت من 28089 مليون دولار سنة 2010 إلى 37289 مليون دولار سنة 2011، ثم بدأت في انخفاض مستمر وذلك لغاية سنة 2016، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى تقلبات أسعار النفط التي أثرت بشكل كبير على قيمة الصادرات النفطية. كما يلاحظ أيضا أن نسبة صادرات النفط الخام الجزائري من إجمالي صادرات أوبك ضعيفة، فهي لم تتجاوز في المتوسط نسبة 4,97% وذلك خلال الفترة 2010-2016.

أما فيما يخص أسعار النفط الجزائري فيمكن دراسة ذلك من خلال الجدول أدناه الذي يوضح أسعار خامات أوبك وسعر نفط الجزائر:

الجدول (3-17): أسعار سلة خامات أوبك ونفط الجزائر خلال الفترة (2010-2016) الوحدة: دولار/برميل

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2015
خليط صحراء الجزائر	80,4	112,9	111,5	109,4	99,6	52,8	44,2
سلة خامات أوبك	77,4	107,5	109,5	105,9	96,2	49,5	40,7

المصدر:

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 41، الكويت، 2014، ص 86.

-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، الكويت، 2016، ص 52.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن سعر نفط الجزائر شهد تذبذبات خلال الفترة محل الدراسة، حيث ارتفع من 80,4 دولار/برميل سنة 2010 إلى 112,9 دولار/برميل سنة 2011، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي خلال السنوات اللاحقة حتى وصل إلى 44,2 دولار/برميل. وفي المقابل فقد عرفت سلة خامات

أوبك نفس التغيرات بحيث ارتفعت في سنوات 2011 و2012 ثم بدأت في الانخفاض نتيجة موجة الانخفاضات التي عرفت أسعار النفط خلال الفترة.

خلاصة

يعد النفط من أهم مصادر الطاقة الأساسية والضرورية لكثير من القطاعات الاقتصادية، فقد عرف النفط منذ زمن بعيد، وتم الاهتمام به منذ القدم حيث كان ذلك بصورة بدائية ومحدودة، ومع التقدم الصناعي والتكنولوجي فقد زادت أهميته وأصبح شريان الحياة للعديد من القطاعات والمجالات الاقتصادية.

أعطت الجزائر أهمية كبيرة للنفط منذ الاستقلال وجعلت له الأولوية في مخصصات الاستثمارات وكذلك في جملة الإصلاحات الاقتصادية للنهوض بهذا القطاع؛ وذلك لتصنع منه قاطرة تجر معها جميع القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني وتسعى به نحو تحقيق التنمية والتقدم في جميع مجالات الحياة. وقد حقق قطاع النفط الجزائري مكانة لا يستهان بها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي ونلمس ذلك من خلال نمو الإنتاج الوطني من النفط وكذلك نمو الصادرات النفطية والعوائد المالية التي يدرها هذا القطاع والتي يعتمد عليها بشكل كبير في عملية تنمية الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

الصناعة النفطية والتنمية في الجزائر

تمهيد

تضم الصناعة النفطية العديد من العمليات الإنتاجية والنشاطات التي تقوم باستغلال المادة النفطية أو المورد النفطي، وتكون هذه العمليات ذات طابع فني وتكنولوجي وتنظيمي إداري والتي تكفل بتحويل المادة النفطية إلى مادة أخرى أو سلعة تامة الصنع يمكن استهلاكها مباشرة أو استغلالها في صناعات أخرى، وتتميز الصناعة النفطية بمجموعة من الخصائص تجعل منها مختلفة عن غيرها من الصناعات الأخرى، كضخامة حجم الاستثمارات التي تتطلبها، وارتفاع درجة المخاطرة التي تكتسي جل العمليات التي تنفرع إليها هذه الصناعة، بالإضافة إلى ضرورة وجود التقنية العالية اللازمة لتطوير عمليات البحث والتنقيب وكذلك الاستغلال الأمثل للموارد النفطية. وتمر الصناعة النفطية بالعديد من المراحل المتتالية والمنظمة لتعطي في الأخير مجموعة من المنتجات القابلة للاستهلاك، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أساسيات في الصناعة النفطية

المبحث الثاني: تطور الصناعة النفطية الجزائرية

المبحث الثالث: دور صناعة النفط في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول: أساسيات في الصناعة النفطية

تتضمن صناعة النفط العديد من النشاطات أو العمليات الصناعية التي تتعلق باستغلال مادة النفط وتحويلها، لذلك فهي تجمع بين نوعين من الصناعات: الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية بمراحلها المختلفة. وتستخدم الصناعة النفطية بمخاطر عديدة، كما تواجه أيضاً الكثير من التحديات التي تفرضها عليها الساحة السياسية والاقتصادية وحتى البيئية.

المطلب الأول: الصناعة النفطية: تعاريف وخصائص

يتضمن هذا المطلب مفهوم الصناعة النفطية ومختلف التعاريف الخاصة بها، بالإضافة إلى أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصناعات.

الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية

تعرف الصناعة النفطية بأنها مجموعة النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، سواء بإيجادها كمادة خام وتحويلها إلى منتجات سلعية قابلة للاستعمال المباشر أو غير المباشر من قبل الإنسان¹.

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها مجموعة النشاطات أو العمليات الإنتاجية ذات الطابع الفني والتكنولوجي والتنظيمي والإداري المتعلق باستغلال المادة النفطية أو المورد النفطي.

من خلال التعريفين السابقين يمكن التمييز بين مختلف نشاطات الصناعة النفطية خاصة بين نشاطات الصناعة الاستخراجية ونشاطات الصناعة التحويلية؛ حيث تهدف الصناعة الاستخراجية إلى استخراج المورد النفطي من باطن الأرض وتسويقه وذلك بعد القيام بعملية التركيز والتنقية والتعبئة... الخ. وتتدرج هذه الصناعة ضمن مرحلة المنبع من نشاط الصناعة النفطية. أما الصناعة التحويلية فهي تهدف إلى تحويل المواد الأولية إلى أشكال أو سلع تخدم أغراض إنتاجية أو استهلاكية معينة، وتتدرج هذه الصناعة ضمن مرحلة المصب من نشاط الصناعة النفطية.

وعليه يمكن تعريف الصناعة النفطية على أنها الصناعة التي تتضمن عدة مراحل وأنواع مختلفة، وهي تجمع بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ومراحلها المختلفة، كما أنها تتضمن نشاطات المنبع التي تكون سابقة لاستخراج النفط ونشاطات المصب التي تلي عملية استخراج النفط. تضم نشاطات المنبع عمليات البحث واستكشاف المكامن النفطية والاختبارات التي تجرى عليها من أجل تحديد

¹: محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 06.

قيمتها، والإنتاج، بينما تضم نشاطات المصب كل من عمليات النقل والتكرير وتسويق المنتجات النفطية التي تستخدم في إنتاج منتجات و سلع أخرى قابلة للاستعمال.

الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

تتسم الصناعات النفطية بسمات تختلف كثيرا عن الصناعات الأخرى، من حيث الحجم أو نوعية وحجم القوى العاملة اللازمة لتشغيل هذه الصناعات. إلى غير ذلك من الخصائص والسمات نذكر منها¹:

(1) ضخامة حجم الاستثمارات: تتطلب الصناعات النفطية قدرا كبيرا من الاستثمارات الرأسمالية من

مباني ومعدات وعليه فإن معدل الإنفاق على هذه الصناعات يتسم بارتفاعه في السنوات الأولى، ومما يزيد من حجم الاستثمار أهمية اقتصاديات الحجم الواسع الذي يتطلب إقامة المجمعات النفطية المتكاملة لتوفير المرافق من كهرباء ومياه فضلا عن تسهيلات النقل والتخزين.

(2) طول عمر الحقل النفطي بالمتوسط: تتسم الصناعات التعدينية النفطية بارتفاع طول عمر الحقل

النفطي، ويرتبط ذلك بحجم الاحتياطي المكتشفة في الحقل النفطي مع معدلات الإنتاج السنوية. وعليه فإن الحقول النفطية غالباً ما تتسم بأمد نضوب يفوق نظيراتها من المعادن الأخرى.

(3) ارتفاع معامل المخاطرة في البحث والإنتاج: تتسم الصناعة النفطية بارتفاع معامل المخاطرة التي

تمتد من بدء أعمال البحث والتنقيب مروراً بالاستخراج والنقل والتصنيع. حيث تعد ظاهرة الآبار الجافة من الظواهر الشائعة في الصناعة النفطية وما ينجم عن ذلك من خسائر كبيرة في نفقات الإنتاج، فضلا عن ظواهر فنية أخرى.

(4) انتشار الصناعة على المستوى العالمي: وتأثر العمليات أو القرارات الخاصة بحقل نفطي معين

باعتبارات خارج نطاق هذا الحقل.

(5) ارتفاع درجة التكنولوجيا: تتصف الصناعات النفطية بالتقدم التكنولوجي الذي تقتضيه عملياتها

التقنية المعقدة في الهندسة الكيميائية ووسائل التحكم الآلي الذي يتطلب خبرات فنية عالية.

(6) ارتفاع معدل التقادم: يعد معدل نمو الصناعات البتروكيمياوية من أسرع المعدلات الصناعية من

حيث سرعة التطور التكنولوجي وتحسن وسائل الإنتاج واستخدام منتجات جديدة . الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى استبدال أو إضافة وحدات إنتاجية جديدة ومتطورة مما يدعو الشركات إلى السعي لاستهلاك أصولها في مدة لا تزيد عن خمسة أعوام.

¹: محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مرجع سبق ذكره، ص ص 144-146.

(7) ضخامة الاستثمارات في البحوث العملية: يستلزم التسابق في تنويع وتحسين المنتجات النفطية زيادة الاستثمارات المخصصة للأبحاث التي تبلغ 5-6% من الأرباح مستخدمة العقول الإلكترونية في المعامل المزودة بأحدث الأجهزة وذلك لاختصار العمليات الوسيطة إلى أقل قدر ممكن وأيضاً لتمكينها من الصمود في مواجهة المنافسة الشديدة في سوق المنتجات النفطية التي تتسم بالتجديد والتغير المستمر والذي يستلزم أن توجه إلى أسواقها بصفة منتظمة منتجات جديدة تتمتع بمزايا فنية واقتصادية تفوق ما تتمتع به المنتجات المعروضة.

(8) ارتفاع درجة المهارة العمالية والإدارة الخلافة: الصناعات النفطية من الصناعات الأوتوماتيكية التي تعتمد على عدد أقل من العمل البشري ولكن من ذوي المهارات العالية وهي تنصرف تدريجياً إلى العامل اليدوي أو الفصلي ويؤكد ذلك قاعدة الهرم التنظيمي الذي يتناقص فيه مساعدو الصناعة والعمال نصف المهرة وبقدر ما تتطلب هذه الصناعة عدداً أقل من العمال تتطلب عدداً أكبر نسبياً من الإدارة المتطورة المتجددة التي تتجاوب بسرعة مع درجة التطور التكنولوجي. وما يتطلب قدرة في اتخاذ القرارات المناسبة القائمة على البحث والدراسة.

(9) التشابك الصناعي: يقصد بالتشابك الصناعي، الترابط والتعاقد بين الصناعات من خلال علاقات الإنتاج القائمة بينها. أي ما يدخل إليها من مستخدمات وما يخرج منها من نواتج. وتقاس هذه العلاقات عن طريق جداول المستخدم-المنتج بالتأثير المباشر لأي صناعة على النشاط الاقتصادي يتمثل في أمرين: الأول هو مقدار مشترياتها من السلع التي تنتجها صناعات أخرى لاستعمالها كمستخدمات في حركة الإنتاج لديها، وهو ما يسمى بالارتباط الخلفي، أما الثاني: فهو يرى مساهمة المصنع في تجهيز الصناعات القائمة- أو خلق صناعات جديدة- بمدى إنتاجه لاستخدامه كمستخدمات لديها وهذا الأثر المحفز هو الارتباط الأمامي.

المطلب الثاني: مراحل الصناعة النفطية

تتضمن الصناعة النفطية نشاطات إنتاجية مركبة ومتباينة ومتنوعة في مراحلها ومجالاتها الواسعة غير المحدودة، كما ترتبط هذه المراحل وتتكامل مع بعضها لتشكل وتكون ما يسمى بمجموع الاقتصاد النفطي. ويمكن حصر جميع مراحل النشاط الصناعي النفطي ضمن مرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة المنبع (Amont/Upstream) ومرحلة المصب (Aval/Downstream) وتشمل هذه المراحل ما يلي¹:

¹: محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 04.

الفرع الأول: مرحلة المنبع

تسمى هذه المرحلة بالمرحلة العليا، وهي تضم جميع الأنشطة المختلفة التي تتجسد في الدراسات النظرية المعرفية والعلمية، وكذلك التحليلية والتطبيقية وفي جوانبها الفنية والتنظيمية والإدارية الجيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية التي تهدف إلى معرفة وتحديد مكامن الثروة النفطية وذلك من حيث كمية النفط وأنواعه وموقعه الجغرافي والجيولوجي وكذلك طرق استغلاله اقتصادياً. وتتضمن هذه المرحلة ثلاث مراحل أو أنشطة أساسية متداخلة ومتكاملة فيما بينها، وتتمثل في الآتي:

1) مرحلة البحث والاستكشاف: ظهرت هذه المرحلة بوضوح منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع

الصخور المكونة للأرض، حيث تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات وقرب السلاسل الجبلية وفي الجرف القاري. ومن أهم الطرق المتبعة في البحث عن النفط هي¹:

أ- **المسح الجيولوجي**: وتتنحصر مهمته في رسم الخرائط التي توضح تراكيب الصخور وأنواعها للمنطقة المراد مسحها، بعد أخذ العينات والنماذج وتحليلها مخبرياً. كما يهتدي الباحثون إلى أماكن تواجد النفط من خلال الظواهر الطبيعية كالتراكيب القبابية والالتواءات الواضحة المعالم وتعد هذه الطريقة من أسهل الطرق وأقلها كلفة؛

ب- **المسح الجيوفيزيائي**: نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال الصناعة النفطية فقد اهتمت الباحثون إلى طرق أكثر تعقيداً غير أنها أكثر جدوى، ومن أهمها:

- **المسح الزلزالي**: تعتمد هذه الطريقة على إرسال موجات صوتية إلى الأرض عن طريق إحداث حركة على السطح أو في أعماق مناسبة، ويتم تسجيل ترددات الموجات الصوتية التي ترسلها الطبقات المختلفة على أشربة مغناطيسية يتم معالجتها بالفعل الآلي، وبتفسير هذه المعلومات يمكن التعرف على التراكيب الصخرية وأنواعها؛

- **المسح المغناطيسي**: يتم قياس عنصر المجال المغناطيسي في مناطق مختلفة لمعرفة سمك الصخور الرسوبية، أي بعد الصخور القاعدية (النارية) على سطح الأرض، وهذا يعطي صورة لوضع الطبقات الصخرية التي يمكن من خلالها الاستدلال على وجود المكن من عدمه.

2) **مرحلة الحفر والتنقيب**: تعد هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية. بعد أن تم تحديد المكامن النفطية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية لمعرفة ما

¹: محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مرجع سبق ذكره، ص ص 90، 92.

إذا كان هناك نفط أم لا. ويعد الحفر الوسيلة الوحيدة التي بموجبها يتم التحقق من وجود النفط أو من عدمه، ويجب الدقة في اختيار مواقع الآبار خاصة الاستكشافية منها؛ إذ أنها توضح مدى صحة المعلومات المتحصل عليها. إن الدقة في اختيار مواقع الآبار لا تحتملها الناحية العلمية فقط بل الناحية الاقتصادية وخاصة التكلفة.

(3) مرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي: تهدف هذه المرحلة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزا للنقل والتصدير والتصنيع سواء في الأماكن القريبة أو البعيدة، أو في داخل البلد أو خارجه. وتتضمن هذه المرحلة النشاطات المتعلقة بتهيئة وصلاحيات المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي كالجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية لاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها وجعلها صالحة للإنتاج أو الاستخراج وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من مكينات وأنابيب نقل وتنقية وصهاريج تنقية وتجميع... الخ. ترتبط هذه المرحلة بالمرحلتين السابقتين وتعتمد عليهما اعتمادا كاملا ومباشرا، وتشكل المراحل الثلاث عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية.

الفرع الثاني: مرحلة المصب

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة المصب وتدعى بالمرحلة الدنيا، حيث تضم مجموع الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجها. وترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي والصناعي أكثر مما هو على الجانب المعرفي والنظري. تتضمن مرحلة المصب عدة مراحل متسلسلة ومتراصة ومتكاملة عموديا فيما بينها، وتتجسد هذه المراحل في¹:

(1) مرحلة نقل النفط: تهدف إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعه التكريري أو استهلاكه. ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات لنقل النفط بأنواعها البرية والبحرية. وقد تكون مناطق تصدير النفط قريبة أو بعيدة كما قد تكون على النطاق الداخلي والخارجي؛

(2) مرحلة التكرير أو التصفية النفطية: تهدف إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى منتجات سلعية نفطية متعددة لتلبية الحاجات الإنسانية مباشرة أو للعمليات

¹: محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية - أسس وتطبيقات، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص 23.

التصنيعية اللاحقة. وهذه المنتجات تتمثل في البنزين والكيروسين والإسفلت والشمع الخ. يطلق على هذه المرحلة الصناعية مرحلة الصناعة التحويلية؛ لأنها نشاط صناعي يعتمد ويرتبط بالمادة الخام النفطية لتحويلها إلى منتجات مصنعة.

(3) مرحلة التسويق والتوزيع: تهدف إلى تسويق وتوزيع النفط إما بصورته مادة خام أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استخدامه واستهلاكه على النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي. وتكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وتتوفر على كافة المعدات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

(4) مرحلة التصنيع البتروكيمياوية: تهدف هذه المرحلة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية والأنسجة الاصطناعية... الخ. تعتبر مرحلة التصنيع البتروكيميائي من ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينها واعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة النفطية بأشكالها وصورها المختلفة.

يقتصر النشاط الصناعي النفطي في العديد من بلدان العالم على المراحل الستة الأولى من مرحلتي المنبع والمصب، في حين يمتد في العديد من البلدان الصناعية الأخرى إلى مرحلة التصنيع البتروكيميائي. بينما يقتصر نشاط الصناعة النفطية في العديد من بلدان أوروبا الغربية والآسيوية، التي لا تتوفر على الثروة النفطية في أراضيها وتقوم باستيراد المنتجات النفطية خاما، على الصناعة البتروكيمياوية.

لقد حدث تطور هائل في فهم كيمياء النفط مع تقدم البحوث والطرق التكنولوجية، وأدت النتائج المذهلة في استخدام العوامل المساعدة ومعرفة ظروف العمليات الصناعية إلى التوصل لمعرفة المزيد من الكنوز التي يحتويها النفط ومشتقاته، مما أدى إلى إنتاج منتجات جديدة لها خواص تتشابه مع الخواص الطبيعية، وأصبح بديلاً للحديد والخشب والزجاج والقطن والحرير والصوف والورق والمعادن، وأحيانا تتفوق عليها في الاستخدامات والعديد من التطبيقات، بحيث صارت صناعة البتروكيمياويات مقياساً ومؤشراً لحضارة المجتمعات وتقدمها.¹

¹: بيوار خنسي، البترول: أهميته، مخاطره وتحدياته، سلسلة ثقافية، الطبعة الأولى، دار آراس، كردستان العراق، 2006، ص ص 16-17.

المطلب الثالث: صناعة تكرير النفط

تتضمن الصناعة التكريرية عدة عمليات معقدة ومراحل متتالية يمر بها النفط ليعطي في نهاية كل مرحلة وعملية مادة أو مركب يمكن استخدامه في صناعة معينة أو مجال إنتاجي معين. وفي هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهم المراحل التي تمر بها عملية تكرير النفط بالإضافة إلى أهم المواد أو ما يسمى بالمشتقات النفطية التي تنتج عن عمليات تكرير النفط.

الفرع الأول: مراحل تكرير النفط

يقصد بتكرير النفط عملية فصل المواد الهيدروكربونية المختلفة التي يتكون منها النفط للحصول على مشتقات النفط المختلفة الصالحة للاستخدام، وتمر عملية تكرير النفط بعدة مراحل¹:

(1) الفصل أو التكسير: يعتمد على اختلاف درجة غليان المواد الهيدروكربونية المكونة للنفط، ويتم عن طريق تسخين النفط فتتبخر كل مادة عندما تصل إلى درجة الغليان الخاصة بها، وتتفصل عن باقي المواد ومن ثم يعاد تكثيف كل مادة على حدة؛

(2) التحويل: هي عملية كيميائية تهدف إلى تحويل المركبات الهيدروكربونية التي تم فصلها من النفط إلى مركبات مرغوبة أكثر ومن أمثلة ذلك تحويل الديزل إلى الغازولين؛

(3) المعالجة: يقصد بها تنقية المواد الهيدروكربونية من الشوائب؛

(4) المزج: يتم في هذه المرحلة مزج المواد الهيدروكربونية بمواد أخرى لتحسين خصائصها.

الفرع الثاني: المشتقات النفطية

من أهم مشتقات النفط التي يمكن الحصول عليها بعد تكرير النفط ما يلي²:

(1) الغازولين: هو سائل شفاف ينفصل عن النفط عند درجة غليان تتراوح ما بين 40 و 205 درجة مئوية، وهو من المشتقات التي تستخدم على نطاق واسع كوقود السيارات والمولدات الكهربائية والضغوطات.

(2) الكيروسين: سائل هيدروكربوني قابل للاحتراق، تتراوح درجة غليانه ما بين 150 و 275 درجة مئوية، يستخدم للتدفئة والطبخ والإضاءة، كما يستخدم كوقود لمحركات الطائرات ولصناعة مواد التشحيم ومبيدات الآفات والمذيبات.

¹ : Craig Frenndrich, "How oil refining works", Science.how stuffworks.com, 06-12-2017.

² : Michael scherber, "The chemistry of life :Oil's many users", www.livescience.com, 06-12-2017.

(3) **زيوت التشحيم:** تتفصل عن النفط عند درجة غليان تتراوح بين 300 و 370 درجة مئوية، وتتكون من زيت أساسي بنسبة 90% بينما تشكل المواد المضافة لتحسين خواصها، مثل المنظفات ومضادات التأكسد نسبة الـ 10%. تتميز زيوت التشحيم بلزوجتها المناسبة واستقرارها حرارياً وهيدروليكياً، وانخفاض نقطة تجمدها، تستخدم للحد من الاحتكاك بين السطوح المتصلة ببعضها البعض وكزيت للمحركات لمنع تآكلها، ولتعزيز قدرة المحرك على نقل الحرارة والطاقة.

(4) **شمع البارافين:** يكون صلباً في درجة حرارة عادية، ويغلي عند درجة تزيد عن 370 درجة مئوية، يستخدم كمادة تشحيم ويدخل في صناعة الكثير من المواد مثل: المواد المانعة للتسرب والأقلام الشمعية، والشموع ومستحضرات التجميل... إلخ.

(5) **الديزل أو السولار:** يستخرج من النفط بواسطة التقطير التجزيئي عند درجة غليان تتراوح بين 250 و 350 درجة مئوية، وهو من المشتقات النفطية التي تحتوي نسبة منخفضة من الكبريت. يستخدم كوقود في بعض أنواع السيارات، والحافلات والشاحنات والقاطرات ولتشغيل التوربينات الغازية ومحركات الاحتراق الخارجية.

(6) **الأسفلت:** يسمى أيضاً بالقار، والزفت، هو منج نفطي أسود عالي الكثافة، يستخدم لتعبيد الطرق وطلاء أسطح المنازل لمنع تسرب الماء.

(7) **قطران الفحم:** يستخدم كمطهر وكمادة عازلة للسفن والأسطح.

(8) **البتروكيماويات:** تستخدم المواد البتروكيماوية لصناعة العديد من المنتجات ومن أهمها: الأسمدة والأحذية، والشمع والقوارير البلاستيكية والمنظفات وغيرها.

(9) **غاز النفط المسال:** هو مزيج من المركبات الهيدروكربونية التي تتحول إلى سائل عند درجة حرارة أقل من 25 درجة مئوية، من أشكاله: البروبان والبيوتان، يستخدم كوقود في أجهزة التدفئة والمركبات وكمادة تبريد ولأغراض الطبخ.

(10) **زيت الوقود:** يستخدم لتشغيل مولدات الكهرباء الاحتياطية في المكاتب بالإضافة إلى محطات توليد الكهرباء، ولتدفئة المنازل وكوقود للسفن والشاحنات ولبعض أنواع السيارات.

(11) **النافثا:** هي أحد مشتقات النفط غير النقية، تتكون من مزيج من الجزيئات التي يتراوح عدد ذرات الكربون فيها من 5 إلى 9، ويمكن تحويلها إلى غازولين، كما تستخدم كمذيب في صناعة الطلاء وملامع الخشب.

المطلب الرابع: مخاطر وتحديات الصناعة النفطية

يضم هذا المطلب أهم المخاطر وكذلك التحديات التي يمكن أن تواجه الصناعة النفطية.

الفرع الأول: مخاطر الصناعة النفطية

كانت ولا تزال صناعة النفط في جميع مراحلها صناعة خطيرة، ومن هنا كان من المفروض أن تكون لها منذ البداية قواعدها وإجراءاتها الصارمة في مجال حماية البيئة من التلوث أو التسرب وتنفيذ إجراءات السلامة في التشغيل لحماية العاملين ووسائل الإنتاج والحفاظ على البيئة المحيطة. وقد تعمقت مخاطر صناعة النفط في ظل عمليات التنمية والطلب المتزايد على استخدام النفط لتوفير احتياجات الطاقة الأولية كمنتجات نفطية وغاز طبيعي بحيث وصل الأمر إلى أن البترول أصبح يوفر أكثر من 90% احتياجات بعض الدول، ولا سيما في الدول المكتظة بالسكان، كما هو الحال في الجزائر، بالإضافة إلى أهمية ودور النفط كمصدر ودعامة أساسية للدخل الوطني في الكثير من البلدان المنتجة له، مما ازداد الوعي العام على ضرورة حماية البيئة والإنسان وخاصة العاملين من مخاطر صناعة النفط.

يتعرض العاملون في النفط لأربعة أنواع من المخاطر، (المخاطر الطبيعية، والمخاطر الكيميائية، والمخاطر الآلية والمخاطر السيكولوجية أو النفسية)¹.

1. المخاطر الطبيعية: تكمن في تعرض العاملين في مجال النفط إلى أشعة الشمس، أي للحرارة أثناء عمليات الحفر سواء في الصحراء أو في البحار. التعرض للضوضاء، الاهتزازات الناجمة من الحفر، التعرض للإشعاع إلى جانب التعرض للضوء المبهر وللكهرياء في عمليات اللحام مسببة أمراض عديدة مثل: ضربة الشمس، الأنيميا، سرطان الدم، سرطان الجلد، عتامة عدسة العين.

2. المخاطر الكيميائية: تنتج عن طريق الغازات والأدخنة والأبخرة والأتربة التي تتصاعد في جو العمل. تسبب الغازات أضراراً بالغة تصل إلى حد الاختناق والالتهابات، قد تتسبب في حرائق أو انفجارات لأن مستخرجات النفط مواد ملتهبة ومتفجرة.

3. المخاطر الآلية: تتعلق بالعمليات المتممة في الورش الملحقة بالمنشآت النفطية بهدف صيانة آلاتها.

¹: بيوار خنسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 17، 19.

4. المخاطر النفسية: تكمن في عدم تكيف العامل مع جو العمل المعزول عن الأهل والأصدقاء في أماكن نائية بالصحراء أو البحار مما يسبب للعامل الشعور بالغربة والوحدة والضياع. ومن أجل الوقاية من مخاطر صناعة النفط لابد من مراعاة الإجراءات التالية¹:

 1. توفير أماكن السكن الصحي للعمال إضافة إلى المرافق التي تجعل الحياة مقبولة في الصحاري أو عند البحار والمناطق المهجورة؛
 2. توفير وسائل الترفيه والطعام الصحي ومياه الشرب النظيفة والملابس الواقية للعمال مثل أغطية الرأس والقفازات ونظارات اللحام وسدادات الأذن والأقنعة المضادة للأبخرة والغازات السامة وكذلك الأحذية الخاصة، بالإضافة إلى توفير وسائل النقل الجيدة لنقل العمال إلى حقول النفط ومنشآت النفط؛
 3. تنظيم فترات العمل والراحة والإجازات الأسبوعية والسنوية لتغطية الشعور بالغربة والحرمان الذي يعانون منه؛
 4. العناية بتنظيم وصيانة مصافي النفط لمنع تسرب الأبخرة والغازات، إلى جانب إبعاد المصافي عن المدن والأماكن الزراعية لحماية البيئة المجاورة لمصافي النفط؛
 5. توفير كل وسائل الوقاية من الحريق والتجهيزات اللازمة لحماية العمال وخزانات تجميع النفط التي قد تتعرض للحرائق، إذ يجب أن تكون هناك مسافات مناسبة بين الخزان والآخر لتأمين وسائل الوقاية، وهذا ما يجب عمله أيضا بالنسبة لمستودعات الغاز التي يجب أن تجهز بوسائل الإطفاء الآلي وأن تكون بعيدة عن السكن والمدن؛
 6. تجهيز ناقلات النفط بكل وسائل الوقاية من الحرائق والإنفجارات مع ملاحظة غسل الناقلات من الزيوت بسبب تلوث مياه البحر بالنفط؛
 7. يجب تصميم منافذ نجاة وإنقاذ داخل الناقلات وتزويد العاملين بأدوات الوقاية من الضجيج ومن غازات النفط وأبخرته؛
 8. يجب توفير وسائل التهوية في معامل تكرير النفط لكي لا يتعرض العمال للتسمم بمركبات الكبريت والفاناديوم والزرنيخ وغاز أول أكسيد الكربون وكبريتيد الهيدروجين؛
 9. الاهتمام بتوعية العمال بالندوات والملصقات لتعريفهم بمخاطر عملهم وطرق الوقاية الشخصية منها. وكذلك توفير وسائل الإسعاف بالمنشآت النفطية وتوفير الرعاية الصحية المهنية والعامة بها

¹: بيوار خنسي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

عن طريق جهود مشرفي الأمن الصناعي وأطباء السلامة المهنية وإجراء الكشف الطبي الابتدائي والدوري والتفتيش في أماكن العمل وقياس نسب الغازات والأبخرة والأتربة فيها كي تبقى في الحدود الآمنة، إلى جانب العناية بمتابعة الأحوال الصحية للعمال ومواجهة أي مخاطر مهنية.

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الصناعة النفطية

إن صناعة النفط دائبة في سعيها الدائم لتحقيق استغلال الموارد بأقل تكلفة رغم زيادة التحديات التي تواجهها. فقد شهدت صناعة النفط العديد من التغيرات السريعة والمتلاحقة التي جاءت بقدر ما أحدثته تلك الصناعة من تغيرات أثرت على الساحة العالمية بحكم اتساع منتجات الصناعات النفطية إلى أن شملت معظم مرافق الحياة، وعليها أن تواصل مسيرتها نحو التقدم، وهذا لا يتم إلا بأن توفي باحتياجات الطاقة في المستقبل، ويصعب تحقيق ذلك دون اللجوء إلى تطبيق أحدث التقنيات وتكثيف عمليات الاستثمار في البحث والتتقيب، إضافة إلى أهمية تأمين الإمداد لأجيالنا القادمة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال التحكم في أسعار النفط لكي يتم استعمال النفط بشكل مناسب ولتوفير الطلب عليها في المستقبل.

إن من أهم التحديات التي تواجه صناعة النفط ما يأتي¹:

1. **متطلبات الاستثمار المرتفعة:** حيث تتجه صناعة النفط إلى تقليل الاستثمار في المناطق الهامشية ذات الظروف البيئية والأمنية الصعبة والعمل في المناطق السهلة كي تدر عائدات أكبر، إذ أن استغلال الاكتشافات الجديدة التي تقع في المناطق الصعبة يتطلب استثمارات أكبر.
2. **القيود البيئية:** تؤثر القيود البيئية على مستقبل عمليات الاستكشاف والإنتاج، فهناك اتجاه عام لإلقاء اللوم على صناعة النفط باعتبارها أحد مسببات المشاكل البيئية، ويمثل ذلك تحدياً خطيراً بالنسبة لصناعة النفط، لذلك يتطلب الأمر حماية الطبيعة من أنشطة الإنسان، لذا أصبح تحليل المخاطر البيئية وتكلفة العمل عنصراً رئيسياً في صناعة النفط المحلية وفي الإنتاج. وهذا ما دفع بالدول المنتجة للنفط إلى فرض معايير بيئية متشددة، مقابل محاولات الدول الصناعية رفع سقف الضرائب على النفط ومشتقاته، ومن أمثلة ذلك محاولات دول المجموعة الأوروبية فرض ضريبة النفط والتي تعرف بضريبة الكربون على الدول المنتجة بحجة حماية البيئة، هذا ما أدى إلى إثارة الخلافات بين مجموعات الدول حيث أثرت بشدة على اختلال التوازن بين العرض والطلب على

¹: بيوار خنسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

النفط في الأسواق العالمية، مما سينعكس على أسعار النفط وعلى صناعة النفط وبالتالي على الاقتصاد العالمي.

3. متطلبات العمالة: أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط عام 1985-1986 إلى انخفاض عائدات شركات النفط، بالتالي عمدت الشركات اتخاذ العديد من الإجراءات لخفض تكاليف العمليات، حيث بدأت بتطبيق برامج مكثفة لإعادة الهيكلة مما أدى إلى نقص حاد في القوى البشرية وترك الكثير من العمالة الفنية المدربة لصناعة النفط. وفي الوقت الراهن الذي استعادت فيه صناعة النفط نشاطها وطاقاتها لا تجد صناعة النفط القوى البشرية المدربة الكافية لتلبية احتياجات المستقبل.

4. الإرهاب وعدم الاستقرار الأمني: لقد تحول الإرهاب إلى مشكلة عالمية تهدد الأمن والاستقرار في أغلب مناطق العالم ولا سيما الدول التي تقتقر إلى المناخ الديمقراطي، تلك الدول الغنية بالموارد الطبيعية ومنها الدول الموجودة (أحواض المناطق النفطية) في حوض الخليج، حوض بحر قزوين، وحوض شمال إفريقيا، وخطوط إمداداتها إلى الأسواق العالمية، بحيث يؤثر على السوق العالمية للنفط وعلى الصناعات النفطية، هذا ما يدفع جميع الدول والجهات المهمة بهذا الشأن من تعزيز العمل المشترك لمواجهة الإرهاب.

المبحث الثاني: تطور الصناعة النفطية الجزائرية

يمكن تتبع تطور الصناعة النفطية في الجزائر من خلال التطرق إلى أهم المراحل التي تحتويها والوقوف على أهم التطورات التي مرت بها كل مرحلة من المراحل، وذلك من خلال التطرق إلى مرحلة المنبع بكل فروعها وكذلك مرحلة المصب بفروعها المختلفة.

المطلب الأول: مرحلة المنبع

تضم هذه المرحلة كل من مرحلة البحث والاستكشاف، ومرحلة الحفر والتنقيب، ومرحلة الاستخراج والإنتاج النفطي

الفرع الأول: الاكتشافات النفطية

يوضح الجدول التالي الاكتشافات النفطية التي حققتها الجزائر خلال الفترة (2006-2016).

الجدول (4-1): اكتشافات النفط في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

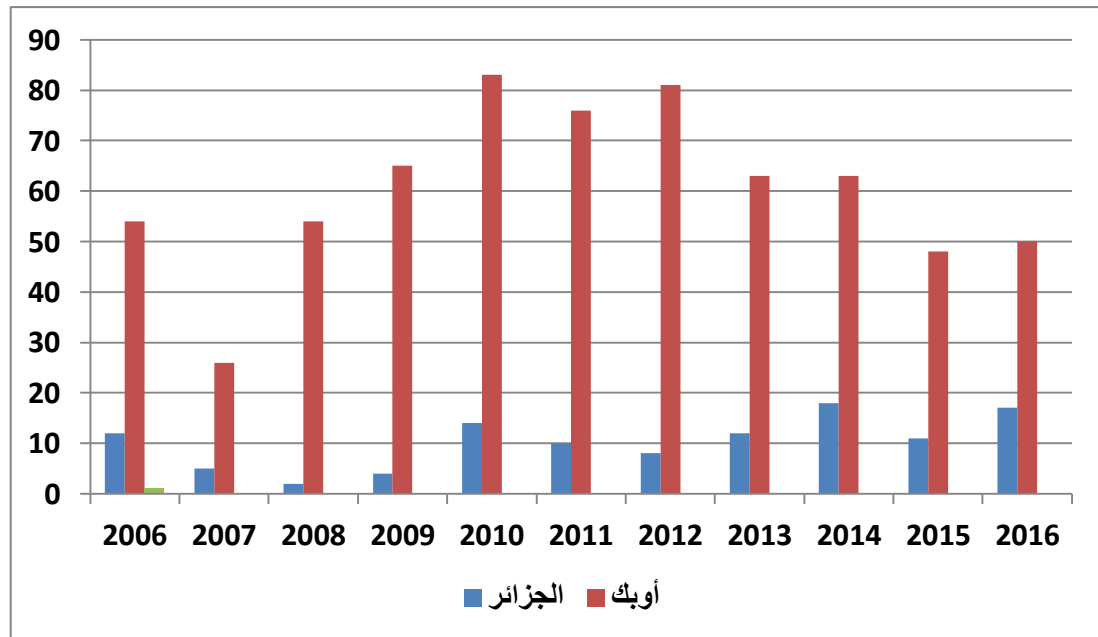
السنة	الجزائر	أوبك	النسبة %
2006	12	54	22,22
2007	5	26	19,23
2008	2	54	3,70
2009	4	65	6,15
2010	14	83	16,87
2011	10	76	13,16
2012	8	81	9,87
2013	12	63	19,05
2014	18	63	28,57
2015	11	48	22,92
2016	17	50	34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2011، ص 20.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، ص 20.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص 20.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة مدى تذبذب عدد الاكتشافات النفطية في الجزائر من سنة لأخرى، وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في عدد الاكتشافات مقارنة بالسنوات السابقة؛ ويرجع هذا التطور إلى التقدم التكنولوجي الذي تشهده الصناعة النفطية وكذلك دخول الشركات الأجنبية الجديدة وعقود الشراكة المبرمة من قبل الشركة الوطنية سوناطراك لتطوير هذا القطاع. ففي عام 2016¹ كانت قد أعلنت شركة "سوناطراك" عن اكتشاف للنفط والغاز عبر البئر الاستكشافي "REZ-1bis" في ترخيص حاسي بير الركائز الذي تمتلك 51% من حصصه، ويتوزع الباقي بالتساوي بين شركة PTT التايلندية، وشركة CNOOC الصينية. حفر البئر إلى عمق 4037 م، وأنتج عند اختباره عبر تشكيلة الحفر 6152 ب/ي من النفط و184 ألف متر مكعب/ي من الغاز وذلك من تشكيلة TAGI، كما أنتج من تشكيلة أخرى Ouargla بمعدل 302 ب/ي من النفط ونحو 5000 متر مكعب/ي من الغاز. كما نجحت حملة الحفر التي قامت بها سوناطراك وشركاؤها في حاسي بير الركائز في تحقيق اكتشاف آخر للنفط والغاز عبر البئر "بو غوفا-2"، إذ حفر البئر إلى عمق 4064 م في نهاية شهر أبريل 2016، وجرى اختباره عبر تشكيلة الحفر حيث أنتج بمعدل 2406 ب/ي من النفط و82 ألف متر مكعب/ي من الغاز. يمكن توضيح تطور هذه الاكتشافات من خلال الرسم البياني الذي يمثل أعمدة بيانية تبين التطور الحاصل في الاكتشافات النفطية في كل من الجزائر مقارنة بتلك المحققة لدى الأوبك.

الشكل (4-1): تطور الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-1).

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، 2016، الكويت، ص ص 111-112.

يلاحظ من الشكل أعلاه تذبذب عدد الاكتشافات النفطية في كل من الجزائر وأوبك بصفة عامة، كما يلاحظ أن الاكتشافات بلغت ذروتها في الجزائر سنتي 2014 و2016 بـ 18 و 17 اكتشافاً جديداً على التوالي، أما بالنسبة لأوبك فالاكتشافات بلغت ذروتها سنتي 2010 و2012 بـ 83 و 81 اكتشافاً جديداً على التوالي. أما فيما يخص نسبة الجزائر من أوبك بالنسبة لعدد الاكتشافات النفطية فيمكن القول أنها تعد جد مقبولة بحيث بلغت النسبة 34% من إجمالي الاكتشافات المحققة لدى أوبك وذلك سنة 2016.

الفرع الثاني: عمليات الحفر والتنقيب

إن التوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات (النفط والغاز) من قبل الحكومة الجزائرية، قد مكن من إدخال تغييرات جوهرية وذلك بفضل اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب، خاصة في مجال الحفر والإنتاج، حيث تعمل حالياً بالجزائر أكثر من 30 شركة عالمية للنفط والغاز، وقد وصلت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2013) حوالي 30 مليار دولار أمريكي، 87% منها خصصت لتطوير المكامن. ففي الفترة (2000-2012)، تم إبرام أكثر من 50 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال 10 مناقصات دولية، تم من خلالها حفر حوالي 1000 بئر، (392 منها جهد خاص بسوناطراك)، ومن ثمة تسجيل 230 اكتشافاً للمحروقات (170 منها جهد خاص بسوناطراك)¹.

- في عام 2010²: باشرت شركة Gazprom EP International الروسية، بأعمال التنقيب في منطقة ترخيص "الأصيل" في الربع الأول من عام 2010، حيث بدأت الشركة بحفر أول بئر استكشافي أطلق عليه "زهور السايح -2"، في محيط منطقة ترخيص الأصيل في حوض بيركن، وبما يتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية موقعة مع وكالة النفط الوطنية الجزائرية. ويدخل حفر الآبار في التزام برنامج الحد الأدنى من أعمال التنقيب، حيث تنص شروط المناقصة التي فازت بها الشركة المذكورة، على حفر 4 آبار في القسم البري من منطقة ترخيص الأصيل، وقد استمرت أعمال الحفر حتى عام 2012.

- كما حصلت شركة Dalma Energy LLC على عقد تم بموجبه حفر 4 آبار تقييمية لصالح شركة Petroceltic International plc وهي المشغل في امتياز "عسران". وتعد عمليات

¹: الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي، الإمارات، 27-29 أكتوبر 2014، ص 19.

²: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 37، 2010، الكويت، ص ص 123-124.

الحفر هذه امتداداً لبرنامج سابق تضمن حفر 5 آبار بين عام 2009 والنصف الأول من عام 2010، وقد تم التركيز على تقييم الاكتشاف الذي حققته شركة Petroceltic في الامتياز المذكور خلال عام 2009.

- وقد شهدت نهاية عام 2010 انطلاق عمليات حفر البئر التقييمي AT-4 في حقل "عين تيسلا" الواقع في امتياز "عسران"، وتشير التقديرات الأولية إلى أن احتياطي الغاز فيه يتراوح بين 6-14 ترليون متر مكعب. وعلى صعيد آخر تم الإعلان عن إطلاق مشروع شراكة جزائري-تونسي للتقيب عن النفط في المياه الإقليمية التونسية، وبحيث تبدأ فعاليات هذا المشروع في عام 2011.

- في عام 2012¹: تم منح امتياز بقيمة تقارب 3 مليارات دولار لتطوير حقول غازية واقعة بحوض "رقان" شمال البلاد، وذلك لائتلاف مكون من شركة Repsol بحصة قدرها 29,25% من المشروع، وسوناطراك بحصة تبلغ 40%، و RWE Dea بحصة 19,5% و Edison بحصة 11,25%. يغطي مشروع رقان الشمالي ستة حقول للغاز في الصحراء الجزائرية هي: رقان، وأزرغيل جنوب شرق، وكحلوش، وجنوب كحلوش، وتيوليلين، وسالي. ويتضمن بناء محطة معالجة الغاز، ونظام تجميع، وخط أنابيب تصدير للغاز، إضافة إلى مهبط طائرات ومحطات توليد للكهرباء. وقد ذكرت شركة Repsol أن الإنتاج سيبدأ في منتصف عام 2016، ويستمر لمدة 25 عاماً، حيث يتوقع أن يستقر عند معدل 8 مليون متر مكعب/ي من الغاز الطبيعي خلال الأعوام الاثني عشر الأولى من عمر المشروع.

- كما أعلنت شركة Petroceltic في الربع الثالث من عام 2012 أن خطتها لتطوير حقل غاز تسالا الواقع في حوض إليزي، قد حظيت بموافقة سوناطراك على فترة تمديد لغاية العاشر من شهر أوت 2012، وذلك بعدما كانت الشركة قد حصلت على تمديد لمدة ثلاثة أشهر فقط، وتهدف الشركة من وراء هذا التمديد إلى وضع اللمسات الأخيرة التي تؤكد مدى الجدوى الاقتصادية من عملية تطوير الحقل المذكور.

- في عام 2013²: تم العودة للإنتاج في منشأة معالجة الغاز في عين أمناس بين 16-20 جانفي، والمنشأة هي شركة مشتركة بين BP و Statoil وسوناطراك، وتعد إحدى أكبر مشاريع

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 39، 2012، الكويت، ص 125.

²: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 40، 2013، الكويت، ص 108.

الغاز الرطب في البلاد، حيث تعمل على تطوير وإنتاج الغاز الطبيعي وسوائل الغاز من عدة حقول في حوض إلبزي جنوب شرق الجزائر منذ عام 2006، وتبلغ طاقتها 9 مليارات متر مكعب سنوياً.

- في عام 2014¹: أعلنت الجزائر عن خطط لحفر 4 آبار لغاز السجيل لتقييم الجدوى الاقتصادية لهذا الغاز بعد دراسات بينت أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالمياً على مستوى تقديرات مصادر غاز السجيل بعد الصين والأرجنتين، وسوف تحفر الآبار في حوض "إلبزي"، وحوض "إحننت" في الجنوب الغربي، ويأتي هذا الإعلان بعد قرار الحكومة بحفر 11 بئراً لغاز السجيل في البلاد خلال 7-13 عاماً، حيث تخطط شركة سوناطراك في حال نجاحها لإنتاج 30 مليار متر مكعب من غاز السجيل في عام 2020.

- خلال عام 2015²: ساهمت عمليات التنقيب والحفر في الجزائر في تحقيق عدد من الاكتشافات النفطية والغازية على حد سواء، ومنها: اكتشاف للغاز حققته شركة Repsol في قاطع "سود-شرق إلبزي" جنوبي البلاد عبر بئر (Teso-2) الذي حفر لعمق 1307م وأنتج عند اختباره بمعدل 175 ألف متر مكعب/ي الغاز و 90 برميل/ي من المكثفات.

- في عام 2016³: بدأ الإنتاج من مشروع حقول عين صالح الجنوبية ضمن المرحلة الثانية من مشروع غاز عين صالح، الذي يشمل تطوير 7 حقول غازية. وكانت المرحلة الأولى من المشروع التي بدأت عام 2004 قد وضعت 3 حقول على الإنتاج هي: كريشبا، وتغننور، وريغ، بينما تتضمن المرحلة الثانية الإنتاج من 4 حقول للغاز الجاف هي: غور محمود، وعين صالح، وغارة البفينات، وحاسي مومن، وسوف يساهم هذا المشروع في الحفاظ على إنتاج سنوي بمعدل 9 مليار متر مكعب من الغاز، حيث من المخطط أن يتم حفر 26 بئراً في المشروع حتى عام 2018، وعندها يتوقع أن يصل معدل إنتاج هذا المشروع إلى 14,1 مليون متر مكعب/ي بعد وضع آبار غارة البفينات وحاسي مومن على الإنتاج. ويقدر الاحتياطي القابل للإنتاج في مجمل مشروع عين صالح بنحو 159 مليار متر مكعب من الغاز.

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 41، 2014، الكويت، ص ص 116-117.

²: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 42، 2015، الكويت، ص 113.

³: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، 2016، الكويت، ص 145.

- كما وقعت شركة سوناطراك في نفس السنة على عقد (دراسة وشراء وإنشاء وتشغيل) مع شركتي JGC Corporation و JGC Algeria Spa، وذلك لإعادة تأهيل وبناء نظام إنتاج جديد في الوحدات الجنوبية لحقل حاسي مسعود، ومن المتوقع أن ينجز العمل في غضون 24-48 شهراً. من جهة أخرى اتبعت شركة سوناطراك إستراتيجية جديدة تقضي بالتفاوض الثنائي المباشر مع الشركات المهمة بشراء حصص في 20 حقلاً للنفط والغاز ضمن البلاد¹.

الفرع الثالث: الإنتاج النفطي

عرف الإنتاج النفطي الجزائري تطوراً ملحوظاً وذلك خلال الفترة (2006-2016) كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (4-2): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: ألف برميل/يوم

السنوات	الإنتاج النفطي
2006	1426,0
2007	1398,0
2008	1356,0
2009	1216,0
2010	1189,8
2011	1262,0
2012	1203,0
2013	1203,0
2014	1193,0
2015	1157,0
2016	1146,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

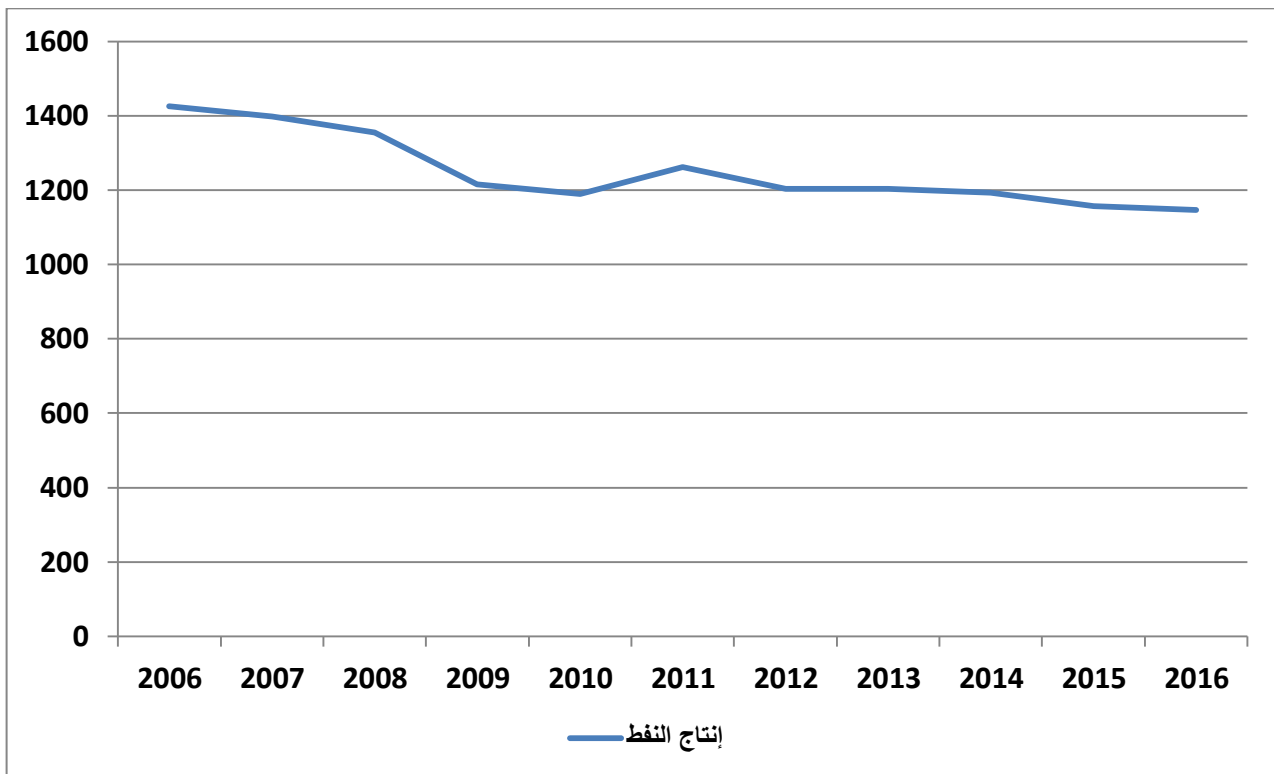
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 37، 2010، الكويت، ص 203.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 39، 2012، الكويت، ص 203.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، 2016، الكويت، ص 131.

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، 2016، الكويت، ص 100.

يلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض إنتاج النفط الجزائري من 1426 ألف برميل/ي سنة 2006 إلى 1189,8 ألف برميل/ي سنة 2010، ثم ارتفع الإنتاج في عام 2011 ليصل إلى 1262 ألف برميل/ي لينخفض من جديد سنتي 2012 و 2013 بكمية ثابتة قدرت بـ 1203 ألف برميل/ي. ثم عاود الإنتاج بالانخفاض للسنوات اللاحقة حيث بلغ عام 2016 ما يقدر بـ 1146 ألف برميل/ي. ويمكن تفسير تلك التذبذبات في الإنتاج الوطني من النفط الخام لزيادة عمليات الاستكشاف عن آبار إنتاجية نفطية إضافية من جهة، وإلى السياسات التي اتخذتها الدول الأعضاء في الأوبك ومن بينها الجزائر في مجال تحديد الإنتاج النفطي وذلك للتأثير والتحكم في أسعار النفط من جهة أخرى.

ويمكن ملاحظة هذه التغيرات بصفة واضحة من خلال الرسم البياني التالي الذي يبين تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة المذكورة:

الشكل (4-2): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2006-2016) بألف برميل/ي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-2).

المطلب الثاني: مرحلة المصب

تضم هذه المرحلة عمليات تكرير النفط (تصنيع النفط)، وعمليات نقل النفط، وتصدير النفط والمشتقات النفطية (التسويق والتوزيع).

يشمل نشاط المصب بالجزائر في إطار خمس مهمات كبرى وهي: التكرير (05 مصافي)، تمييع الغاز (04 مركبات)، فصل غاز النفط المسال، والصناعة البتروكيمياوية. وإضافة إلى الوحدات الأنفة الذكر، تباشر الشركة الوطنية سوناطراك في إنجاز عدة مشاريع جديدة في مجال التكرير، البتروكيميا و تمييع الغاز الطبيعي.

الفرع الأول: تكرير النفط

ترتكز صناعة التكرير في الجزائر على خمس مصافي (سكيكدة، أرزيو، الجزائر العاصمة، حاسي مسعود، وأدرار)، بالإضافة إلى وحدة لتحويل المكثفات بسكيكدة. وتبلغ الطاقة الإجمالية لهذه الوحدات 27 مليون طن/سنة، حيث يوجه ما يقارب نصف المنتج لتلبية احتياجات السوق الداخلية، أما الباقي فيتم تصديره.

والجدير بالذكر أنه تم الشروع في برنامج إعادة تهيئة المصافي بغرض رفع الطاقة إلى 31 مليون طن سنوياً وكذا مطابقة المواد المنتجة للمعايير والمقاييس الدولية (الحد من نسبة الكبريت وأكسيد الآزوت)، كما برمج في آفاق 2018 إنجاز 06 مصافي جديدة ذات طاقة إنتاجية في حدود 26 مليون طن سنوياً، وهذا لتلبية حاجيات السوق الوطني على المدى الطويل وكذا التصدير، كما برمج استثمار قرابة 16 مليار دولار في الفترة الممتدة بين (2015-2019)¹.

يمكن ملاحظة تطور عمليات تكرير النفط في الجزائر من خلال مقارنة طاقة التكرير القائمة على مستوى وحدات التكرير وذلك خلال الفترة (2006-2016) حسب ما يوضحه الجدول التالي:

¹: الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الجدول (3-4): تطور طاقة تكرير النفط في الجزائر في الفترة (2006-2016).

الوحدة: ألف برميل/يوم

السنوات	طاقة التكرير
2006	450,0
2007	463,0
2008	463,0
2009	491,9
2010	582,9
2011	582,9
2012	582,9
2013	582,9
2014	543,0
2015	651,0
2016	651,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2011، ص 44.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، ص 44

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص 44.

يلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع في طاقة التكرير القائمة وذلك منذ 2006 حتى 2013 حيث تطورت من 450 ألف برميل/ي إلى 582,9 ألف برميل/ي، ويرجع ذلك إلى الخطة التي أعلنت عنها وزارة الطاقة عن زيادة الطاقة التكريرية لبعض المصافي كمصفاة سكيكدة، بالإضافة إلى إنشاء المصفاة الجديدة في مدينة تيارت بطاقة تكريرية قدرها 300 ألف برميل/ي وذلك بحلول عام 2011، ومصفاة قرب مدينة بسكرة التي تبلغ طاقتها التكريرية 100 ألف برميل/ي وذلك في عام 2012، بالإضافة إلى مشروع إنشاء أربعة مصافي جديدة ب: بسكرة، وغرداية، وتيارت، وحاسي مسعود، وتطوير المصافي القائمة وذلك بهدف تأمين الطلب المحلي من وقود النقل لغاية 2030¹.

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 42، 2015، الكويت، ص 184.

وللوقوف على عمليات التكرير القائمة في مصافي تكرير النفط، سنبين تطور إنتاج المصافي من المشتقات النفطية الناتجة عن عمليات التكرير وذلك بالتفصيل من خلال الجدول التالي:

الجدول (4-4): تطور إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية خلال (2006-2016).

الوحدة: ألف برميل/ يوم

السنوات	غاز النفط المسال	الغازولين	الكيروسين ووقود السيارات	زيت الغاز والديزل	زيت الوقود	مشتقات نفطية أخرى	إجمالي إنتاج المشتقات النفطية
2006	16,0	51,3	20,4	134,3	97,9	92,7	412,7
2007	16,4	46,0	22,0	133,5	100,1	99,7	417,7
2008	17,0	59,5	19,9	145,4	108,2	88,5	438,5
2009	17,4	58,8	22,2	148,4	99,9	122,8	469,4
2010	18,8	61,3	30,6	155,2	104,7	188,4	559,0
2011	16,6	71,9	26,7	150,0	106,5	176,9	548,5
2012	14,8	51,9	26,3	133,9	93,4	163,2	483,4
2013	16,4	52,1	35,0	135,3	93,9	155,8	488,5
2014	25,4	68,8	42,7	178,6	120,6	212,5	648,6
2015	24,2	61,7	35,4	174,7	121,8	204,1	621,8
2016	24,3	60,7	35,2	175,7	124,3	191,9	612,0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2011، ص ص 46، 48، 50، 52، 54، 56، 58.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، ص ص 46، 48، 50، 52، 54، 56، 58.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص ص 46، 48، 50، 52، 54، 56، 58.

يلاحظ من الجدول تطور مستمر في إنتاج مصافي التكرير من المشتقات النفطية؛ حيث تزايد الإنتاج من 412,7 ألف ب/ي سنة 2006 إلى 612 ألف ب/ي سنة 2016 مع وجود بعض الانخفاضات الطفيفة التي عرفتها بعض السنوات، ويرجع سبب هذه الزيادات في الإنتاج إلى زيادة طاقة بعض مصافي التكرير وإقامة المصافي الجديدة كما تم الإشارة إليه سابقا، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على المشتقات النفطية سواء محلياً أو دولياً. كما يلاحظ أيضاً أن الجزائر تعتمد بصفة أساسية وكبيرة على زيت الغاز والديزل وكذلك زيت الوقود وبعض المشتقات النفطية الأخرى.

الفرع الثاني: نقل النفط

يتم نقل النفط في الجزائر بواسطة الناقلات وكذلك عبر الأنابيب وسيتم في هذا الفرع التفصيل في طرق النقل.

1- النقل بالناقلات

إن أهمية ناقلات النفط والغاز بالنسبة للدول المنتجة للمحروقات (النفط والغاز) لا يمكن الاستهانة بها، وهو ما يسمح للشركة الوطنية سوناطراك بالتحكم في صادراتها، ويوفر لها المرونة الكاملة فيما يتعلق بتحديد جهة تلك الصادرات.

يتم تصدير النفط عبر ثلاث موانئ نفطية رئيسية وهي: أرزيو، سكيكدة، وبجاية ومن أجل تطويرها تم إنجاز في 2004 شركة تسيير واستغلال الموانئ النفطية بين سوناطراك وشركة تسيير الموانئ وقد شرع في أعمال تكييف الموانئ النفطية مع ارتفاع الكميات المنقولة. وقد رصدت سوناطراك برنامجاً هاماً بقيمة 760 مليون دولار للرفع من قدرات النقل البحري عن طريق اقتناء عدة بواخر.

أ- نقل النفط الخام

تتعدى صادرات الجزائر 35 مليون طن من النفط الخام، وتطمح شركة سوناطراك لتحمل بنفسها نقل 30% من هذه الكميات، ويتكون الأسطول الحالي من ناقلتين، على أن يتم تدعيم هذا الأسطول بأربع ناقلات في إطار الشراكة وأربع ناقلات أخرى تتكفل بها شركة سوناطراك لوحدها.

ب- نقل غاز النفط المسال

يتكون الأسطول الحالي من 8 ناقلات لغاز النفط المسال بقدرة استيعاب 386000 متر مكعب (في نهاية عام 2016)¹، على أن يتم اقتناء ناقلتين جديدتين في آفاق 2018.

ت- نقل الغاز الطبيعي المميع

يتكون الأسطول الحالي لشركة سوناطراك من 09 ناقلات للغاز الطبيعي المميع وذلك بقدرة استيعاب 1104000 متر مكعب (نهاية عام 2016)²، أهمها "لالة فاطمة نسومر" بقدرة 145000 متر مكعب. كما تطمح سوناطراك لدعم أسطولها البحري لمواكبة الإنتاج المرتفع حيث تسعى للتمكن من نقل إجمالي الصادرات، على أن يتم جلب 03 ناقلات أخرى في آفاق 2018.

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص 126.

²: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص 126.

2- النقل بالأنابيب

يمثل نشاط النقل بالأنابيب فرعاً استراتيجياً في الصناعة النفطية الوطنية، نظراً لبعدها عن حقول النفط والغاز عن مناطق التكرير والتصدير. ويتوزع النقل بالأنابيب إلى شبكة خطوط أنابيب النفط الخام، وشبكة خطوط أنابيب المكثفات، وشبكة خطوط أنابيب المشتقات النفطية، بالإضافة إلى شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي وشبكة خطوط أنابيب سائل الغاز الطبيعي.

الجدول (4-5): شبكة خطوط أنابيب النفط الخام، المكثفات، والمشتقات النفطية نهاية عام 2016

نوع الأنابيب	عدد الخطوط	الطول (ميل)	القطر (بوصة)
أنابيب النفط الخام	12	4970	34-20
أنابيب المكثفات	3	1718	30-28
أنابيب المشتقات النفطية	16	389	16-8

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، 2017، ص ص 127-128.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الجزائر تعتمد على شبكة خطوط أنابيب لنقل النفط تتألف من 31 خطاً تتوزع كما يلي: شبكة خطوط أنابيب النفط الخام تتكون من 12 خط أنابيب وذلك بطول 4970 ميل وبقطر 20 إلى 34 بوصة، بينما شبكة خطوط أنابيب المكثفات فتتكون من 3 خطوط بطول 1718 ميل وبقطر 28 إلى 30 بوصة، وتتكون شبكة خطوط أنابيب المشتقات النفطية من 16 خطاً وذلك بطول 389 ميل وبقطر 8 إلى 16 بوصة.

الجدول (4-6): شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي وسائل الغاز الطبيعي نهاية عام 2016.

نوع الأنابيب	عدد الخطوط	الطول (ميل)	القطر (بوصة)
أنابيب الغاز الطبيعي	22	11620	56-20
أنابيب سائل الغاز الطبيعي	7	3529	24-10

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، 2017، ص ص 129.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن شبكة خطوط أنابيب نقل الغاز تتكون من 29 خطاً وهي تتألف من نوعين هما: شبكة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي التي تتكون من 22 خطاً بطول 11620 ميل وبقطر 20 إلى 56 بوصة، وشبكة خطوط أنابيب سائل الغاز الطبيعي التي تتكون من 7 خطوط بطول 3529 ميل وبقطر 10 إلى 24 بوصة.

وقد رصد قطاع الطاقة استثماراً بحوالي 5,5 مليار دولار وذلك في الفترة (2015-2019) لإنجاز وتجديد أنابيب النقل وكذلك المرافق الخاصة بها.

الفرع الثالث: تصدير النفط والمشتقات النفطية

تسيطر صادرات المحروقات (النفط والغاز) على إجمالي صادرات الجزائر؛ فهي تساهم بحوالي 97% من العائدات التصديرية، و تقوم الجزائر بتصدير النفط الخام إضافة إلى المشتقات النفطية التي تنتجها المصافي التكريرية وذلك للوفاء بالطلب وإمداد السوق الخارجي بهذه المنتجات.

1- تصدير النفط الخام

تعتمد الجزائر وبنسبة كبيرة على تصدير النفط الخام، حيث يمكن ملاحظة تطور الصادرات من النفط الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول (4-7): صادرات الجزائر من النفط الخام للفترة (2006-2016)

الوحدة: ألف برميل / يوم

السنة	النفط الخام
2006	947,2
2007	1253,5
2008	840,9
2009	747,0
2010	708,8
2011	697,6
2012	685,9
2013	608,4
2014	483,2
2015	519,5
2016	541,5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2011، ص 92.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، ص 92.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص 92.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كمية الصادرات من النفط الخام شهدت تذبذبات في تطورها خلال الفترة 2006-2016. فنلاحظ أنها تتخفّض في بعض السنوات وترتفع في سنوات أخرى

2- تصدير المشتقات النفطية

تصدر الجزائر -إضافة إلى النفط الخام- المشتقات النفطية وخاصة زيت الغاز والديزل وكذلك زيت الوقود وبعض المشتقات الأخرى، والجدول التالي يوضح كمية الصادرات الجزائرية من المشتقات النفطية: الجدول (4-8): صادرات الجزائر من المشتقات النفطية خلال الفترة (2006-2016).

الوحدة: ألف برميل / يوم

السنة	المشتقات النفطية
2006	435,1
2007	451,3
2008	456,7
2009	444,1
2010	506,9
2011	488,9
2012	450,4
2013	429,7
2014	606,3
2015	598,8
2016	590,3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2011، ص 94.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2015، ص 94.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي 2017، ص 94.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كمية الصادرات الجزائرية من المشتقات النفطية قد زادت، حيث ارتفعت من 435,1 ألف برميل/يوم سنة 2006 إلى 590,3 ألف برميل/يوم سنة 2016، كما يلاحظ أن هناك تذبذب في نسبة التطور خلال الفترة 2006-2016، فهي ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى. ويرجع سبب الانخفاض في مقدار الصادرات لضعف في طاقة التكرير وعمليات الإنتاج، وأحياناً توقف عمليات التكرير في بعض المصافي، ولتدراك هذا الانخفاض تم إعادة تهيئة بعض المصافي للرفع من طاقتها التكريرية ولتلبية الطلب الخارجي من المنتجات النفطية، بالإضافة إلى إنشاء المصافي الجديدة كما تم الإشارة إليه سابقاً.

المطلب الثالث: الصناعة البتروكيمياوية

تعد صناعة البتروكيمياويات من دعائم الاقتصاد الحديث، وركيزة من ركائز صناعات المستقبل، وهي تحتاج إلى استثمارات ضخمة وتستخدم تقنيات متقدمة. وهي تعتمد في المقام الأول على الغاز الطبيعي ومشتقات النفط كمواد أولية. وتتميز هذه الصناعة بمردود اقتصادي عالي بحيث تفوق أسعارها أسعار النفط الخام بنسب مضاعفة.

بدأت صناعة البتروكيمياويات في الجزائر عام 1976م بإنشاء مجمع إنتاج الميثانول ومشتقاته CP1Z، وتتركز صناعة البتروكيمياويات في ثلاثة مناطق صناعية رئيسية وهي أرزيو، وسكيدة وعنابة، بالإضافة إلى مصفاة سكيدة، والتي تحتوي على وحدات إنتاج العطريات.

1- مشروعات البتروكيمياويات والأسمدة القائمة¹

أ- مجمع أرزيو للبتروكيمياويات CP1Z : تبلغ الطاقة الإنتاجية حوالي 113 ألف طن سنوياً من الميثانول، و 12 ألف طن سنوياً من الفورمالدهيد ومشتقاته (اليوريا فورمالدهيد، وراتجات الفورمالدهيد).

ب- مجمع سكيدة للبتروكيمياويات CP1K: ينتج حوالي 40 ألف طن سنوياً من مونمر الفينيل كلوريد، و 35 ألف طن من البولي فينيل كلوريد، بينما ينتج مجمع سكيدة للبتروكيمياويات CP2K حوالي 120 ألف طن سنوياً من الإيثيلين، و 130 ألف طن سنوياً من البولي إيثيلين عالي الكثافة، و 48 ألف طن من البرولي إيثيلين منخفض الكثافة.

ت- مصفاة سكيدة: تحتوي على وحدات لإنتاج العطريات، بطاقة إنتاج سنوية 90 ألف طن من البنزين العطري، و 5 آلاف طن من التولوين، و 245 ألف طن من الزايلين، و حوالي 40 ألف طن البارازايلين، و 50 ألف من الأكيل بنزين الخطي.

شهد قطاع الأسمدة انطلاقة قوية خلال عام 2015، وذلك بزيادة الطاقات الإنتاجية للمشروعات القائمة، حيث تعتبر شركة فيرتيال Fertial والتي أنشئت في عام 2006 أكبر شركة لإنتاج الأسمدة في الجزائر وتمتلك مصنعين للإنتاج في منطقتي أرزيو، وعنابة الصناعيتين بطاقة إنتاجية سنوية مجمعة تصل إلى حوالي 990 ألف طن من الأمونيا، و 600 ألف طن من حامض النيتريك، و 825 ألف طن

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، صناعة البتروكيمياويات في الدول العربية، الكويت، 2017، ص ص 58-59.

من نترات الأمونيوم، و 198 ألف طن من يوريا نترات الأمونيوم (UNA)، و 740 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية المركبة (SSP,NP,TSP,PK,NPK).

تبلغ الطاقة الإنتاجية لمجمع سورفيرت **Sorfert** حوالي مليون طن سنوياً من الأمونيا، و 800 ألف طن سنوياً من اليوريا، وهو مشروع مشترك بين شركة سوناطراك بنسبة 49% وشركة أوراسكوم المصرية بنسبة 51%. بينما تبلغ الطاقة الإنتاجية لمجمع الجزائرية العمانية للأسمدة **AOA** حوالي 2,4 مليون طن من اليوريا، وهو مشروع مشترك بين كل من شركة سوناطراك بنسبة 51%، وشركة سهيل بهوان القابضة العمانية بنسبة 49%. ويبين الجدول التالي مشروعات البتروكيماويات والأسمدة القائمة في الجزائر والطاقات الإنتاجية لها:

الجدول (4-9): مشروعات البتروكيماويات والأسمدة القائمة في الجزائر

اسم المشروع	المساهمون	الطاقة الإنتاجية	موقع المشروع
مجمع إنتاج الميثانول ومشتقاته (CP1Z)	49- % سوناطراك 51- % الشركة الجزائرية للميثانول	113- ألف طن/سنة ميثانول 12- ألف طن/سنة فورمالدهيد/يوريا فورمالدهيد 30- ألف طن/يوم يوريا فورمالدهيد سائلة (مواد لاصقة)	أرزيو المنطقة الصناعية
مشروع بتروكيماويات (CP1K)	-سوناطراك	40- ألف طن/سنة فينيل كلوريد مونمر 35- ألف طن/سنة بولي فينيل كلوريد	سكيكدة المنطقة الصناعية
مشروع إنتاج بولي الإيثيلين عالي الكثافة (CP2K)	67- % سوناطراك 33- % ريبسول الأسبانية	120- ألف طن/سنة إيثيلين 130- ألف طن/سنة بولي إيثيلين عالي الكثافة 48- ألف طن/سنة بولي إيثيلين منخفض الكثافة	سكيكدة المنطقة الصناعية
مجمع العطوريات مصفاة سكيكدة	-سوناطراك	90- ألف طن/سنة بنزين عطري 5- آلاف طن/سنة تولوين 245- ألف طن/سنة زيلين 40- ألف طن/سنة بارازيلين 50- ألف طن/سنة ألكيل بنزين خطي	سكيكدة المنطقة الصناعية
مجمع إنتاج الأمونيا/اليوريا والأسمدة (سورفيرت-Sorfert)	51- % سوناطراك 49- % أوراسكوم	4- آلاف طن/يوم أمونيا 3,5- ألف طن/يوم يوريا	أرزيو المنطقة الصناعية
مجمع إنتاج الأمونيا/اليوريا والأسمدة (الجزائرية العمانية للأسمدة) AQA	51- % سوناطراك 49- % الشركة العمانية القابضة	4- آلاف طن/يوم أمونيا 7- آلاف طن/يوم يوريا	أرزيو المنطقة الصناعية
مجمع فيرتال 1 و2 Fertial	34- % سوناطراك 66- % مجموعة فيلارمير الأسبانية	990- ألف طن/سنة أمونيا 600- ألف طن/سنة حامض نيتريك 825- ألف طن/سنة نترات أمونيوم 198- ألف طن/سنة يوريا نترات الأمونيوم 740- ألف طن/سنة أسمدة فوسفاتية	سكيكدة عناية

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، صناعة البتروكيماويات في الدول العربية، الكويت، 2017، ص 61.

1- المشروعات المستقبلية

تولي الجزائر أهمية بالغة لتطوير صناعة البتروكيماويات وتسعى إلى تنفيذ عدد من المشروعات مع شركاء دوليين، بحيث¹:

تخطط لإنشاء مشروع مجمع البتروكيماويات CP3K بمنطقة أرزيو الصناعية لإنتاج حوالي مليون طن سنوياً من الإيثيلين، و 350 ألف طن سنوياً من البولي إيثيلين عالي الكثافة، و 450 ألف طن سنوياً من البولي إيثيلين الخطي منخفض الكثافة، و 550 ألف طن سنوياً من المونو إيثيلين غلايكول، بمشاركة شركة قطر للبترول بنسبة 10%، وشركة توتال العالمية بنسبة 39%، وشركة سوناطراك بنسبة 51%، وتصل التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي 3 مليار دولار أمريكي.

يضم المشروع الثاني مجمع ميثانول الجزائر لإنتاج حوالي مليون طن سنوياً من الميثانول بمشاركة شركة القرين للبتروكيماويات الكويتية بنسبة 49%، وشركة سوناطراك بنسبة 51%، وتكلفة تصل إلى حوالي مليار دولار بمنطقة أرزيو الصناعية، بينما يهدف المشروع الثالث، مجمع إنتاج البولي بروبيلين إلى إنتاج حوالي 500 ألف طن سنوياً من البولي بروبيلين بتكلفة استثمارية تصل إلى حوالي 600 مليون دولار.

تخطط شركة سوناطراك إلى تطوير مجمع البتروكيماويات CP2K في سكيكدة وذلك برفع الطاقة الإنتاجية من الإيثيلين إلى 220 ألف طن سنوياً بدلاً من 120 ألف طن سنوياً، كما تخطط لإنتاج 300 ألف طن سنوياً من مادة الأرتوزايلين، و 25 ألف طن سنوياً من مادة فيثالات الأنهيدريد. فيما يخص مجال الأسمدة؛ فتخطط الشركة الجزائرية العمانية للأسمدة إلى رفع الطاقة الإنتاجية من الأمونيا والتي بلغت حوالي 990 ألف طن سنوياً عام 2014 إلى حوالي 1,8 مليون طن سنوياً في عام 2018، وباستثمارات تبلغ حوالي 250 مليون أورو.

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، صناعة البتروكيماويات في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 62.

المبحث الثالث: دور صناعة النفط في تعزيز التنمية الاقتصادية في الجزائر

يمثل النفط -في الدول المنتجة له- أهم مصادر الطاقة الضرورية للاستهلاك من ناحية، ومصدراً مهماً للعائدات التي يتم إنفاقها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. وتعد مصادر الطاقة المختلفة محورياً أساسياً في تطوير اقتصاديات الدول النفطية، حيث ساهم النفط والغاز الطبيعي (المصدرين الرئيسيين للطاقة) في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية هائلة في الدول المنتجة والمصدرة لهما، وذلك بفضل توجيه هذه الدول لعائداتها النفطية نحو تنفيذ المشاريع الإنمائية ومشاريع البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يتم في هذا المبحث استعراض العلاقة بين النفط والتنمية، ثم التطرق إلى دور صناعة النفط في التنمية من خلال التطرق أولاً استهلاك النفط والمنتجات النفطية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وثانياً من خلال توفيرها للعائدات المالية وإنفاقها في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: العلاقة بين النفط والتنمية

يرتبط قطاع النفط بالتنمية في الدول المنتجة له بشكل عام، من خلال عنصرين أساسيين: الأول عن طريق استخدام النفط كمصدر للطاقة وكمادة أولية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كقطاع الصناعة والنقل والاستهلاك المحلي للطاقة والمنتجات النفطية من ناحية. والثاني من خلال توفيره للعوائد المالية وإنفاقها في المشاريع والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز النمو في الاقتصاد الوطني.

فمن ناحية الاستخدام: يمدد استهلاك النفط في القطاعات المختلفة السبيل لبناء قاعدة صناعية متطورة في مجال الصناعات اللاحقة التي تعتمد بشكل كبير على مخرجات هذا القطاع، كما أنه يمثل أهم مصادر الطاقة الضرورية في القطاعات الأخرى كالمواصلات وقطاع السكن والتجارة... وبالإضافة إلى الاستخدامات سائلة الذكر، فإنه يستخدم أيضاً في تشغيل النشاطات المرتبطة بقطاع الطاقة ذاته، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية، ومصافي تكرير النفط ومرافق تصنيع الغاز الطبيعي وتسييله، إضافة إلى عمليات نقل النفط والغاز الطبيعي.

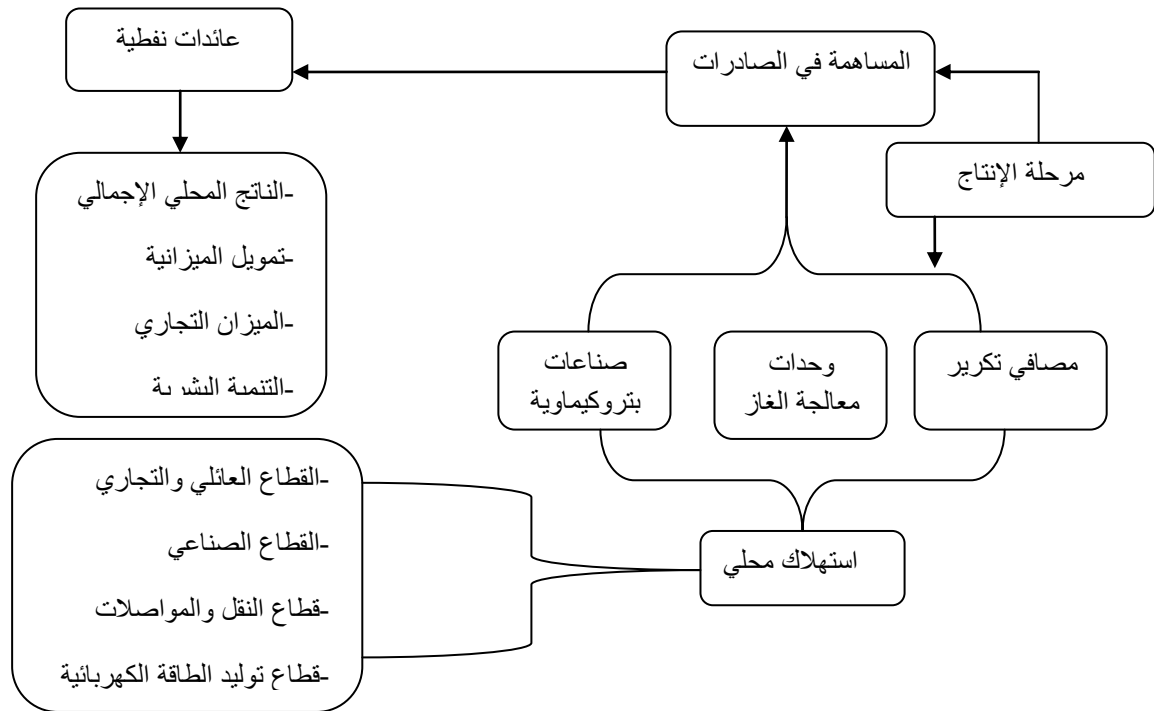
أما من ناحية العائدات المالية، فمن المعروف أن الفائض من النفط يتم تصديره إلى الأسواق العالمية مما يترتب عليه تحقيق إيرادات نفطية يكون لها أكبر الأثر على الاقتصاد الوطني. فتلك العائدات تؤثر على الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة للدولة ويتم إنفاق هذا الدخل على سلسلة

من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي، وما يترتب عليه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسطية والاستهلاكية.

إن النفط هو حجر الزاوية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لما يوفره من حوافز مباشرة وغير مباشرة للصناعات المختلفة، سواء للسوق المحلية أو للتصدير. فالنفط يلعب دوراً مزدوجاً في عملية التنمية؛ فمن ناحية فإن توفره يساعد على التوسع في النشاطات الاقتصادية المختلفة لا سيما الصناعية منها، ومن ناحية أخرى فإن التوسع في النشاطات يؤدي إلى زيادة التوسع في الطلب على خدمات الطاقة (النفط) مما يترتب عليه زيادة العائدات النفطية ويكون له أكبر الأثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة المنتجة له.

وفيما يلي مخطط توضيحي لعلاقة النفط بالتنمية الاقتصادية:

الشكل (4-3): مخطط توضيحي للعلاقة بين النفط والتنمية الاقتصادية



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، دور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 160، 2017، ص 187.

المطلب الثاني: دور صناعة النفط في التنمية الاقتصادية

يرتبط استهلاك النفط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما له -أي النفط- من تأثير على القطاعات المختلفة كقطاع النقل، والقطاع الصناعي، والقطاع العائلي والتجاري والزراعي. ويرتبط نمو

استهلاك النفط ارتباطاً كبيراً بمعدلات النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وكذلك بمستوى أسعار الطاقة مما ينعكس على تنامي إجمالي استهلاك النفط في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الفرع الأول: استهلاك النفط في الجزائر

تشكل مصادر الطاقة الهيدروكربونية من النفط والغاز الطبيعي المصدر شبه الوحيد لتلبية متطلبات الطاقة في الجزائر، إذ بلغت حصة هذه المصادر 99,65% من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2016. ويعتبر الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي الأول إذ يغطي حوالي 61,65% من إجمالي الاستهلاك، بينما بلغت حصة المنتجات النفطية 38,00%، وتساهم بقية مصادر الطاقة من الفحم والطاقة الكهرومائية مساهمة بسيطة بحوالي 0,36%. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين تطور استهلاك الطاقة في الجزائر للفترة 2006-2016، والذي يعتبر انعكاساً لدور النفط ومصادر الطاقة الأخرى في التنمية.

الجدول (4-10): استهلاك الطاقة وفق المصدر للفترة (2006-2016)

الوحدة: ألف برميل مكافئ نفط/يوم

إجمالي استهلاك الطاقة	الغاز الطبيعي	المنتجات النفطية	الطاقة الكهرومائية	الفحم	إجمالي استهلاك الطاقة
2006	275	253	8,0	15,1	551
2007	288	273	1,0	13,8	576
2008	280	310	1,3	13,4	605
2009	469	326	0,3	2,6	798
2010	455	481	0,1	6,9	943
2011	517	468	0,6	6,0	992
2012	576	420	1,8	5,9	1004
2013	595	416	0,4	3,2	1015
2014	660	416	0,9	3,6	1080
*2015	701	444	0,7	3,6	1149
*2016	730	450	0,7	3,6	1184

*بيانات تقديرية

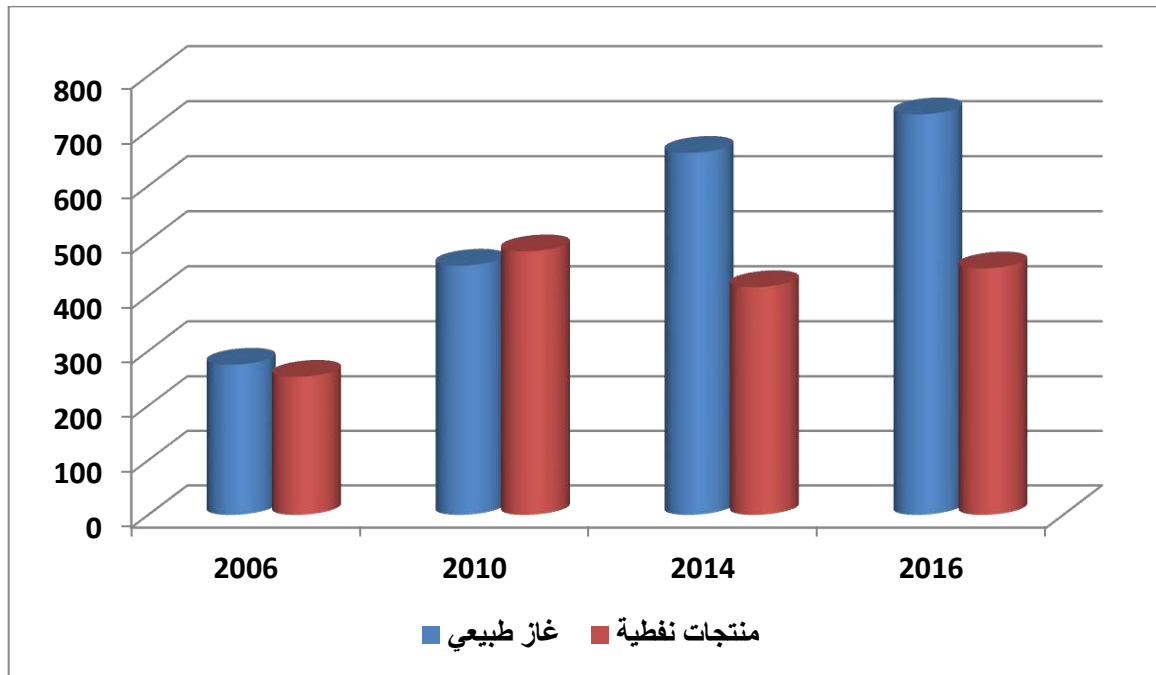
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، 2017، الكويت، ص ص 76، 79، 81، 82، 83.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 42، 2015، الكويت، ص ص 91، 93، 94، 95، 96.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 41، 2014، الكويت، ص ص 96، 98، 99، 100، 101.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 39، 2012، الكويت، ص ص 110، 112، 113، 114، 115.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 37، 2010، الكويت، ص ص 108، 110، 111، 112، 113.

يلاحظ من الجدول أن استهلاك الجزائر من الطاقة ارتفع من 551 ألف برميل مكافئ نفط/يوم سنة 2006 إلى 1184 ألف برميل مكافئ نفط/يوم، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 4,9%. أما بخصوص هيكل استهلاك الطاقة فقد شهدت الفترة 2006-2016، تغيرات في أنواع الطاقة المستخدمة، فمثلاً نسبة استهلاك المنتجات النفطية في عام 2016 بلغت حوالي 38% مقارنة مع 45,92% في عام 2006. وفي نفس الوقت زادت نسبة استخدام الغاز الطبيعي حيث بلغت 61,65% في عام 2016 مقارنة مع 49,90% في عام 2006. وقد تزايدت الأهمية النسبية للغاز الطبيعي في موازين الطاقة خلال الخمس سنوات الأخيرة إذ أصبح المصدر الرئيسي الأول في هذه الموازين. ويعود هذا إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في مجال توسيع استغلال ما تمتلكه من المصادر المتوفرة من الغاز الطبيعي من ناحية، بالإضافة إلى سياسة إحلال الغاز الطبيعي محل النفط في بعض المجالات من ناحية أخرى.

أما فيما يتعلق بالمنتجات النفطية فتعد مصدر أساسي للطاقة في الدولة رغم تناقص أهميتها النسبية وانخفاض نصيبها من إجمالي الاستهلاك. إلا أنه من الناحية الكمية فقد ارتفع الاستهلاك الوطني من المنتجات النفطية من 253 ألف برميل مكافئ نفط/يوم عام 2006 إلى 450 ألف برميل مكافئ نفط/يوم عام 2016، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3,98%. ويمكن ملاحظة هذا التطور أكثر من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (4-4): تطور استهلاك الغاز الطبيعي والمنتجات النفطية خلال الفترة (2006-2016)
(ألف برميل مكافئ نفط/يوم)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-10).

إن استهلاك المنتجات النفطية يختلف باختلاف هيكل ومستوى تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. فاستهلاك الغازولين مرتبط بتطور قطاع النقل وبعدد المركبات وطول المسافات المقطوعة بالإضافة إلى نوعية السيارات المستخدمة وكفاءة استخدامها للوقود. كما أن استهلاك غاز النفط المسال مرتبط بتطور القطاع المنزلي والتجاري من حيث عدد المساكن وحجم الأسرة وتواجدها في المدن أو الريف، بينما يرتبط استهلاك زيت الغاز والديزل بتطور القطاع الزراعي والصناعي وتوليد الطاقة الكهربائية. أما استهلاك زيت الوقود الثقيل فيرتبط هو الآخر بتطور القطاع الزراعي والصناعي وتوليد الطاقة الكهربائية.

أما فيما يخص مصادر الطاقة الأخرى كالطاقة الكهرومائية والفحم، فلم تشكل حصتهما معاً في إجمالي الطاقة المستخدمة أكثر من 0,36% عام 2016 مقارنة بـ 4,19% عام 2006. وقد أدى النمو المتزايد في استهلاك الطاقة في الجزائر إلى ارتفاع متوسط استهلاك الفرد من الطاقة حيث بلغ 10,6 برميل مكافئ نفط/يوم عام 2016 مقارنة مع 6,0 برميل مكافئ نفط/يوم عام 2006، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3,9%. كما يبينه الجدول التالي:

الجدول (4-11): معدل استهلاك الفرد من الطاقة في الجزائر للفترة (2006-2016)

الوحدة: برميل مكافئ نفط/سنة

السنوات	معدل استهلاك الفرد من الطاقة
2006	6,0
2009	8,3
2012	9,8
2015	10,4
*2016	10,6

*بيانات تقديرية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 43، 2017، الكويت، ص 71.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 42، 2015، الكويت، ص 90.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 41، 2014، الكويت، ص 95.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي 39، 2012، الكويت، ص 109.

أما فيما يخص الاستهلاك القطاعي؛ فيتشكل هيكل الاستهلاك الوطني للطاقة من العناصر الثلاثة التالية¹:

- استهلاك الوحدات الصناعية الطاقوية؛
 - الاستهلاك غير الطاقوي (البتروكيماويات، الأسمدة، الأسفلت، والزيوت)؛
 - الاستهلاك النهائي الذي يغطي الاحتياجات النهائية للصناعة، النقل وقطاعات الاستهلاك المنزلي؛
 - الكميات الضائعة.
- يرجع ارتفاع الاستهلاك الوطني للطاقة إلى تطور صناعات الطاقة من جهة (خاصة مصانع الغاز الطبيعي المسال ومحطات توليد الكهرباء)، والتطور السريع للاستهلاك النهائي من جهة أخرى. ويتوزع الاستهلاك الوطني بالتوازي مع خيارات سياسة الطاقة الوطنية المتبعة، والتي تركز على المواد الأكثر توفراً في ميزان الموارد خاصة الغازية منها، إذ ارتفعت حصة الغاز الطبيعي مقابل انخفاض في حصة المنتجات النفطية كما تم الإشارة إليها سابقاً.

يتوزع الاستهلاك النهائي على القطاعات الرئيسية التالية:

- قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية؛
 - قطاع النقل؛
 - قطاع العائلات وأخرى (الإدارات، الخدمات...).
- وفيما يخص استهلاك المنتجات النفطية فيعتبر قطاع النقل المستهلك الأول لهذه المنتجات، ثم يليه القطاع العائلي وبقية القطاعات الأخرى، ليأتي في المرتبة الأخيرة القطاع الصناعي والأشغال العمومية. ومن هنا يتضح جلياً مدى الضعف الذي يعاني منه القطاع الصناعي وبالمقابل انتعاش قطاع النقل والقطاع العائلي مما يبرز لنا الصفة الاستهلاكية للاقتصاد الوطني الذي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط وتصديره.

الفرع الثاني: العائدات النفطية والتنمية في الجزائر

تلعب العائدات النفطية دوراً رئيسياً في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المنتجة للنفط. وعلى الرغم من أن العائدات النفطية كانت في بداية السبعينات منخفضة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، إلا أنه كان لها أثر ملموس في اقتصاديات هذه الدول حيث مكنتها من التوسع في تمويل

¹: الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.

برامج التنمية المختلفة. وكما هو الحال بالنسبة للجزائر فقد ساهمت العائدات النفطية مساهمة كبيرة في تمويل التنمية

وقد كان هناك تقلب واضح في العائدات النفطية بناء على التقلبات في أسعار النفط خلال الفترة (2006-2016) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-12): العائدات النفطية خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	العائدات النفطية	السنوات	العائدات النفطية
2006	53,608	2012	70,571
2007	59,605	2013	63,662
2008	77,192	2014	58,362
2009	44,411	2015	33,081
2010	56,143	2016	27,887
2011	71,662		

Source :Banque d'Algérie, bulletins statistiques trimestriels N°(01-37), de 2007 à 2017.

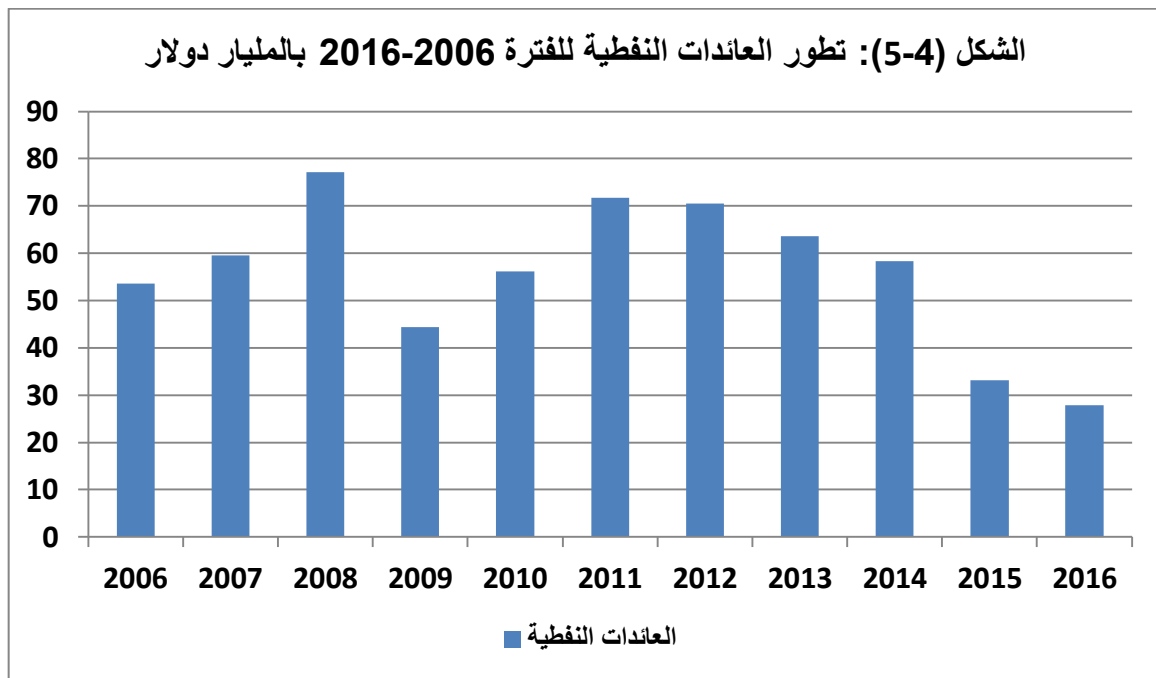
يوضح الجدول أعلاه تقلب في العائدات النفطية خلال الفترة 2006-2016، حيث يلاحظ ارتفاع في العائدات من 53,608 مليار دولار عام 2006 إلى 77,192 مليار دولار عام 2008، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط حيث ارتفعت من 65,7 دولار/برميل عام 2006 إلى 99,9 دولار/برميل عام 2008. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط¹، زيادة الطلب العالمي على النفط، وحالات عدم الاستقرار السياسي والأمني والتخوف من حصول اضطرابات تؤثر على مناطق الإنتاج الرئيسية، والمضاربة في الأسواق الآجلة للنفط.

وفي عام 2008، ألقت الأزمة المالية بظلالها على التقلبات الحادة التي شهدتها أسعار النفط على مدار العام. وبمجرد تفاقم الأزمة وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية في أوت 2008، أخذت الأسعار في الانخفاض بشكل حاد، حيث تراجعت أسعار سلة خامات أوبك بمقدار 27,7 دولار للبرميل خلال شهر أكتوبر 2008، ثم واصلت تراجعها لتستقر عند 38,6 دولار للبرميل في

¹: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، دور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 160، 2017، ص 202.

شهر ديسمبر مسجلة بذلك أدنى مستوى لها خلال الفترة (2006-2008). ونتيجة لذلك انخفضت العائدات النفطية المسجلة عام 2009 حيث بلغت 44,411 مليار دولار.

أما في السنوات 2010، 2011، 2012 فيلاحظ أن هناك تذبذبا في العائدات النفطية حيث بلغت عام 2010 ما مقداره 56,143 مليار دولار، ارتفعت إلى 71,662 مليار دولار عام 2011 ثم انخفضت إلى 70,571 مليار دولار عام 2012، ويرجع هذا بطبيعة الحال إلى تذبذبات أسعار النفط التي شهدتها ذات السنوات. ثم بدأت العائدات النفطية في الانخفاض المستمر خلال الفترة 2013-2016، حيث بلغت أدنى مستوى لها عام 2016 بقيمة 27,887 مليار دولار، وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط مرة أخرى لتصل إلى أقل مستوى لها وهو 45,0 دولار/برميل. ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-12).

ويمكن الوقوف على تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2006-2016) من خلال الجدول التالي:

الجدول (4-13): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2006-2016)

الوحدة: دولار أمريكي/ برميل

السنوات	سعر النفط
2006	65,7
2007	74,8
2008	99,9
2009	62,2
2010	80,2
2011	112,9
2012	111,0
2013	109,5
2014	100,2
2015	53,1
2016	45,0

Source :

- Banque d'Algérie, rapport 2005, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2006.
- Banque d'Algérie, rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2015.
- Banque d'Algérie, rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2016.
- Banque d'Algérie, rapport 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2017.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط منذ عام 2006 حيث سجلت ما قيمته 65,7 دولار/برميل في ذات السنة ثم ارتفعت إلى 99,9 دولار/برميل عام 2008، ثم بدأت أسعار النفط في التراجع خلال عام 2009 بقيمة 62,2 دولار/برميل، ثم ارتفعت من 80,2 دولار/برميل عام 2010 إلى 112,9 دولار/برميل عام 2011. ثم بدأت في التراجع من جديد لتصل إلى أقل مستوى لها عام 2016 بقيمة 45,0 دولار/برميل.

نستنتج من خلال المعطيات الموضحة في كلا الجدولين السابقين أن هناك علاقة طردية بين مستوى أسعار النفط وقيمة العائدات النفطية الجزائرية

1- أثر العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني

يمكن تلخيص تأثير العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني بالتالي:

أ- أثر العائدات النفطية على معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي)

نظراً لأن العائدات النفطية تشكل الجزء الرئيسي من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني، فقد أدى ارتفاع العائدات النفطية إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الوطني (أنظر الجدول (4-14))، فعندما ارتفعت العائدات النفطية من 53,608 مليار دولار عام 2006 إلى 77,192 مليار دولار عام 2008 صاحب ذلك ارتفاع مماثل في الناتج المحلي الإجمالي من 8501,6 مليار دج إلى 11043,7 مليار دج خلال ذات الفترة. وقد أدى انخفاض أسعار النفط ومن ثم العائدات النفطية خلال عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية إلى انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي ليصل على 9968,0 مليار دج. وبعد أن استرد الاقتصاد العالمي عافيته خلال الفترة (2010-2014) أدى ذلك إلى تحسن أسعار النفط الذي صاحبه ارتفاع في العائدات النفطية لتصل إلى 58,362 مليار دولار عام 2014 مقارنة بـ 56,143 مليار دولار في عام 2010، وقد كان لذلك الأثر الإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ليرتفع من 11991,6 مليار دج عام 2010 ليصل إلى 17242,5 مليار دج في عام 2014. وفي عام 2015 انخفضت العائدات النفطية إلى 33,081 مليار دولار ليصاحب ذلك انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 16591,9 مليار دج.

الجدول (4-14): قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2006-2015)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
2006	8501,6
2007	9352,9
2008	11043,7
2009	9968,0
2010	11991,6
2011	14588,5
2012	16208,7
2013	16650,2
2014	17242,5
2015	16591,9
2016	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج 2013-2015، نشرة 2016، رقم 46، ص 78.
 - ONS, rétrospective des comptes économiques de 1963-2014, statistiques économiques N°85, Janvier 2016, p74 .

ب- أثر العائدات النفطية على الميزانية العامة للدولة (التأثير المالي)

أدت الزيادة في العائدات النفطية إلى تحقيق إما فائض في الميزانية العامة للدولة أو انخفاض العجز. ففي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012 يلاحظ ارتفاع في العائدات النفطية، ترتب على هذا الارتفاع تحقيق فائض في الميزانية العامة حيث سجل في المتوسط ما قيمته 4,7 مليار دولار لنفس الفترة، باستثناء عام 2009 الذي انخفضت فيه العائدات النفطية نتيجة للأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط. وخلال الفترة 2013-2016 تحول الفائض إلى عجز من 1,8 مليار دولار عام 2013 إلى 22,4 مليار دولار عام 2016 وذلك بسبب انخفاض العائدات النفطية لنفس الفترة من 63,662 مليار دولار عام 2013 إلى 27,887 مليار دولار عام 2016. كما يشير الجدول (4-15) والشكل التالي:

الجدول (4-15): فائض أو عجز الميزانية العامة في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

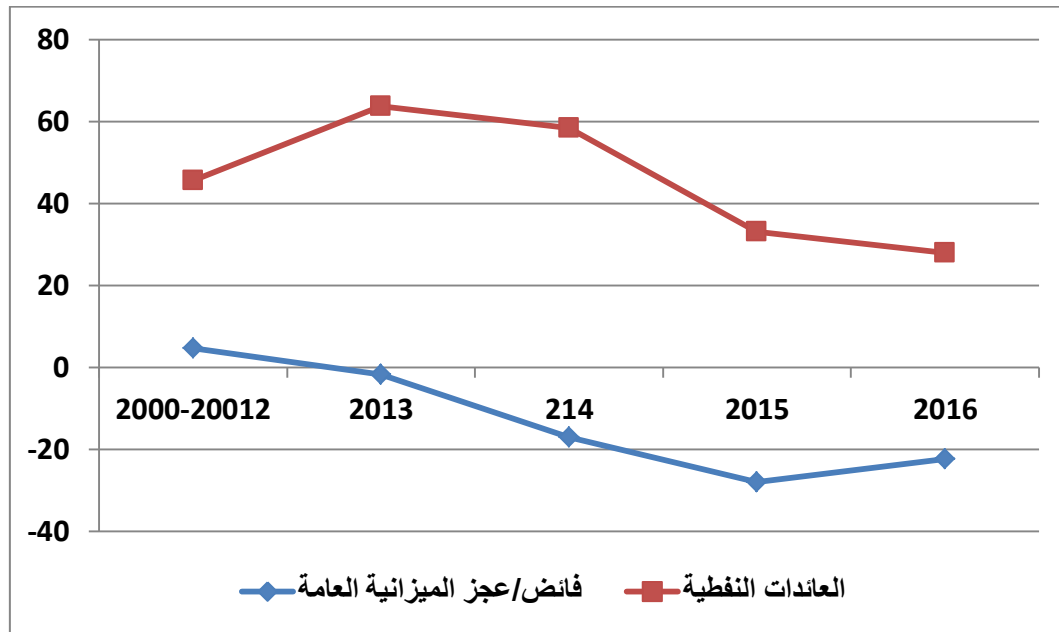
السنوات	(2012-2000)	2013	2014	2015	2016
فائض أو عجز الميزانية	4,7	(1,8)	(17,1)	(28,0)	(22,4)

القيمة بين () تعني عجز .

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء (2000-2018)، العدد الرابع، السنة 34، الكويت، (أكتوبر-ديسمبر 2016)، ص 13.

الشكل (4-6): فائض /عجز الميزانية العامة والعائدات النفطية في الجزائر للفترة (2016-2000)

بالمليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-12) و(4-15).

يلاحظ من الشكل أعلاه مدى ارتباط الفائض أو العجز بالميزانية العامة للدولة بالعائدات النفطية

المحققة، وتتضح العلاقة الطردية التي تربط بينهما.

ت-أثر العائدات النفطية على الميزان التجاري

لعب النفط دوراً أساسياً في التجارة الخارجية الجزائرية وفي ميزانها التجاري، حيث زاد معدل نمو الصادرات النفطية بشكل كبير جداً نتيجة لارتفاع أسعار النفط لاسيما بعد عام 2003. وقد أدى ذلك إلى تحسين ميزان الدولة الخارجي وزاد من إيرادات الحكومة التي سخرت بدورها هذه الإيرادات للتأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة.

لقد اتخذ الميزان التجاري في الاقتصاد الوطني ذات المنحى الذي اتخذته العائدات النفطية خلال الفترة (2006-2016)، وارتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمتطلبات أسعار النفط وحجم الإنتاج، وعمل التحسن الملموس في أسعار النفط بدءاً من عام 2006 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصل إلى 34,06 مليار دولار ثم ارتفع إلى 40,60 مليار دولار عام 2008، ثم انخفض بشكل ملحوظ عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية ليصل إلى 07,784 مليار دولار فقط، ثم عاود ارتفاعه ليبلغ أعلى مستوى له وهو 25,961 مليار دولار عام 2011، لينخفض بشكل طفيف عام 2012 ويصل إلى 20,167 مليار دولار. وقد تراجع رصيد الميزان التجاري تراجعاً كبيراً خلال عامي 2013 و2014 إذ وصل إلى 9,880 و0,459 مليار دولار على التوالي.

ونتيجة للانخفاض الكبير الذي شهدته أسعار النفط خلال عامي 2015 و2016 والتي انخفضت بنسبة 48,5% فقد انخفض رصيد الميزان التجاري ليسجل عجزاً مقداره 18,083 و20,127 مليار دولار على التوالي، ليكون بذلك أول عجز شهده الميزان التجاري الجزائري بعد أكثر من 15 سنة من الفوائض المتتالية. وهذا كما يوضحه الجدول والشكل التاليين:

الجدول (4-16): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2006-2016)

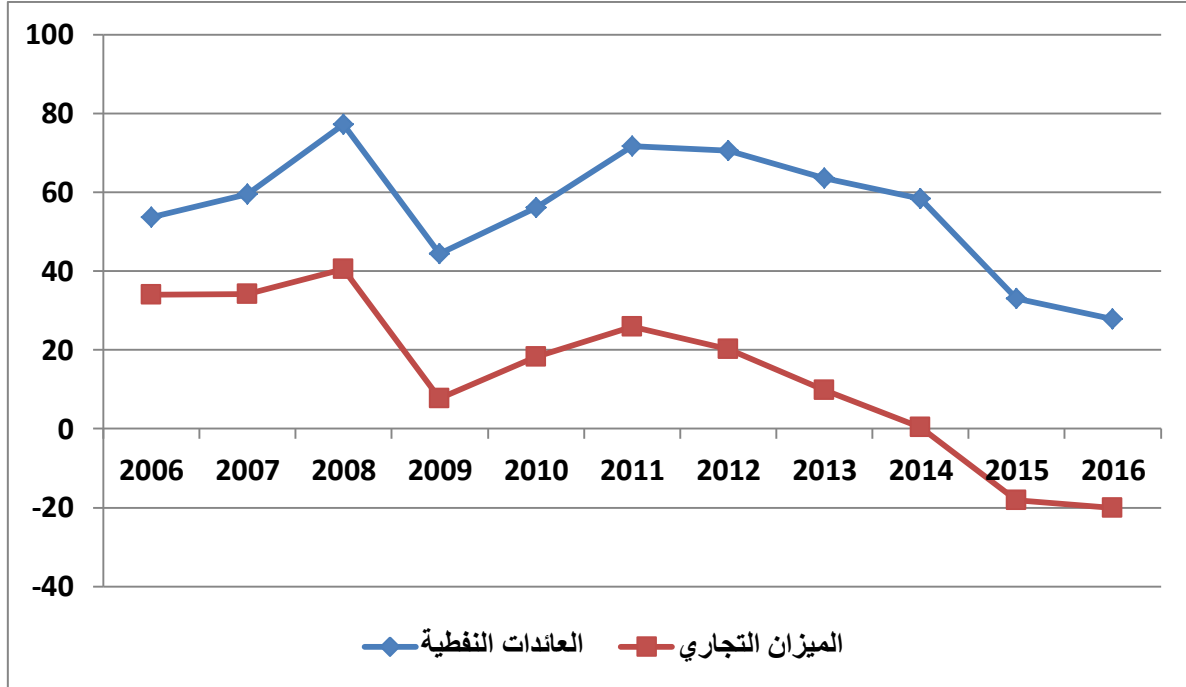
الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	رصيد الميزان التجاري
2006	34,06
2007	34,24
2008	40,60
2009	07,784
2010	18,205
2011	25,961
2012	20,167
2013	09,880
2014	0,459
2015	18,083-
2016	20,127-

Source :

- Banque d'Algérie, Rapport 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2017.
- Banque d'Algérie, Rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2013.
- Banque d'Algérie, Rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2009.

الشكل (4-7): الميزان التجاري والعائدات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)
بالمليار دولار أمريكي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدولين (4-12) و(4-16)

يلاحظ من الشكل أعلاه الارتباط الكبير بين رصيد الميزان التجاري الجزائري والعائدات النفطية وتنتضح العلاقة الطردية بين كل من رصيد الميزان التجاري وأسعار النفط والعائدات النفطية، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع رصيد الميزان التجاري وخاصة الصادرات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر في قطاع الصادرات الجزائرية.

ث- أثر العائدات النفطية على التنمية البشرية

أدى ارتفاع العائدات النفطية في الدول المنتجة للنفط إلى ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية فيها، فالتزايد الكبير في العائدات النفطية للدول المنتجة والمصدرة للنفط أدى إلى تزايد الإنفاق الحكومي على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويظهر أثر ذلك بصورة واضحة على مؤشر التنمية البشرية (HDI - Développement Index) الذي يصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعد من أهم

المؤشرات لقياس معدل التنمية البشرية، إذ يتكون من مؤشرات تعكس ثلاثة عناصر رئيسية هي: توقع الحياة عند الولادة، متوسط عدد سنوات التمدرس، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي. ووفقا لهذا المؤشر حسب آخر إصدار للتقرير فقد جاءت الجزائر في الترتيب 83 وبمؤشر بلغت قيمته 0,736 وهذا من ضمن الدول التي تتمتع بمؤشر مرتفع حيث تتراوح قيمة المؤشر بين 0,600 و10,744¹.

¹: تقرير التنمية البشرية، التنمية في كل عمل، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن، 2015، ص 31.

خلاصة

تعرف الصناعة النفطية على أنها الصناعة التي تجمع بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية بمراحلها المختلفة للثروة النفطية، وهي تتضمن عدة مراحل وأنواع مختلفة. كما تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الصناعات؛ كضخامة رؤوس الأموال والاستثمارات التي تتطلبها، وارتفاع درجة المخاطرة، بالإضافة إلى ضرورة وجود التقنية العالية اللازمة لتطوير العمليات التي تنطوي عنها من عمليات البحث والتنقيب وضرورة الاستغلال الأمثل للموارد النفطية.

تعتبر صناعة النفط صناعة خطيرة في جميع مراحلها وقد تعمقت هذه المخاطر في ظل عمليات التنمية والطلب المتزايد على استخدام النفط، وتواجه صناعة النفط العديد من التحديات التي تفرضها عليها الساحة الاقتصادية والسياسية وحتى البيئية، ومن أهم هذه التحديات متطلبات الاستثمار المرتفعة والمشاكل الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى القيود البيئية حيث يلقي اللوم على صناعة النفط باعتبارها أحد مسببات المشاكل البيئية، إذ يمثل ذلك تحدياً خطيراً بالنسبة لصناعة النفط، وهذا ما دفع بالدول المنتجة للنفط إلى فرض معايير بيئية متشددة.

تحوز الجزائر على إمكانيات نفطية جد هامة، ويتضح ذلك من خلال الاحتياطات النفطية و(الغازية) التي تمتلكها بالإضافة إلى مستويات الإنتاج النفطي والصادرات النفطية؛ والتي تعززت أكثر بمساعي الدولة لتطوير صناعاتها النفطية والمضي بها قدماً، وكان ذلك من خلال تكثيف جهود البحث والتنقيب وعمليات الاستكشاف التي قامت بها الشركة الوطنية سواء بالاعتماد على مجهوداتها الخاصة أو بقيامها بتوقيع عقود الشراكة مع الشركات المتخصصة في مجال البحث والتنقيب والاستكشاف، بالإضافة إلى عمليات تهيئة المصافي التكريرية وإنشاء المصافي الجديدة لتعزيز الإنتاج الوطني من المنتجات النفطية والوفاء بالطلب المحلي والعالمي.

وبهدف دمج القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني ولا سيما القطاع النفطي وخلق الترابط بينه وبين مختلف القطاعات الأخرى؛ فقد عمدت الجزائر على تطوير القطاع النفطي ودعمه بالموارد المالية اللازمة وبالتقنية العالية واستخدام مخرجاته في صناعات أخرى كالصناعة البتروكيمياوية، حيث تولي الجزائر أهمية بالغة لهذا القطاع إذ وضع برنامج لتطويره على أساس الشراكة التي تسمح بتوفير رؤوس الأموال اللازمة وكذلك الدعم التكنولوجي، وذلك للاستفادة من منتجاته في القطاعات الاقتصادية أخرى وخلق ما يسمى بالتشباك الصناعي ما بين مختلف القطاعات، وبالتالي يتحقق في الأخير الاستخدام الأمثل والصحيح لثروة النفط وجعل القطاع النفطي القاطرة التي تجر كل القطاعات الأخرى نحو التنمية.

يرتبط قطاع النفط بالتنمية في الجزائر ارتباطاً وثيقاً وذلك من خلال استخدام النفط كمصدر للطاقة وكمادة أولية في العديد من القطاعات الاقتصادية وفي الاستهلاك المحلي، وكذلك لتوفيره للعوائد المالية الكبيرة (الناجمة سواء عن تصديره كمادة خام أو تصدير المنتجات النفطية) التي تستخدم لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتضح جلياً الدور الرئيسي للعائدات النفطية في تعزيز عملية التنمية في البلاد من خلال مساهماتها في رفع معدلات النمو الاقتصادي ودعم الميزانية العامة للدولة والميزان التجاري، بالإضافة إلى دورها في رفع مؤشرات التنمية البشرية.

الخاتمة

الخاتمة

لعب النفط دوراً متميزاً في مسار وطبيعة التنمية في الدول سواء المنتجة له أو المستوردة، حيث أتاحت العائدات النفطية المحققة لكثير من الدول المنتجة للنفط فرصاً كبيرة للتطور الاقتصادي وذلك من خلال توفير الوسائل الضرورية واللازمة لتحسين اقتصادياتها ومستويات معيشة مواطنيها. فكانت الفوائض النفطية الأساس في دعم برامج التنمية التي اتخذتها الدول في سبيل النهوض باقتصادياتها، وهو ما سارت على خطاه الجزائر منذ الاستقلال؛ بداية بتأميم ثرواتها النفطية والطبيعية، ثم سيطرتها الكاملة على صناعاتها النفطية بكل مراحلها، وبعد أن توافرت لديها العائدات الطائلة على إثر الطفرة النفطية فسعت بذلك إلى استخدام الثروة النفطية كمحرك للاقتصاد الوطني وأداة للتنمية الاقتصادية في البلاد.

النتائج

بناء على أهداف الدراسة واستناداً إلى التقسيمات السابقة للدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كانت كالاتي:

1- تشمل عملية التنمية مختلف أوجه النشاط في المجتمع، بحيث تسعى لاكتشاف موارد المجتمع واستخدامها بطريقة أفضل من أجل بناء طاقة إنتاجية قادرة على العطاء المستمر. كما يمكن اعتبارها من أهم التحديات التي تشغل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ باعتبارها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد ورفاهيتهم وتقوية الاقتصاد بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد المتوفرة.

2- يعد النفط بالنسبة للدول المنتجة له المصدر الرئيسي للدخل فيها؛ لذلك فمن الطبيعي أن يتجه البلد المنتج إلى استخدام النفط والعائدات النفطية أداة للتنمية الاقتصادية فيه.

3- سارت الجزائر في جهود التنمية في قفزة مهمة وفي دروب متعددة، وقد زادت من ميزانياتها الإنمائية بشكل ملحوظ لتحقيق هذا الغرض. فقامت بتوسيع طاقاتها لتكرير النفط بشكل كبير، لتلبية احتياجاتها المحلية أو للتصدير، كما أنشأت المعامل البتروكيميائية ومعامل تمييع الغاز. وأصبحت الشركة الوطنية للنفط هي التي تقوم بتنفيذ مختلف العمليات النفطية، تطبيقاً للسياسة الوطنية التي ترسمها الدولة، ابتداء من عمليات الاستكشاف والتطوير والإنتاج، إلى العمليات اللاحقة للإنتاج.

4- إن توفر العائدات النفطية للدولة أدى إلى قيامها بإنشاء المشاريع الإنتاجية، ومن بينها المشاريع الصناعية في العديد من المجالات مثل المعادن (الحديد والصلب) وصناعات مواد البناء والمواد الغذائية

وغيرها. كما نال قطاع البنى الهيكلية اهتماماً كبيراً: فقد أقدمت الدولة على إنشاء شبكة واسعة من الطرق، وكذلك الجسور والموانئ والمطارات، ومحطات توليد الكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وشبكات الري والصرف ومياه الشرب...إلخ. كما نال قطاع التعليم والخدمات الصحية توسعاً كبيراً، كما توسعت الخدمات الصحية وتم تعميمها.

5- إن جهود الدولة في الاستخدام الأفضل للنفط كمحرك للاقتصاد الوطني وأداة للتنمية الاقتصادية في البلاد عادة ما يصطدم بجملة من العقبات أو الصعوبات التي تحد من نتائج هذا الاستغلال السليم للثروة النفطية، وللتطوير الاقتصادي العام، انطلاقاً من استغلالها، و تفرض البطء في مراحل التقدم والتطور، ومن جملة هذه العوامل: ندرة الخبرة الفنية والكفاءات العلمية والتقنية التي لا تسمح بقيام الاقتصاد الوطني المتكامل، ولا تمكن من الانطلاق بفعالية في أية نهضة صناعية أو اقتصادية شاملة، اعتماداً على النفط والعائدات النفطية، بالإضافة إلى ضيق السوق الداخلي الذي لا يوفر مجالاً كافياً ملائماً لإنشاء صناعة وطنية حديثة، وضآلة الاهتمام بالزراعة واستصلاح الأراضي وكذلك طبيعة الأراضي الصحراوية التي لا تسمح بتنفيذ مشاريع ري بتكاليف اقتصادية معقولة، للانطلاق في نهضة زراعية كبيرة، بالإضافة إلى عدم الاستغلال الأمثل للمواد الأولية الأخرى غير النفط والغاز الطبيعي، وهي المواد التي تتطلبها تنمية صناعية متنوعة ومتكاملة وتطور اقتصادي شامل ومتوازن. ضف إلى ذلك خطر التضخم المالي الذي ينجم عن سياسة الإنفاق السريع والواسع النطاق.

6- إن العائدات النفطية الضخمة التي نتجت من معدلات الإنتاج المرتفعة، أدت إلى التوسع الكبير في الاستهلاك بنوعيه الخاص والعام، حيث تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي بكل ما يرتبط بذلك من سلبيات وأضرار ومخاطر.

7- إن الإنجازات التنموية التي تحققت لا يستهان بها، ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن المسيرة الإنمائية لم تقلح في تنويع الإنتاج بالقدر الكافي، وظلت تعتمد على مصدر واحد للدخل وهو النفط بصورة أساسية، وما تم إنجازه لا يرقى إلى مستوى التنمية الحقيقية المطلوبة، وهنا يتمثل الجانب السلبي للثروة النفطية.

اختبار الفرضيات

أنجزت هذه الدراسة انطلاقاً من أربع فرضيات أساسية، وبعد الدراسة النظرية والتحليلية تم التوصل إلى النتائج التالية بخصوص هذه الفرضيات كما يلي:

الفرضية الأولى: يمثل النفط أهم مصادر الطاقة الضرورية للاستهلاك من ناحية، ومصدراً مهماً للعائدات التي يعتمد عليها في تمويل مشروع التنمية الاقتصادية.

من خلال الدراسة تم تأكيد هذه الفرضية، إذ يمثل النفط والمنتجات النفطية أكثر من 38% من إجمالي الاستهلاك الوطني للطاقة، حيث يستخدم النفط ومنتجاته في العديد من القطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع النقل وقطاع السكن والتجارة... بالإضافة إلى أنه يعد أساسياً في تشغيل النشاطات المتعلقة بصناعة الطاقة كمحطات توليد الكهرباء ومصافي التكرير ومرافق تصنيع وتمييع الغاز الطبيعي. كما أن العائدات المتأتية من تصدير النفط قد ساهمت مساهمة كبيرة في تمويل التنمية، فبالرغم من التذبذبات التي شهدتها قيمة العائدات النفطية نتيجة التقلبات في أسعار النفط والمؤثرات الاقتصادية والسياسية إلا أنها ظلت المصدر الوحيد والأساسي الذي اعتمدت عليه الدولة في تمويل مشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرضية الثانية: ساهم قطاع النفط في الجزائر في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية هائلة، وذلك بفضل توجيه العائدات النفطية نحو تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية؛ من خلال تطوير البنى التحتية للاقتصاد الوطني، وخلق فرص العمل، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

من خلال الدراسة تم التأكد من صحة الفرضية، حيث ومنذ الاستقلال اعتمد قطاع النفط كمصدر وكمحرك لعملية التنمية بفضل الموارد الهامة التي يوفرها، حيث أن التزايد الكبير في العائدات النفطية أدى إلى تزايد الإنفاق الحكومي على برامج التنمية، فقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة في سبيل تطوير الاقتصاد الوطني حيث أنها اهتمت بتطوير الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني من قطاع الأشغال والنقل والمياه، والتهيئة العمرانية، كما اهتمت بتطوير ودعم قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وقطاع الصناعة وترقية الاستثمارات، بالإضافة إلى تطوير قطاع الخدمات والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تحسين الإطار المعيشي للسكان وفك العزلة عنهم في جميع المناطق، وتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة والفقر. وقد اتضح ذلك كله من خلال حزمة الإصلاحات والبرامج التنموية وبرامج الإنعاش الاقتصادي التي اتخذتها الحكومة وطيلة (خمس سنين) في سبيل إصلاح الاقتصاد الوطني وتطويره وإحداث التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

الفرضية الثالثة: لم ينجح النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية وطنياً وهذا نتيجة الإخفاق في جعله مدخلاً إلى بنية اقتصادية متنوعة تتفادى مخاطر وجود المورد الواحد.

من خلال الدراسة تم تأكيد صحة الفرضية، حيث أنه وبالرغم من الإنجازات التي تحققت نتيجة الإصلاحات والبرامج التنموية التي قامت بها الحكومة وفي جميع القطاعات؛ إلا أنه ظل الاقتصاد الوطني يعتمد على قطاع واحد ووحيد وهو قطاع النفط، سواء من خلال مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي (حوالي 35,40%) أو من خلال مساهمته في الإيرادات المالية المتأتية أساساً من تصدير النفط الخام (حوالي 96% من إجمالي الإيرادات). أما عن مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى (قطاع الخدمات، قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الفلاحة)، فتبقى متدنية مقارنة بمساهمة قطاع النفط. وفيما يخص القطاع الصناعي الذي يفترض أن يكون المساهم الكبير في معدلات النمو وتوفير فرص عمل حقيقية ودائمة؛ فقد ظلت مساهمته ضعيفة بحيث لم تتعد في المتوسط (5,57% من الناتج المحلي الإجمالي)، وهذا ما يعكس ضعف القطاع الصناعي في استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة بالشكل الأمثل وعدم قدرته للاستجابة للطلب المحلي الذي نتج عنه زيادة الواردات. وبالتالي لم تتجس سياسات التنمية لا في تغيير البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني ولا في تنويع مصادر الدخل، وكل ما تحقق من إنجازات إنما كان مصدره الاعتماد شبه الكلي على النفط.

الفرضية الرابعة: لم تحقق الصناعة النفطية الجزائرية ما هو مأمول منها، فلا تزال القيمة المضافة الصناعية ضعيفة، والعائدات النفطية لم تستثمر كما يجب ولم تخدم غرضها كأداة لاكتساب الاقتصاد الوطني القدرة التكنولوجية التي هي شرط أساسي لقيام تنمية حقيقية.

من خلال الدراسة تم تأكيد صحة الفرضية، حيث أولت الجزائر أهمية بالغة للصناعة النفطية بكل ما تضمنه من مراحل (الاكتشاف، الحفر والتنقيب، التكرير والتصفية، والصناعة البتروكيمياوية)، ورصدت الميزانيات الضخمة ووضعت البرامج الطموحة لدعم وتطوير هذا القطاع، وشجعت الاستثمارات المباشرة والشراكة بغية الاستفادة من الدعم المالي والخبرات الفنية والتكنولوجيا للنهوض بهذا القطاع؛ إلا أن مساهمة هذا الأخير في توليد الناتج المحلي وتقديم فرص العمل ما زالت ضعيفة، وقدرته في خلق التشابك الصناعي مع باقي القطاعات ما تزال محدودة. وإن العائدات النفطية المتأتية أساساً من صادرات النفط والمنتجات النفطية؛ وبالرغم من مساهمتها في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية (رفع معدلات النمو الاقتصادي، ودعم ميزانية الدولة والميزان التجاري، ورفع مؤشرات التنمية البشرية)، إلا أنها عجزت أن تكون أداة لاكتساب ومنح الاقتصاد الوطني القدرة التكنولوجية التي تدفع به نحو تحقيق النمو والتطور والتكامل؛ ذلك أن الواقع التكنولوجي يبين لنا مدى قصور وافتقاد الاقتصاد الوطني القدرة الذاتية على التطور والتقدم، حيث أن العديد من القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية تستخدم آلات ومعدات متطورة وذات تكنولوجيا متقدمة وبالغة التعقيد، وتعتمد على الخارج في استيراد هذه الآلات والمعدات، وما دام الاقتصاد الوطني مستخدماً للتكنولوجيا الأجنبية، وذلك رهن بإرادة الدول الأجنبية من جهة وباستمرار تدفق النفط من جهة ثانية؛ فستظل فرص التنمية والتقدم في الاقتصاد الوطني مهددة بعدم الاستمرار وربما

الانتكاس إلى الخلف. وبالتالي فإن ندرة الخبرة الفنية والكفاءات العلمية والتكنولوجيا لا تسمح بقيام اقتصاد وطني متطور ومتكامل، ولا تمكن من الانطلاق في أية نهضة صناعية أو اقتصادية شاملة اعتماداً على النفط والعائدات النفطية.

المقترحات

استناداً إلى ما تم الوصول إليه من نتائج تقترح الدراسة ما يلي:

1- في سبيل تصويب المسار التنموي لتعزيز الإيجابيات والتخلص من السلبيات أو تخفيف آثارها إلى حد بعيد، لابد من توفر الإرادة والتصميم والاعتماد السليم لأساسيات وملامح المجتمع المستقبلي المنشود، ووضع التخطيط الملائم للوصول إليه، بإتباع السياسات والأولويات الصحيحة.

2- لابد من ضبط الإنتاج النفطي وتحاشي المعدلات الزائدة من الإنتاج التي تؤدي إلى استنفاد الثروة النفطية القابلة للنضوب، وإلى تراكم الفوائض المالية التي إما تذهب إلى الاستهلاك الداخلي المفرط والنشاطات غير المنتجة، أو تعود إلى الخارج على شكل أرصدة مالية ياكلها التضخم وتقلبات الأسواق والأزمات المالية.

3- إن الفوائض النفطية الكبيرة هي التي أدت إلى تحول المجتمع إلى مجتمع استهلاكي مفرط، ولتصويب ذلك لا بد من الحد من المجتمع الاستهلاكي الجامح، وترشيد الإنفاق الحكومي، وإعادة الاعتبار إلى العمل المنتج والتوجه نحو ترسيخ أسس العلاقات الاجتماعية السليمة المتوازنة واعتبارات العدالة الاجتماعية.

4- إن عائدات نفطية أكثر تواضعاً من شأنها أن تخلق الضغط والحافز لتشجيع تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، وأن تحض الحكومة على إنفاق عام أكثر حرصاً على الأموال النفطية، وتوجيه الجزء الأكبر منها لأغراض التنمية الحقيقية.

5- إن الأسلوب أو النموذج الفعال الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة لا بد أن ينطلق من تصور استراتيجي شامل لمتطلبات التنمية، يتضمن أهدافاً محددة بوضوح، تصور واضح مسبق للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، وهذا النموذج لابد أن يطرح بعمق وبوعي الأبعاد الاقتصادية - الحضارية - السياسية لعملية التقدم.

6- لتحقيق التنمية الشاملة - التي تلعب الثروة النفطية دوراً كبيراً فيها - تتطلب توفر الإرادة السياسية لسلوك هذا النهج واتخاذ القرارات السياسية اللازمة والتي تتضمن إقرار الخطط والبرامج التنفيذية وآليات العمل للوصول إلى هذه التنمية المنشودة، وجعلها حقيقة واقعة.

7- إن الإنسان هو هدف التنمية وأداتها، وبالتالي فإن البعد الإنساني للتنمية يجب أن يمثل أولوية خاصة في الإستراتيجية الاقتصادية، وذلك لضمان رفع مستوى الأداء الاقتصادي للفرد، وتطوير خبراته ومهاراته، وإكسابه القدرة التقنية، مع التمسك بالشخصية الحضارية الأصيلة للمجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1/ الكتب

- 1- أحمد رشيد، إدارة التنمية والتنمية الإدارية، الطبعة الأولى، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1979.
- 2- أحمد عارف عساف ومحمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2011.
- 3- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 4- أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، الكويت، 1982.
- 5- إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 6- إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الدول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 7- أنتوني سامباسون، الشقيقات السبع، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمة سامي هاشم، بيروت، لبنان، 1976.
- 8- الأمين عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية، المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، الطبعة الأولى، دار حافظ، جدة، المملكة العربية السعودية، 2000.
- 9- الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حساب الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
- 10- الدومي نواف، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام، الدار الجماهيرية، ليبيا، 2000.
- 11- السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسة في الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 12- القرشي مدحت كاظم، الاقتصاد الصناعي، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2001.
- 13- القرشي، مدحت كاظم، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، الأردن، 2007.
- 14- بلعيد عبد السلام، الغاز الطبيعي بين الحكمة والضلال، ترجمة محمد مقداد ومصطفى ماضي، دار بوشان، الجزائر، 1990.
- 15- بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية، في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

- 16- بهلول محمد بلقاسم، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشریح وضعیة)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.
- 17- بهلول محمد بلقاسم، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 18- بيوار خنسي، البترول، أهميته، مخاطره وتحدياته، الطبعة الأولى، سلسلة ثقافية، دار آراس، كردستان العراق، 2006.
- 19- جابر عدنان، العرب وعصر ما بعد النفط، الطبعة الأولى، دار علاء الدين، دمشق، سورية، 2004.
- 20- جمال حلاوة وعلي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الطبعة الأولى، دار الشروق، 2009.
- 21- حسين عبد الله، البترول العربي، دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 22- حسين عبد الله وأحمد رشوان، التنمية اجتماعياً، ثقافياً، اقتصادياً، سياسياً، إدارياً، وبشرياً، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
- 23- حسين مالطي، النفط الأحمر، ترجمة مصطفى جنيدي، مارينور، الجزائر، 1997.
- 24- خلف فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، 2006.
- 25- راشد البدرابي، ثروة البترول في إفريقيا، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1962.
- 26- عبد الفتاح عبد الرحمن، إستراتيجية التنمية في الدول الساعية للنقدم، مكتبة الأنجلومصرية، مصر، 1987.
- 27- عبلة عبد الحميد بخاري، محاضرات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة عبد الملك بن عبد العزيز، قسم الاقتصاد، جدة، المملكة العربية السعودية، 2017.
- 28- علام سعد طه، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة، القاهرة، مصر، 2003.
- 29- علي السيد وعبد الجبار الضحاك، اقتصاديات الغاز الطبيعي في الوطن العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، (دون تاريخ).
- 30- علي لطفي، مشكلات التمويل في الدول النامية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1975.
- 31- شفيق محمد، التنمية والمتغيرات الاقتصادية، قراءات في علم الاجتماع الاقتصادي، الكتاب الحديث، الإسكندرية، مصر، (دون تاريخ).
- 32- صالح حسن عبد القادر، مدخل إلى جغرافية الصناعة، دار الشروق، عمان، الأردن، 1985.
- 33- صالح صالح، الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط ومحاولات التصنيع خلال الفترة 1967-1989، ملخص محاضرات مقياس الاقتصاد الجزائري والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01.

- 34- طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991.
- 35- فاروق عبد الخالق، النفط والأموال العربية في الخارج، دار الرفاعي، القاهرة، مصر، 2002.
- 36- لعويسات جمال الدين، التنمية الصناعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 37- ماهر الشريف، التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الموسوعة العربية في الاقتصاد، المجلد السابع.
- 38- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 39- محمد أزهر سعيد السماك، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، أسس وتطبيقات، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق، 1987.
- 40- محمد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مكتبة الفلاح، العراق، 2010.
- 41- محمد بالرابح، آفاق التنمية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، 2007.
- 42- محمد علي الليثي وآخرون، التنمية الاقتصادية: مفهوما، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 43- محمد عزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2003.
- 44- منصور الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، الأردن، 2013.
- 45- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمد حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 46- نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية: الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، الطبعة الأولى، دار زهران، الأردن، 2010.
- 47- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
- 48- هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام الإسلامي والنظام المالي الوضعي، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 49- يحي غني النجار وآخرون، التنمية الاقتصادية، نظريات، مشاكل، مبادئ، سياسات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1991.
- 50- يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1996.
- 51- يوسف حسن جواد محمد، الطاقة والصناعات النفطية، أساسياتها واقتصادياتها، جامعة الكويت، الكويت، 1988.

2/ الرسائل الجامعية

- 1- بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 2- بلقاسم بلماضي، العوائد البترولية، مشاكل وآفاق، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة عنابة، الجزائر، 2007.
- 3- سرايري، بلقاسم، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.
- 4- فارس رشيد البياني، التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك، 2008.
- 5- كتوش عاشور، الغاز الطبيعي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- 6- محمد رضا أبو معاش، اقتصاديات نقل النفط، مع التطبيق على صناعة نقل النفط العراقي خلال الثمانينات والتسعينات، رسالة ماجستير في تكنولوجيا النقل البحري، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 7- مراقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2006-2007.
- 8- مقلید، عيسى، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007-2008.
- 9- ميموني سمير، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005-2006.

3/ الملتقيات والندوات

- 1- أمينة عز الدين عبد الله، توظيف عوائد النفط في التنمية البشرية العربية في التسعينات، ندوة النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1993.
- 2- الطاقة والتعاون العربي، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أبو ظبي، الإمارات، 27-29 أكتوبر، 2014.
- 3- بن دعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، ندوة فكرية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1997.

- 4- بودرامة مصطفى، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 07-08 أبريل، 2008.
- 5- خالد الحامض، إستراتيجية التنمية الصناعية في الخليج العربي، ورقة مقدمة للندوة العالمية لدراسة أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي، بغداد، 1979.
- 6- راتول محمد، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي العلمي الأول: العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، المركز الجامعي، سكيكدة، 2001.
- 7- صالح نجية ومخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، بحث مقدم في المؤتمر الدولي: تقييم آثار برمج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، مارس 2013.
- 8- طاهر حمدي كنعان وآخرون، هموم اقتصادية عربية، التنمية- التكامل- النفط- العولمة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.
- 9- عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
- 10- عالية عبد المنعم المهدي، توظيف عوائد النفط في التنمية الصناعية العربية، ملتقى النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1993.
- 11- عبد الرضا نبيل جعفر، العولمة وانعكاساتها على صناعة النفط الخليجية، ندوة النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1993.
- 12- علي خليفة الكواري، مثلث التجاهل: النفط والتنمية والديمقراطية، منتدى المعارف، الكويت، 2011.
- 13- علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- 14- محمد أبو مندور، توظيف عوائد النفط في التنمية الزراعية دروس السبعينات والثمانينات واحتمالات التسعينات، ملتقى النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1993.
- 15- محمد العمادي، آفاق التنمية في الثمانينات، الحلقة النقاشية الثالثة حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يناير 1981.

- 16- محمود محمد عبد الحي، توظيف عوائد النفط في بناء قدرة تكنولوجية عربية، ملتقى النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1993.
 - 17- مصطفى العبد الله الكفري، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان المغاربية، ندوة فكرية، المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، 1997.
 - 18- منى مصطفى البرادعي، السوق العالمية للنفط والمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النفط العربي في التسعينات، ملتقى النفط والتنمية العربية في عقد التسعينات، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1993.
 - 19- وديع محمد عدنان، مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995.
 - 20- يوسف خليفة يوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.
- #### 4/ الدوريات والمجلات
- 1- إبراهيم، غسان محمود، سياسات التصنيع العربية، دراسة تحليلية لبنية التنمية الصناعية العربية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، سورية، العدد (9)، 1998.
 - 2- الفارس عبد الرزاق الفارس، أزمة الخليج وأزمة الطاقة وسلاح النفط العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 145، مارس 1991.
 - 3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي، مؤشرات الأداء (2000-2018)، العدد الرابع، السنة 34، الكويت، أكتوبر-ديسمبر 2016.
 - 4- بلقاسم بلماضي، النفط الجزائري والتنمية الإنسانية المستدامة، مجلة التواصل، العدد 22، عنابة، الجزائر، 2008.
 - 5- بوحنية قوي وخميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، الجزائر، جوان 2013.
 - 6- حازم الببلاوي، الدولار المشكلة، مجلة العربي، العدد 234، الكويت، 1978.
 - 7- حسن عبد الرزاق، استثمار عائدات البترول في المشاريع الإنمائية العربية، مجلة البترول والغاز العربي، العدد 12، سبتمبر، 1971.
 - 8- رحمان أمال، طواهر محمد التهامي، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل، حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
 - 9- صدقي أحمد، النفط، أهميته وأبعاده الجيوسياسية، مختبر الدراسات الجغرافية والتنمية المحلية، الدار البيضاء، المغرب، 2011.

- 10- علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة: قراءة أولية في دواعي الطفرة وحجمها: حالة أقطار مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، العدد 362، لبنان، أبريل 2009.
- 11- عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد الأول، غزة، 2013.
- 12- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، دور النفط والغاز الطبيعي في تعزيز التنمية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 160، الكويت، 2017.
- 13- نبيل بوفليخ، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، الشلف، الجزائر، 2013.
- 14- هوزلي أحمد، المغرب، البترول والتنمية، منشورات الزمن، العدد 19، المغرب، أكتوبر 1980.
- 15- هيثم الحوراني، مشاكل التنمية في المنطقة العربية، المجلة العربية للإدارة، مصر، أكتوبر 1980.

5/ التقارير والنشرات

- 1- الديوان الوطني للإحصائيات، نتائج 2013-2015، نشرة 2016، رقم 46.
- 2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السادس الثاني، 2001.
- 3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السادس الثاني، الدورة العامة 24، جوان 2004.
- 4- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، صناعة البتروكيماويات في الدول العربية، الكويت، 2017.
- 5- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 33، الكويت، 2006.
- 6- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 34، الكويت، 2007.
- 7- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 35، الكويت، 2008.
- 8- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 36، الكويت، 2009.
- 9- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 37، الكويت، 2010.
- 10- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 39، الكويت، 2012.
- 11- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 40، الكويت، 2013.
- 12- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 41، الكويت، 2014.
- 13- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 42، الكويت، 2015.
- 14- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 43، الكويت، 2016.
- 15- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2011.
- 16- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2013.

17- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، 2015.

6/ القوانين والنصوص التنظيمية

- 1- قانون 14-86 للمحروقات، الصادر بتاريخ 19 أوت 1986.
- 2- المادة 63 من القانون 21-91، الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1991.
- 3- المادة 12 من القانون 21-91 المعدلة للمادة 63 من القانون 14-86.
- 4- المادة 02 من القانون 21-91 المعدلة للمادة 04 من القانون 14-86.
- 5- المادة 04 من القانون 21-91. مكملة للمادة 17 من القانون 14-86.
- 6- المادة 11 من القانون 21-91 معدلة ومكملة للمادة 36 من القانون 14-86.
- 7- المادة 13 من القانون 07-05 الخاص بالمحروقات.
- 8- المادة 14 من القانون 07-05 الخاص بالمحروقات.
- 9- المادة 102 من الأمر رقم 10-06 المعدل والمتمم للقانون 07-05 المتعلق بالمحروقات.
- 10- المادة 48 من الأمر رقم 10-06 المعدل والمتمم للقانون 07-05 المتعلق بالمحروقات.
- 11- المادتين 78 و 79 من الأمر رقم 10-06 المعدل والمتمم للقانون 07-05 المتعلق بالمحروقات.
- 12- الأمر 10-06 المعدل والمتمم للقانون 07-05 المتعلق بالمحروقات.
- 13- المادة 20 من الأمر رقم 10-06 المعدل والمتمم للقانون 07-05 المتعلق بالمحروقات.
- 14- المادة 32 من الأمر رقم 10-06 المعدل والمتمم للقانون 07-05 المتعلق بالمحروقات.
- 15- المادة 58 من الأمر رقم 10-06 المعدل والمتمم للقانون 07-05 المتعلق بالمحروقات.
- 16- المادة 77 من الأمر رقم 10-06 المعدل والمتمم للقانون 07-05 المتعلق بالمحروقات.
- 17- المادة 77 من القانون 07-05 المتعلق بالمحروقات.

7/ الجرائد

- 1- الحسن عاشي، تعديلات القانون الجزائري للمحروقات لا تفي المطلوب، جريدة الحياة، لبنان، 22 يناير 2013.
- 2- بشير مصطفى، مجلس الحكومة ومشروع قانون المحروقات الجديد... أي تعديل لأي سياسة؟ جريدة الشعب، الجزائر، 10 مارس 2012. على الموقع: www.alarabia.net
- 3- مراد برور، قانون المحروقات 2005 تسبب في أزمة في الاستثمار، جريدة الخبر، الجزائر، 06 أكتوبر 2012.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1/ الكتب

- 1– Abdelmadjid Attar et Zerrouk Djerroumi, le partenariat dans le secteur de hydrocarbure en Algérie : historique, enjeux et expériences, Alger, 2007.
- 2– Brahimi Abdelhamid, l'économie algérienne, opu, Algérie, 1991.
- 3– Brahimi Abdelhamid, stratégies de développement pour l'Algérie : défis et enjeux, Paris, Economica, 1991.
- 4– Bouwid Abdelmadjid, questions actuelles de la planification algérienne, enap, enal, Alger.
- 5 – Mohamed Nacer Thabet, le secteur des hydrocarbures et le développement économique, anal, opu, Alger, 1989.
- 6– Omar Khelif, dynamique des marches et valorisation des hydrocarbures, Alger, cread, 2005.
- 7–Sadi Nacer–eddine, la privatisation des entreprises publiques en Algérie, objectifs, modalités et enjeux, opu, 2005.

2/ الدوريات والمجلات

- 1– Mohamed Liassine, les stratégies de développement de l'Algérie, revue information et commentaire, n°:124, Paris, 2001.
- 2– Sonatrach, revue sahara blend et produits dérivés, Alger, décembre 2004.

3/ التقارير والنشرات

- 1– Banque d'Algérie, rapport 2005, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2006.
- 2– Banque d'Algérie, rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2009.
- 3– Banque d'Algérie, rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2013.
- 4– Banque d'Algérie, rapport 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2015.
- 5– Banque d'Algérie, rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2016.
- 6– Banque d'Algérie, rapport 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2017.
- 7– Banque d'Algérie, bulletins statistiques trimestriels n°:(01-37), de 2007 à 2017.
- 8– ONS, rétrospective statistique, (1970–1999).

- 9- ONS, rétrospective des comptes économiques de 1963-2014, série statistiques économiques n°:85, janvier 2016.
- 10- ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2004, édition 2005, n°:35.
- 11- ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2007-2008, édition 2009, n°:39.
- 12- ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2011-2013, édition 2014, n°:44.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- Science.how staff works.com, 06-12-2017. Craig Frendenrich, "how oil refining Works".
- www.livescience.com, 06-12-2017. Michael Scherber, "the chemistry of life: oil's many users".
- www.oapecorg.org.
- www.sonatrach.com.
- www.undp.org.